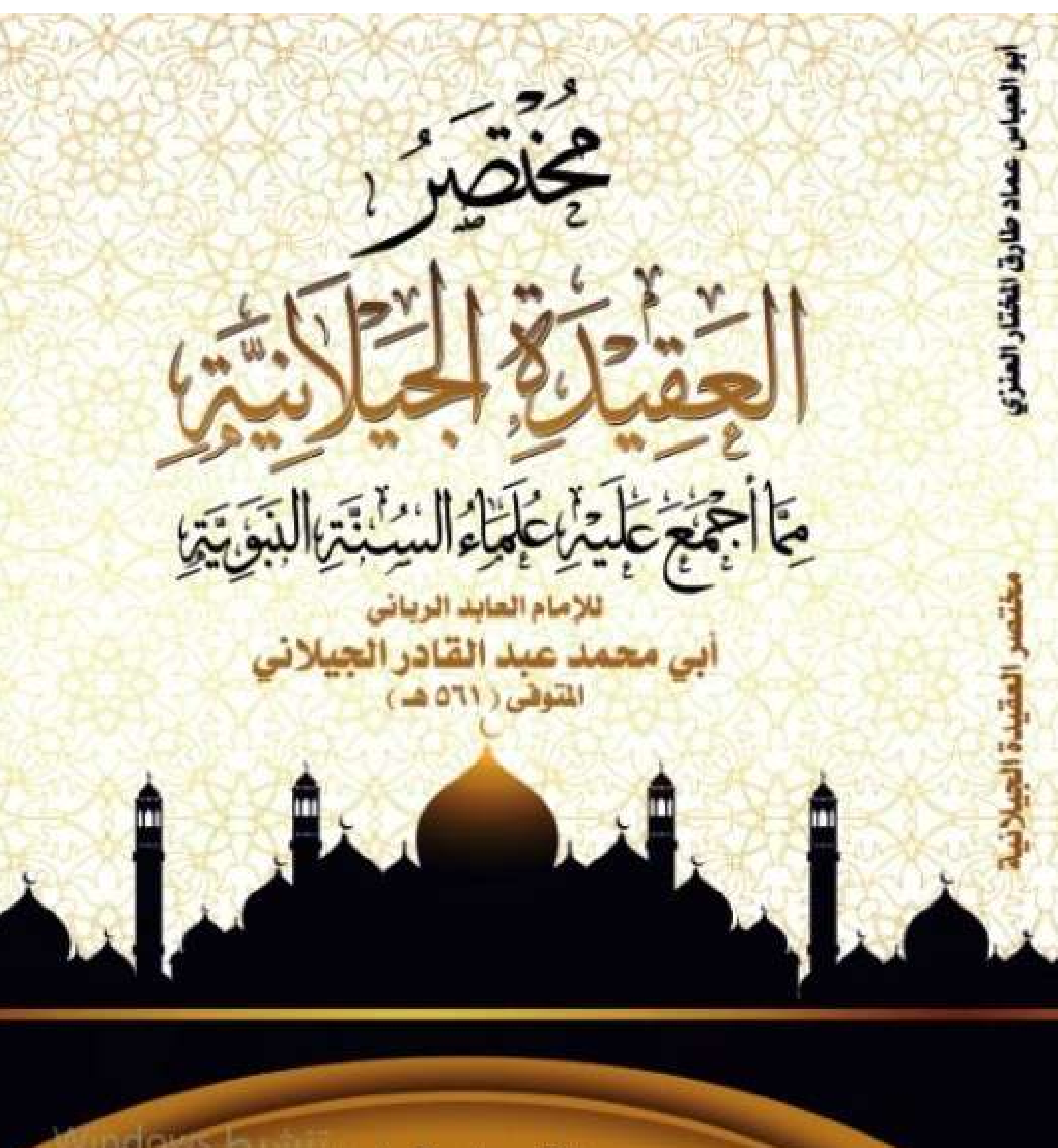

مختصر
العقيدة الجيلانية
مما أجمع عليه علماء السنة النبوية
للإمام العابد الرباني
أبي محمد عبد القادر الجيلاني
المتوفى (٥٦١ هـ)
اختصرها وعلق عليها
أبو العباس عماد طارق المختار العنزي
مختصر العقيدة الجيلانية
أبو العباس عماد طارق المختار العنزي

مُخْتَصَرُ

العَقِيدَةِ الجِيلانِيَّةِ

مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيهِ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ النَبَوِيَّةِ

لِلإِمَامِ العابِدِ الرَبّانِيِّ

أَبي مُحَمَّدٍ عَبدِ القادِرِ الجَيلانِيِّ (٥٦١هـ)

اختصرها وعلَّق عليها

أبو العباس عماد طارق المختار العنزي


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

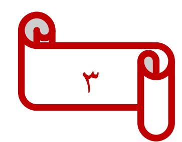
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد..

فإن الله تعالى بعث نبيه محمدا ﷺ بدين كامل شامل في مسائله ودلائله، وبين للمسلمين ما أراد منهم: اعتقاده والإيمان به، أو التزامه والعمل به، ومن ذلك ما أخبرنا الله تعالى به عن نفسه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وما يلحق بهذه الأصول الكلية في باب الإيمان من مسائل.

فتتبع أهل العلم نصوص القرآن والسنة، وما صح من آثار السلف في مسائل أبواب الاعتقاد، فجمعوها في مصنفات خاصة أسموها بكتب السنة أو التوحيد أوالإيمان، تبعا لطرائقهم ومناهجهم.

ثم جاء من بعدهم فشرحوا ما في تلك المصنفات من نصوص وآثار في أبواب الاعتقاد؛ تقريبا لمعانيها لطلاب الحق، فكان من جملة تلكم المؤلفات ما صنفه الإمام القدوة الرباني أبي محمد عبد القادر الجيلاني في كتابه (الغنية لطالبي طريق الحق)، حيث قسم كتابه إلى أربعة أجزاء، وجعل منها جزءا خاصا بـ(معرفةُ الصانعِ والاعتقادِ على مذهب أهل السنة والجماعة)، تناول فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبرز مسائل الاعتقاد التي تمس الحاجة إلى معرفتها، وذلك لأهمية معرفة (العقيدة الإسلامية، على موجب ما في القرآن وصحيح السنة النبوية) والتي تكمن بالتالي:



أهمية دراسة العقيدة الإسلامية

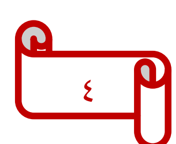
أولا: أن مسائل العقيدة تتمحور في كلياتها حول معرفة الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته وافعاله، وما يستلزمه ذلك من الإيمان بملائكته وكتبه ورسله، وما أعده الله لمن أطاعه، او عصاه، وعلى قدر كمال إيمان المسلم بمسائل الاعتقاد المتعلقة بهذه المعرفة يكون كمال تعظيمه لله، وعلى قدر ذلك يكون باعث العمل والطاعة والانقياد في قلبه أكمل وأكبر.

ثانيا: أن المسائل العقدية هي شطر مسائل الدين التي أوحاها الله تعالى إلى نبيه ﷺ، والواجب فيها أن نؤمن بها كما جاءت، ذلك أن المسائل الشرعية الدينية:

- إما أن تكون مسائل إنشائية طلبية، ينبغي على العبد أن يلتزمها فعلا أو تركا، وتبحث في كتب الفقه والسلوك إلى الله.
- أو أن تكون مسائل علمية خبرية يجب الإيمان بها واعتقادها على موجب خبر الله تعالى، وهي التي تبحث في كتب الاعتقاد.

ثالثا: أن المعتقد السليم يفضي بصاحبه إلى منهج علمي رصين، يبني عليه المسلم حياته وسلوكه في سيره إلى الله تعالى، فصحة المعتقد علامة على صحة المنهج، وصحة المنهج أمانة من انحراف السلوك في طريق السير، ومن انحرف اعتقاده أفضى به إلى انحراف نهجه وسلوكه ما بين إفراط وتفريط، وغلو وتضييع.

رابعا: أن العقيدة الإسلامية مبنية على الأدلة الشرعية المستمدة من نصوص الكتاب وصحيح السنة؛ وهي في مضامينها توافق الفطر السليمة، ودلالات العقول



الصريحة، بما ينتج حصانة للمسلم من العقائد المنحرفة والأفكار الشاذة والشبهات الطارئة.

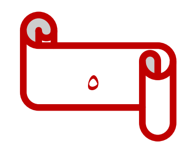
خامسا: ما أحدثه أهل الأهواء والبدع من عقائد منحرفة، وافكار دخيلة شاذة، أوجبت لهم نفي ما جاء به الوحي إما بإنكاره أو بتحريف معانيه، وإحداث غيره بدله؛ فصنفوا العقائد المحدثة التي ما أنزل الله بها من سلطان بناء على أهوائهم وظنونهم، مع أن الله تعالى أمر عباده باتباع رسوله ﷺ ونهاهم عن الابتداع والإحداث في الدين؛ فلا يجوز لأحد أن يعدل عما جاء في الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها إلى ما أحدثه بعض الناس مما قد يتضمن خلاف ذلك؛ أو يوقع الناس في خلاف ذلك.

مميزات العقيدة الجيلانية

ومن هنا جاءت هذه العقيدة المباركة التي صنفها الإمام عبد القادر الجيلاني، مستمدة من نصوص الكتاب والسنة النبوية، وموافقة في مضامينها لما أجمع عليه أئمة المسلمين، وقد امتازت هذه العقيدة بالتالي:

أولا: أن مؤلف هذا الجزء هو الشيخ (عبد القادر الجيلاني) الذي يكاد يتفق أهل السنة بمختلف مذاهبهم على فضله وإمامته، والتسليم بسلامة معتقده.

ثانيا: ان الشيخ في هذا الجزء قد قرر الحق في أهم مسائل الاعتقاد في أغلب أبواب المعتقد، فتكلم في توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، والقدر، والإيمان، والنبوة، ومسائل القبر والآخرة، والموقف الحق من الصحابة رضي الله عنهم، ومسائل أخرى وقع فيها الانحراف عن المعتقد الحق.



ثالثا: راعى المؤلف في كتابه عرض المسائل بادلتها النقلية من الكتاب والسنة النبوية، وما اتفق عليه أئمة الهدى والدين.

رابعا: عرض لأبرز الآراء المخالفة لمعتقد أهل السنة والجماعة، وأجاد في ردها وإبطالها.

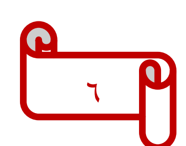
خامسا: جرَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العقيدة التي كتبها عن المسائل الكلامية البدعية الحادثة التي كانت سائدة في زمانه، بل وحذر من أهل الأهواء والبدع، فجعلها عقيدة قرآنية سنية أثرية.

عملي في الكتاب

ويمكنني إيجاز ما قمت به من عمل في إخراج هذا الكتاب بالتالي:

أولا: وقفت على عدة نسخ مطبوعة من الكتاب، وكان بينها تباين في العديد من المواضع، وهو ما ألجأني إلى اعتماد أكثر هذه النسخ دقة وفق تقييمي الشخصي، وكانت النسخة المقدمة من قبل الشيخ (فهد بن جبير السفياني) كمتطلب لنيل (درجة الماجستير) إلى (كلية الدعوة وأصول الدين) في (جامعة أم القرى) تحت عنوان (أصول الدين ومنهاج الحق، وسبيل الهدى ومصباح أهل السنة والجماعة)، وذلك لكونها مبنية على ثلاث نسخ خطية، وتمت مقارنتها مع عدد من النسخ المطبوعة، وأثبت –وفقه الله– ما ترجح عنده من فروقات، فكانت مخدومة وفق معايير التوثيق العلمية أكثر من غيرها.

ثانيا: كان شرطي في الاختصار: أن أورد المسائل العقدية التي حكى العلماء إجماع أهل السنة والجماعة عليها، وهي –بحمد الله– غالب مسائل هذا الكتاب.



ثالثا: أوردت كلام الإمام عبد القادر الجيلاني بلفظه، ولم أغير منه شيئا، وإنما حذفت:

- ما يغني عنه غيره مما في الكتاب.
- أو ما قد يشكل من الفاظ مجملة محتملة لأكثر من معنى.

رابعا: حذفت من الكتاب المسائل الاجتهادية في مفصل مسائل الاعتقاد، مما وقع فيه الخلاف بين أهل السنة والجماعة –أنفسهم– مما لا دليل صحيح صريح عليها؛ كمسائل: (هل الإيمان مخلوق؟ وهل حروف المعجم قديمة؟ وإقعاد النبي ﷺ على العرش يوم القيامة، وهل رآى النبي ﷺ ربه بعيني رأسه في ليلة المعراج).

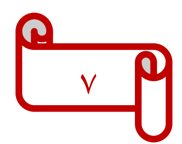
خامسا: حذفت من الكتاب الأحاديث الضعيفة والموضوعه، مكتفيا بما أورده المصنف من أحاديث صحيحة.

سادسا: خرجت الأحاديث النبوية، تخريجا موجزا، مع ذكر من صحح الحديث –إن لم يكن في الصحيحين أو في أحدهما–.

سابعا: بوبت لمسائل الكتاب بأبواب وفصول جعلتها بين معكوفتين []، تمييزا لها عن أصل الكتاب.

ثامنا: اجتهدت في نقل أقوال العلماء الذين حكوا الإجماع على المسائل العقدية في هذا المختصر.

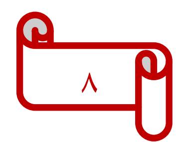
تاسعا: علقت على عدد يسير من المسائل العقدية التي أوردها المصنف، بما يزيدها وضوحا.



عاشرا: التعريف بالإمام القدوة الرباني الشيخ عبد القادر الجيلاني، وبيان أهمية معتقده بالنسبة لأهل السنة والجماعة بعامة، ولأهل السنة والجماعة في العراق.

والله تعالى أسأل أن يوفقنا للإخلاص والتسديد في القول والعمل، والإعانة على كل خير.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



مدخل تعريفي بالشيخ عبد القادر الجيلاني(١)

ولادته:

هو الإمام العالم العابد الرباني شيخ العصر، وقدوة العارفين، وسلطان المشايخ محيي الدين أبو محمد عبد القادر ابن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست الجيلي، الحنبلي، وقيل أن نسبه يرجع إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ولد سنة (٤٧٠هـ) في جيلان في شمال بلاد فارس، -وقيل: أنها (جيلان العراق) وهي قرية قرب المدائن تبعد حوالي ٤٠كم جنوب بغداد-، وكان والده (موسى) زاهدا مجاهدا.

شيوخه:

وفد بغداد شابا، لطلب العلم فيها على علمائها سنة (٤٨٨هـ) فسمع بها الحديث من: يحيى بن منده، وأبى غالب بن الباقلانى، وجعفر السراج، وأبى بكر بن سوسن، وابن بيان، وأبى طالب بن يوسف، وابن خشيش وأبى الزينى، وغيرهم.

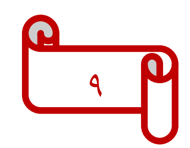
وتفقه على: القاضى أبى سعد المخرمي وأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذانى الحنبلي، وأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء.

وقرأ الأدب على أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي.

وصحب الشيخ حماد بن مسلم الدباس الزاهد.

---

(١) ينظر في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢١/ ٧٧-١٢٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٣٩-٤٥١)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (٨/ ١٨٨-١٩٦)، ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٠-٣٠١).



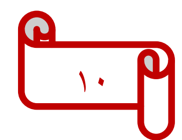
مدرسة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وتصدى للتدريس والوعظ في مدرسة شيخه أبى سعد المخرمي الكائنة في (محلة باب الأزج) بعد (العشرين وخمسمائة) وحصل له الرضى بين الناس، واعتقدوا ديانته وصلاحه، وانتفعوا به وبكلامه؛ فتكلم على الناس بلسان الوعظ، وظهر له صيت بالزهد، وكان له سمت وصمت، وحصل له القبول التام، وانتصر أهل السنة الشريفة بظهوره، وانخذل أهل البدع والأهواء، واشتهرت أحواله وأقواله وكراماته ومكاشفاته، وجاءته الفتاوى من سائر الأقطار، وهابه الخلفاء والوزراء والملوك فمن دونهم.

وضاقت المدرسة بالناس، فعمرها ووسعها بما جاد به المنفقون من أهل الخير والصلاح ، وصارت محل سكنه ووعظه وتدريسه، وأقام بها إلى توفاه الله، ودفن فيها، وهي المعروفة اليوم (بالحضرة القادرية) أو (المدرسة القادرية)، وتقع ناحية الرصافة في محلة (محلة باب الشيخ) قرب (ساحة الجيلاني).

تلامذة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال محمد الحسني الموصلي: سمعت أبي يقول: (كان سيدنا الشيخ عبد القادر يتكلم في ثلاثة عشر علما، وكان يذكر في مدرسته درسا من التفسير، ودرسا من الحديث، ودرسا من المذهب، ودرسا من الخلاف، وكان يقرأ عليه في طرفي النهار التفسير وعلوم الحديث، والمذهب والخلاف والأصول والنحو، وكان يقرئ القرآن



بالقراءات بعد الظهر) (١).

وتتلمذ على يديه جمع غفير من الناس، وقيل أن مدرسته كانت تخرج كل عام نحوا من ثلاثة آلاف تلميذ، ينتشرون في أصقاع الأرض، وكان من أبرزهم:

السمعاني، وعمر بن علي القرشي، والحافظ عبد الغني المقدسي، والشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسي، وولداه عبد الرزاق وموسى ، والشيخ علي بن إدريس، وأحمد بن مطيع الباجسرائي، وأبو هريرة محمد بن ليث الوسطاني، وأكمل بن مسعود الهاشمي، وأبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القبيطي، وخلق كثير غيرهم.

سلامة معتقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على معتقد أهل السنة والجماعة التي كان عليها سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وسار عليها أئمة هذا الدين؛ من جهة تلقي العقيدة من نصوص الكتاب والسنة، وما أجمع عليه سلف الأمة، وكان يقول: (**اعتقادنا اعتقاد السلف الصالح والصحابة**) (٢).

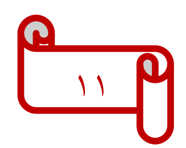
وقال: (عليكم بالاتباع من غير ابتداع، عليكم بمذهب السلف الصالح، امشوا في الجادة المستقيمة) (٣).

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينتسب في الفقه والاعتقاد إلى الإمام أحمد بن جنبل إمام أهل السنة

(١) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢١/ ٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٤٢)، مسالك الأبصار (٨/ ١٩٠).

(٣) الفتح الرباني (ص:٣٥) .



والجماعة الذي أبرز معتقد السلف ونافح عنه، ويقول عنه: «**لا يكون وليّ لله تعالى إلا على اعتقاد أحمد رضي الله عنه**» (١).

وقال رحمه الله: «**الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله، وأماتنا على مذهبه أصلاً وفرعًا، وحشرنا في زمرته**»(٢).

وكان ينهى عن طلب العقيدة على طريقة المتكلمين، ويقول عنها: (**ما هو من زاد القبر**)(٣).

وهذا النهج السني الأثري ظهر جليا في معتقده الذي نحن بصدده.

ممّا ينسب إلى الشيخ رحمه الله وهو بريء منه:

وكان الشيخ عبد القادر رحمه الله فى عصره معظَماً، يعظمه أكثر مشايخ الوقت من العلماء والزهاد، وله مناقب وكرامات؛ بعضها ثابتة نسبتها إليه، وكثير منها مكذوب منحول عليه، كما:

قال ابن رجب الحنبلي في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٣): (قد جمع المقرئ أبو الحسن الشطنوفى المصرى، فى أخبار الشيخ عبد القادر ومناقبه ثلاث مجلدات، وكتب فيها الطم والرم، وكفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع.

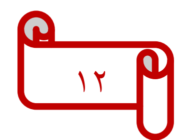
وقد رأيت بعض هذا الكتاب، ولا يطيب على قلبى أن أعتمد على شئ مما فيه، فأنقل منه إلا ما كان مشهورا معروفا من غير هذا الكتاب، وذلك لكثرة ما فيه من

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٧).

(٢) الغنية لطالبي طريق الحق (٢/ ٢٠٣)، قوله : (أصلا وفرعا) أي: عقيدة وفقها.

(٣) الاستقامة (١/ ٨٧)، وذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٧).



الرواية عن المجهولين، وفيه من الشطح، والطامات، والدعاوى، والكلام الباطل، ما لا يحصى، ولا يليق نسبة مثل ذلك إلى الشيخ عبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥٠): «ليس في كبار المشايخ من له أحوال وكرامات أكثر من الشيخ عبد القادر، لكن كثيرا منها لا يصح، وفي بعض ذلك أشياء مستحيلة».

اعتذار العلماء له رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

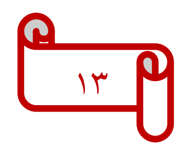
وقد نسب للشيخ عبد القادر الجيلاني أشياء كثيرة تتضمن مخالفات لما في الشريعة الثابتة عن النبي ﷺ ، لكن كثيرا منها لم تثبت عنه أنها من مقالاته لا في كتاباته، ولا نقلت عنه بالسند الصحيح، وقد توسع أهل العلم في الدفاع عن نسبة مثل هذه الأمور إلى الشيخ عبد القادر، كما صنع:

ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٦/ ٤٢٠) حيث قال: «وله أحوال صالحة ومكاشفات، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات ويذكرون عنه أقوالا وأفعالا ومكاشفات أكثرها مغالاة، وقد كان صالحا ورعا، وقد صنف كتاب (الغنية) و(فتوح الغيب)، وفيهما أشياء حسنة، وذكر فيهما أحاديث ضعيفة وموضوعة».

وقال ابن رجب الحنبلي في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩٥): «فأما الحكاية المعروفة عن الشيخ عبد القادر أنه قال: (قدمي هذه على رقبة كل وليّ لله)، فقد ساقها هذا المصنف عنه من طرق متعددة.

وأحسن ما قيل فى هذا الكلام: ما ذكره الشيخ أبو حفص السهروردي في عوارفه:

(أنه من شطحات الشيوخ التى لا يقتدى بهم فيها، ولا يقدح فى مقاماتهم ومنازلهم،



فكل أحد يؤخذ عليه من كلامه ويترك، إلا المعصوم ﷺ).

ومن ساق الشيوخ المتأخرين مساق الصدر الأول، وطالبهم بطرائقهم، وأراد منهم ما كان عليه الحسن البصري وأصحابه مثلا من العلم العظيم، والعمل العظيم، والورع العظيم، والزهد العظيم، مع كمال الخوف والخشية، وإظهار الذل والحزن، والانكسار، والازدراء على النفس، وكتمان الأحوال والمعارف، والمحبة والشوق ونحو ذلك - فلا ريب أنه يزدرى المتأخرين، ويمقتهم، ويهضم حقوقهم. فالأولى تنزيل الناس منازلهم، وتوفيتهم حقوقهم، ومعرفة مقاديرهم، وإقامة معاذيرهم. وقد جعل الله لكل شئ قدرا.

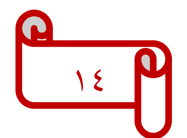
ولما كان الشيخ أبو الفرج بن الجوزي عظيم الخبرة بأحوال السلف، والصدر الأول، قلّ من كان فى زمانه يساويه فى معرفة ذلك، وكان له أيضا حظ من ذوق أحوالهم، وقسط من مشاركتهم فى معارفهم؛ كان لا يعذر المشايخ المتأخرين فى طرائقهم المخالفة لطرائق المتقدمين، ويشتد إنكاره عليهم.

وقد قيل: إنه صنف كتابا، ينقم فيه على الشيخ عبد القادر أشياء كثيرة(١)، ولكن قد قل فى هذا الزمان من له الخبرة التامة بأحوال الصدر الأول، والتمييز بين صحيح ما يذكر عنهم من سقيمه.

فأما من له مشاركة لهم فى أذواقهم، فهو نادر النادر.

وإنما يلهج أهل هذا الزمان بأحوال المتأخرين، ولا يميزون بين ما يصح عنهم

(١) لعله يعني به كتاب (تلبيس إبليس).



من ذلك من غيره، فصاروا يخبطون خبط عشواء في ظلماء. والله المستعان»

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء » (٢٠/ ٤٥١): «وفي الجملة: الشيخ عبد القادر كبير الشأن، وعليه مآخذ في بعض أقواله ودعاويه، والله الموعد، وبعض ذلك مكذوب عليه».

وقال العلامة صديق حسن خان في «التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول» (ص١٥٧): «هذا الكتاب هو "بهجة الأسرار"، وفيه نسب الحكايات الشركية التي لا تلائم حال الأبرار إلى حضرة الشيخ - عليه الرحمة -، وهو مملوء بالأكاذيب والأباطيل، وقد سلك صاحب "أخبار الأخيار" وغيرُه من أهل الطبقات في مدائح الشيخ ومناقبه طريق المبالغة والإغراق، وذكروا أشياء لا يقبلها العقل السليم، والنقل المستقيم، والظاهر أنها مكذوبة عليه - رحمه الله تعالى -».

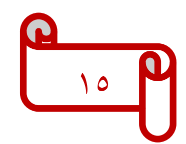
وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عاش الشيخ عبد القادر تسعين سنة، وانتقل إلى الله في عاشر ربيع الآخر، سنة إحدى (٥٦١هـ)، وشيعه خلق لا يحصون، ودفن بمدرسته - رحمه الله تعالى -.

ثناء العلماء عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يكاد الشيخ عبد القادر الجيلاني ممن اجتمعت كلمة أهل الإسلام بمختلف مذاهبهم الفقهية وتوجهاتهم العقائدية، على مدحه والثناء عليه، ومن ذلك:

قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي السلفي في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٨٨): «والشيخ عبد القادر؛ ونحوه: من أعظم مشايخ زمانهم أمرا بالتزام الشرع والأمر والنهي وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشايخ أمرا بترك



الهوى والإرادة النفسية».

وقال عنه العلامة ابن القيم الجوزية في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ٢٧٦):

«الشيخ الإمام العارف قدوة العارفين الشيخ عبد القادر الجيلاني قدس الله روحه».

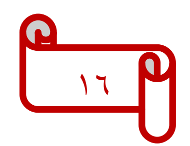
وقال عنه الإمام المحدث الذهبي الشافعي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٣٩):

«الشيخ، الإمام، العالم، الزاهد، العارف، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيي الدين، أبو محمد عبد القادر ابن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست الجيلي ، الحنبلي، شيخ بغداد».

وقال عنه العلامة المتصوف الشافعي أبو محمد اليافعي في «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» (٣/ ٢٦٢): «قطب الأولياء الكرام، شيخ المسلمين والإسلام، ركن الشريعة، وعلم الطريقة، وموضح أسرار الحقيقة، حامل راية علما للمعارف والمفاخر، شيخ الشيوخ وقدوة الأولياء العارفين الأكابر، أستاذ أرباب الوجود أبو محمد محيي الدين عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قدس الله روحه ونور ضريحه».

دور الشيخ عبد القادر الجيلاني في جمع كلمة المسلمين:

كان الشيخ عبد القادر الجيلاني يفتح مدرسته لاستقبال المسلمين من مختلف مذاهبهم وتوجهاتهم، كلهم ينهل من معين علمه، وكلهم ينتفع منه، يفدون إليه عطاشى ويصدرون عنه وقد ارتووا من حوض علمه الشريف، فكانت مدرسته جامعة للمسلمين، وان الله تعالى قد وضع القبول للشيخ عبد القادر الجيلاني في قلوب المسلمين، كما قال ابن رجب الحنبلي في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩١-



٢٩٢): «وحصل له القبول التام من الناس، واعتقدوا ديانته وصلاحه، وانتفعوا به وبكلامه ووعظه، وانتصر أهل السنة بظهوره

وما زال المسلمون منذ ذلك الوقت وإلى يوم الناس هذا كلمتهم متفقة على على عظيم فضل الشيخ عبد القادرالجيلاني وعلى صحة معتقده، وسلامة طويته، وعلو منزلته، وجميل أثره في أهل السنة والجماعة.

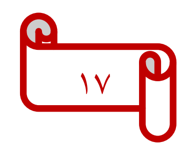
أثر العقيدة الجيلانية في جمع كلمة المسلمين من أهل السنة والجماعة:

والعقيدة التي صنفها الإمام الرباني عبد القادر الجيلاني، وضمنها في كتابه (الغنية لطالبي طريق الحق) يمكن اعتبارها من أعظم مقومات جمع كلمة المسلمين من أهل السنة والجماعة في عصرنا الحالي، وذلك لجملة أسباب:

الأول: أن مؤلفها هو الشيخ القدوة الرباني عبد القادر الجيلاني الذي اتفقت الأمة على عظيم فضله، وعلو منزلته، وسلامة معتقده، ولا يوجد من عليه المعول من أهل العلم ممن يشكك في صحة عقيدة الشيخ الجيلاني.

الثاني: أن الشيخ عبد القادر الجيلاني تناول المسائل العقدية بأسلوب سلس مبسط، مدعم بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، واقوال العلماء الثقات، وهذا أدعى لقبول ما قرره رَحِمَهُ اللهُ لأنه يتماشى مع الفطرة السليمة والعقل الصريح.

الثالث: أن أغلب المسائل العقدية التي تناولها الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتابه هذا، قد انعقد إجماع المسلمين عليها، وبخاصة السلف المتقدمون، كما قد وَثَّقتُ هذه الإجماعات في حاشية الكتاب، وقد اقتصرت عليها في هذا المختصر.



الرابع: لما أن كان الإمام الجيلاني ممن اتفقت الأمة على سلامة معتقده، وكانت عقيدته التي قررها مبنية على نصوص الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة، وقد أجمع على مفردات مسائلها أئمة أهل السنة والجماعة –كما قررته في الحاشية–؛ لم يبق –بعد ذلك– عذر لمسلم ينتسب إلى أهل السنة والجماعة في أن يخالفها، أو أن يختلف مع من يقول بهذه العقيدة، وبالتالي تعين الاجتماع والتوافق عليها.

ونسأل الله تعالى أن يجعل من هذا المختصر لتلكم العقيدة الطيبة المباركة التي ألفها الشيخ عبد القادر الجيلاني سببا مباشرا لجمع كلمة أهل السنة والجماعة على عقيدة بيضاء نقية يتفقون عليها، لتكون لبنة صلبة أساس ضمن لبنات بناء المجتمع الإسلامي على أسس شرعية متينة، وعقيدة واضحة جلية.

[مقدمة المؤلف]

قال الشيخ الإمام العارف ناصر السنة، وقامع البدعة أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلي، تغمده الله برحمته، وحشرنا في زمرته آمين:

الحمد لله الذي بتحميده يُستفتح كل كتاب، وبذكره يَصدُر كل خطاب، وبحمده يتنعم أهل النعيم في دار الجزاء والثواب.

وباسمه يشفى كل داء، وبه يكشف كل غمة وبلاء، إليه ترفع الأيدي بالتضرع والدعاء، في الشدة والرخاء، والسراء والضراء، وهو سامعٌ لجميع الأصوات؛ بفنون الخطاب؛ على اختلاف اللغات، والمجيب للمضطر الدعاء.

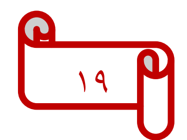
فله الحمد على ما أولى وأسدى، وله الشكر على ما أنعم وأعطى، وأوضح المِحَجَّة وهَدى.

وصلواته على صفيه ورسوله الذي به من الضلالة هدى، محمد وآلِه وأصحابه وإخوانه المرسلين والملائكة المقربين، وسلم تسليما.

أما بعد(١):

مَعرِفَةُ الصانِعِ
والاعتقادُ على مَذهَبِ أَهلِ السُنَّةِ والجَماعَةِ

(١) من مقدمة كتاب (الغنية لطالبي طريق الحق).



[باب: معرفة الصانع]

[فصل: في ربوبية الله سبحانه]

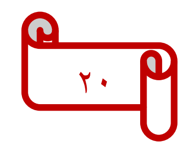
[معرفة الله هي أول ما يجب على العبد]

أول ذلك، هو أن يعرف ويتيقن: أن الله –عزوجل– واحدٌ أحد فرد صمد، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لا شبيه له ولا نظير، ولا عون ولا ظهير، ولا شريك ولا وزير، ولا ند ولا مشير.

هو الله للسماء رافع، وللأرض واضع، عالمٌ، شاهد، قاهر، حاكم، قادر، راحم، غافر، ساتر، معز، ناصر، رؤوف، خالق، فاطر، أولٌ، آخر، ظاهر، باطن، فرد، معبود، حي لا يموت، أزليٌ لا يفوت، أبدي الملكوت، قيوم لا ينام، عزيز لا يضام، منيع لا يرام، له الأسماء العظام، والمواهب الجسام، قضى بالفناء على جميع الأنام(١)، قال

---

(١) حكى الإمام العلامة ابن الحداد الشافعي إجماع السلف على جُمَلٍ مما قرره الإمام الجيلاني، فقال في عقيدته التي نقلها عنه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص:٢٦٠-٢٦١):«الذي يجب على العبد اعتقاده، ويلزمه في ظاهره وباطنه اعتماده: ما دلَّ عليه كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى ﷺ، وإجماع الصدر الأول، من علماء السلف وأئمتهم، الذين هم أعلام الدين وقدوة من بعدهم من المسلمين، وذلك: أن يعتقد العبد ويقرّ ويعترف بقلبه ولسانه: أن الله واحد أحد، فردٌ صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، لا إله سواه، ولا معبود إلا إياه، ولا شريك له، ولا نظير له، ولا وزير له، ولا ظهير له، ولا سميَّ له، ولا صاحبة له، ولا ولد له. قديم أبدي، أوَّل من غير بداية، وآخر من غير نهاية، موصوف بصفات الكمال من الحياة والقدرة، والعلم والإرادة، والسمع والبصر، والبهاء والجمال، والعظمة والجلال، والمن



الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

[أين الله ؟]

وهو بجهة العلو؛ مستو على العرش(١)، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ

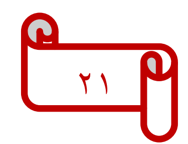
والإفضال، لا يعجزه شيء ولا يشبهه شيء، ولا يعزب عن علمه شيء، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين، منزَّهٌ عن كل نقص وآفة، ومقدَّس عن كل عيب وعاهة، الخالق الرازق، المحيي المميت، الباعث الوارث، الأول الآخر، الظاهر الباطن، الطالب الغالب، المثيب المعاقب، الغفور الشكور».

(١) إثبات علو الله فوق سائر مخلوقاته، دلّ عليه الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع السلف وكافة الأمة، بل وسائر الملل السماوية، كما:

قال ابن أبي شيبة في كتاب «العرش وما روي فيه» (ص٢٩١-٢٩٢):«وأجمع الخلق جميعا أنهم إذا دعوا الله جميعا رفعوا أيديهم إلى السماء، فلو كان الله عز وجل في الأرض السفلى ما كانوا يرفعون أيديهم إلى السماء وهو معهم على الأرض.

ثم توافرت الأخبار على أن الله تعالى خلق العرش فاستوى عليه بذاته ثم خلق الأرض والسموات، فصار من الأرض إلى السماء، ومن السماء إلى العرش؛ فهو فوق السماوات وفوق العرش بذاته متخلصا من خلقه بائنا منهم، علمه في خلقه لا يخرجون من علمه».

وقال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة عن أصول الديانة» (ص٤٠٩): «ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله عز وجل مستو على العرش الذي هو فوق السموات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يهبطونها إذا دعوا إلى الأرض».



وقال الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٤٤): «ثم إجماع من الأولين والآخرين، العالمين منهم والجاهلين، أن كل واحد ممن مضى وممن غبر إذا استغاث بالله تعالى، أو دعاه، أو سأله، يمد يديه وبصره إلى السماء يدعوه منها، ولم يكونوا يدعوه من أسفل منهم من تحت الأرض، ولا من أمامهم، ولا من خلفهم، ولا عن أيمانهم، ولا عن شمائلهم، إلا من فوق السماء، لمعرفتهم بالله أنه فوقهم، حتى اجتمعت الكلمة من المصلين في سجودهم: سبحان ربي الأعلى، لا ترى أحدا يقول: ربي الأسفل، حتى لقد علم فرعون في كفره وعتوه على الله أن الله عز وجل فوق السماء، فقال: ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾؛ ففي هذه الآية بيان بين ودلالة ظاهرة أن موسى كان يدعو فرعون إلى معرفة الله بأنه فوق السماء، فمن أجل ذلك أمر ببناء الصرح، ورام الاطلاع إليه».

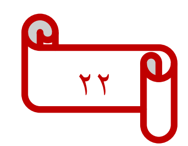
وقال قوّام السنة أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١١٧): «وقد أجمع المسلمون أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن في قوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وزعموا: أن ذلك بمعنى علو الغلبة لا علو الذات. وعند المسلمين أن الله عز وجل علو الغلبة. والعلو من سائر وجوه العلو لأن العلو صفة مدح، فثبت أن لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة.

وفي منعهم الإشارة إلى الله سبحانه من جهة الفوق خلاف منهم لسائر الملل، لأن جماهير المسلمين، وسائر الملل قد وقع منهم الإجماع على الإشارة إلى الله جل ثناؤه من جهة الفوق في الدعاء، والسؤال؛ فاتفاقهم بأجمعهم على ذلك حجة.

ولم يستجز أحد الإشارة إليه من جهة الأسفل، ولا من سائر الجهات سوى جهة الفوق».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ١٤٤-١٤٥): «أما سمعوا الله عز وجل حيث يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾، فدل على أن موسى عليه السلام كان يقول: إلهي في السماء... .

ومن الحجة أيضا -في أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع-: أن الموحدين أجمعين، من العرب والعجم، إذا كربهم أمر، أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلى السماء



مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥].

[من تمام ربوبية الله: أنه سبحانه لا يكون في ملكه إلا ما يريده]

خلق الخلائق وأفعالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، لا مقدم لما أخر، ولا مؤخر لما قدم، أراد ما العالم فاعلوه، ولو عصمهم لما خالفوه، ولو شاء أن يطيعوه جميعًا لأطاعوه، يعلم السر وأخفى، عليم بذات الصدور، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وهو المحرك، وهو المسكن(١).

يستغيثون ربهم تبارك وتعالى. وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم».

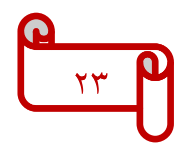
وقال القرطبي في تفسيره (٧/ ٢١٩-٢٢٠): « وقد كان السلف الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله. ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته.

قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة)، وكذا قالت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء، والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع»(١/ ٤٤): «وأجمعوا أنه تعالى فوق سمواته».

(١) حكى الإمام العلامة ابن الحداد الشافعي إجماع السلف على جُمَلٍ مما قرره الإمام الجيلاني؛ فقال في عقيدته التي نقلها عنه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص:٢٦٠-٢٦١):«الذي يجب على العبد اعتقاده، ويلزمه في ظاهره وباطنه اعتماده: ما دلَّ عليه كتاب الله



[لا يقاس الله بشيء من خلقه، بل هو الحاكم عليهم]

لم تتصوره الأوهام، ولا تقدره الأذهان، ولا يقاس بالناس، جل أن يشتبه بما صنعه، أو يضافَ إلى ما اخترعه وابتدعه(١).

تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الصدر الأول، من علماء السلف وأئمتهم، الذين هم أعلام الدين وقدوة من بعدهم من المسلمين. وذلك أن يعتقد العبد ويقرّ ويعترف بقلبه ولسانه: أن الله ... لا يجري في ملكه ما لا يريد، عدل في أقضيته، غير ظالم لبريَّته، لا رادَّ لأمره، ولا معقِّب لحكمه رب العالمين، إله الأولين والآخرين، مالك يوم الدين».

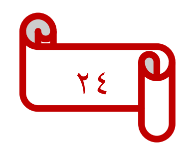
(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١١٩-١٢٠): «وأجمعوا على أنه -عز وجل- غير مشبه لشيء من العالم، وقد نبه الله عز وجل على ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وبقوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾».

وقال أيضا في نفس المصدر (ص١٢٢): «وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٢٩): «لأن الله عز وجل لا يوصف عند جماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ، أو أجمعت الأمة عليه وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو بإنعام نظر».

وقال عبد الغني المقدسي في «الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي» (ص٧٨): «أن صالح السلف، وخيار الخلف، وسادة الأئمة، وعلماء الأمة، اتفقت أقوالهم، وتطابقت آراؤهم على الإيمان بالله عز وجل، وأنه أحد فرد صمد، حي قيوم، سميع بصير، لا شريك له ولا وزير، ولا شبيه له، ولا نظير ولا عِدْل ولا مثل».

وقال البغوي في «شرح السنة » (١/ ١٧٠-١٧١): «فهذه ونظائرها صفات لله عز وجل، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها معرضا فيها عن التأويل، مجتنبا عن التشبيه، معتقدا أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات



محصي الأنفاس، القائم على كل نفس بما كسبت ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٤، ٩٥]، ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [طه: ١٥]، ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١].

[فعل الله في خلقه لا يكون إلا لحِكَمٍ عظيمة]

غني عن خلقه، رازق لبريته، يُطعِمُ ولا يُطعَم، يَرزُقُ ولا يُرزَق، يُجير ولا يُجار عليه، الخليقة مفتقرة إليه، لم يخلقهم لاجتلاب نفع ولا دفع ضرر، ولا لداع دعاه إليه، ولا لخاطر خطر له، وفكر حدث له، بل إرادة مجردة(١) كما قال وهو أصدق القائلين: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

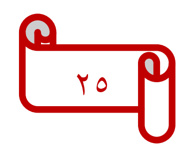
الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عز وجل، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم، فقال عز وجل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٣): «وأجمعوا أن صفاته تعالى لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفسه لا تشبه نفس المخلوقين».

(١) لا يشترط للإيمان بما جاء به النبي ﷺ أن تدرك عقولنا الحكمة والغاية منه، وإنما يجب علينا الإيمان والانقياد لما جاءنا عن الله وعن رسوله ﷺ، لأنه مراد الله سبحانه في إيحائه إلى نبيهسواء عرفنا الحكمة فيه أو لم تدركها عقولنا، مع قطعنا بما أجمع عليه المسلمون مما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من أن الله تعالى حكيم، لا يفعل إلا لحكمة وعلة وغاية، كما:

قال الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣/ ٢٦٤): «الحكم الثابت في الأصل إما أن يكون لعلة أو لا لعلة.

لا جائز أن يقال بالثاني؛ إذ هو خلاف إجماع الفقهاء على أن الحكم لا يخلو عن علة».



متفرد بالقدرة على اختيار الأعيان، وكشف الضر والبلوى، وتغيير الأحوال(١) ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، يسوق ما قَدَّر إلى ما وقَّت.

وقال ابن القيم في «شفاء العليل» (٢/ ١١٥): «دلت أدلة العقول الصحيحة والفِطَر السليمة على ما دلَّ عليه القرآن والسنة؛ أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دلّ كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها».

وقال أيضا في «شفاء العليل» (٢/ ١٦٢): «أنه سبحانه يفعل بمشيئته وقدرته وإرادته، ويفعل ما يفعله بأسباب وحِكَم وغايات محمودة، وقد أودع العالم من القُوى والطبائع والغرائز والأسباب والمسبّبات ما به قام الخلق والأمر.

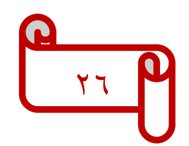
وهذا قول جمهور أهل الإسلام وأكثر طوائف النظار، وهو قول الفقهاء قاطبة».

(١) (صفة القدرة) من صفات الله تعالى الذاتية، والتي ثبتت بدلالة نصوص الكتاب والسنة وإجماع الملل السماوية، وتنوعت دلالات العقل في إثباتها، ولهذا حكى أئمة الإسلام الإجماع على إثباتها، ومنهم:

قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٢٠): «وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجوداً حيـاً قادراً عالمـاً مريداً متكلمـاً سميعـاً بصيراً على ما وصف به نفسه، (وتسمى) ٤ به في كتابه، وأخبرهم به ورسوله، ودلت عليه أفعاله».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٨): «ومن المعلوم باتفاق المسلمين: أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة؛ إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته».

وقال ابن الوزير اليماني في «إيثار الحق على الخلق » (ص٢٧٧): «فمن صفات الكمال البينة المعلومة من الدين ومن إجماع المسلمين: أن الله على كل شيء قدير، وإن ما شاء كان، وأنه يهدي من يشاء، وأن له الحجة الدامغة والحكمة البالغة».



[فصلٌ: في أسماء الله وصفاته]

[نصوص الأسماء الصفات تثبت على ظاهر معناها حقيقة(١)]

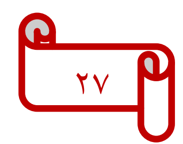
---

(١) أجمع سلف الأمة من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم ممن اقتفى أثرهم قبل إحداث البدع الكلامية، أن نصوص الأسماء والصفات تمرر كما جاءت، ويفهم منها ما أريد بظاهر اللفظ من معنى، ذلك أن نبينا ﷺ أخبرنا بهذه النصوص التي تشير إلى حقائق معاني الأسماء والصفات على الحقيقة، وصرح ﷺ بها مخبرا عن ربه، واصفا له بها، وكان ﷺ يحضر في مجلسه مختلف أصناف البشر على اختلاف فهومهم ومداركهم ومراتب إيمانهم وفقههم ، فكان يخبر نصوص الأسماء والصفات ولا يتعقبها بما يصرفه عن ظاهر معانها وحقائقها التي كان يفهمها عامة الناس، ولم يعرف عنه أنه حذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله تعالى من إثبات اليدين، والعينين والوجه، والعلو والنزول والاستواء على العرش، ولم ينقل عنه ما يدل على أن لهذه الصفات معاني أخرى خفية أو متاولة غير ما يظهر من مدلولها؛ ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم استشكلوا شيئا من معاني نصوص الأسماء والصفات، لأنهم فهموها على معناه الذي دل عليه ظاهر اللفظ، وهذا يؤكد ان السلف أجمعوا على إمرار نصوص الصفات على ظاهر معناها المراد من اللفظ، وهو ما حكاه أهل العلم، ومنهم:

قال الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٣٣١): «مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث [في صفات الله] على ظاهرها، وأن لا يريغوا لها المعاني، ولا يتأولوها؛ لعلمهم بقصور علمهم عن دركها».

وقال أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٨٠): «أنَّ الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشبهة، بل قد روى عنهم ما دل على إبطاله».

وقال الخطيب البغدادي في ما رواه عنه الذهبي بإسناده إليه في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٤): «أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن الصحاح، مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم، فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من



وأنه تعالى حي بحياة، وعالم بعلم، وقادر بقدرة، ومريد بإرادة، وسميع بسمع،وبصير ببصر، ومدرك بإدراك، ومتكلم بكلام، وآمر بأمر، وناه بنهي، ومخبر بخبر(١).

المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.

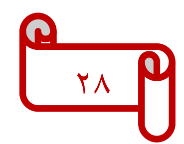
والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله يد وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح.

ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ».

وقال البغوي في «شرح السنة للبغوي» (١/ ١٧٠-١٧١):«فهذه ونظائرها صفات لله عز وجل، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها معرضا فيها عن التأويل، مجتنبا عن التشبيه، معتقدا أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عز وجل، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم».

(١) لما كان الإجماع منعقدا على إمرار نصوص الأسماء والصفات على ظاهر معانيها التي دلت عليها الألفاظ من غير تأويل ولا صرف لها عن ظاهر معناها، كان هذا مقتضيا لإثبات معاني



الأسماء والصفات على الحقيقة، وهو ما أجمع عليه أهل العلم، كما:

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ١٥٦): «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله».

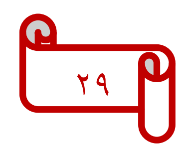
وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٤): «وأجمعوا على إثبات حياة لله تعالى لم يزل بها حيًا، وعلم لم يزل به عالمًا، وقدرة لم يزل بها قادرًا، وكلام لم يزل به متكلمًا، وإرادة لم يزل بها مريدًا، وسمع وبصر لم يزل بهما سميعًا بصيرًا.

وأجمعوا أن شيئا من هذه الصفات لا يصح أن يكون محدثًا».

وقال العلامة المقريزي في «المواعظ والاعتبار» (٤/ ١٨٨): «ومَنْ أَمعنَ النظَرَ في دواوين الحديث النبويِّ، ووَقَف على الآثار السلفيَّة - عَلِم أنه لم يَرِدْ قطُّ- مِنْ طريقٍ صحيحٍ ولا سقيمٍ - عن أحَدٍ مِنَ الصحابةِ - رضي الله عنهم - وعلى اختلافِ طبقاتهم وكثرةِ عددهم، أنه سأل رسولَ الله ﷺ عن معنَى شيءٍ ممَّا وَصَف الرَّبُّ سبحانه به نَفْسَه الكريمةَ في القرآن الكريم، وعلى لسانِ نبيِّه محمَّدٍ ﷺ، بل كُلُّهم فَهِموا معنَى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصِّفات، نعم.

ولا فرَّق أحَدٌ منهم بين كونها صفةَ ذاتٍ أو صفةَ فعلٍ، وإنما أَثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليَّةً مِنَ العلم والقدرة والحياة والإرادة، والسمع والبصر والكلام، والجلال والإكرام، والجود والإنعام، والعزِّ والعظمة، وساقوا الكلامَ سَوْقًا واحدًا، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه اللهُ سبحانه على نفسه الكريمة مِنَ الوجه واليد ونحوِ ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا - رضي الله عنهم - بلا تشبيهٍ، ونزَّهوا مِنْ غير تعطيل.

ولم يتعرَّض - مع ذلك - أحَدٌ منهم إلى تأويلِ شيءٍ مِنْ هذا، ورأَوْا **بأجمعهم إجراءَ الصفاتِ كما وَرَدَتْ**، ولم يكن عند أحَدٍ منهم ما يَستدِلُّ به على وحدانيَّة الله تعالى وعلى إثباتِ نبوَّةِ محمَّدٍ



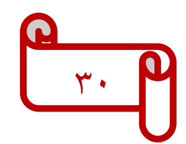
وأنه تعالى عادل في حكمه وقضائه، محسن متفضل في عطائه وإنعامه، مبدئ ومعيد، محيي ومميت، محدث وموجد، مثيب ومعاقِب، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يقبض ويبسط، يضحك ويفرح، يحب ويكره، ويبغض ويرضى، ويغضب ويسخط، ويرحم ويغفر ويعفو، ويعطي ويمنع(١).

ﷺ سوى كتابِ الله، ولا عَرَف أحَدٌ منهم شيئًا مِنَ الطُّرُق الكلاميَّة ولا مسائلِ الفلسفة، فمضى عصرُ الصحابة رضي الله عنهم على هذا».

وقال الكلاباذي في كتابه «التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص: ٣٥) حاكيا إجماع المتصوفة في زمانه وما قبله: «أجمعوا على: أن لله صفات على الحقيقة هو بها موصوف؛ من العلم والقدرة والقوة والعز والحلم والحكمة والكبرياء والجبروت والقدم والحياة والإرادة والمشيئة والكلام... ، وأن له سمعا وبصرا ووجها ويدا على الحقيقة؛ ليس كالأسماع والأبصار والأيدي والوجوه».

(١) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مقدمة رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٣٣-٣٤): (هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها؛ فهو: مخالف، مبتدع، خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق).

ثم قال (ص:٥٩-٦١): (والله -تبارك وتعالى- سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصر، وينظر، ويقبض ويبسط، ويضحك ويفرح، ويحب ويكره، ويبغض ويرضى، ويسخط، ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع).



وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٠): «ووصفنا له بأنه باقٍ مما أجمعت عليه الأمة وتواتر به نقل السنة، وهو معنى وصفنا له بأنه دائم الوجود.

ووصف الله سبحانه بأنه عالم أجمع المسلمون ومن يعد خلافه معهم بأسرهم على أن الله سبحانه عالم عليم، أعلم من كل عالم، وبه ورد نص الكتاب والسنة، وأجمعت عليه الأمة.

وأجمعوا على وصفه بأنه متين، ووصفه سبحانه بأنه مريد.

الأصل في ذلك الشرع الوارد بإطلاقه في الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

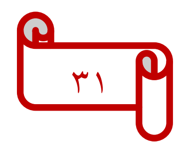
ووصف الله سبحانه بأنه سميع بصير، قد صح بإجماع الأمة، ووصفه بذلك ورد به الكتاب، وجاءت به السنة، وإنما اختلفوا في تأويله ومعناه، والفرق بين السامع والمبصر.

ووصفنا الله سبحانه بأنه متكلم، قائل، مكلم، آخر، ناه، مخبر، مستخبر، لا نعرف خلافًا بين المتكلمين والفقهاء في وجوب وصف الله سبحانه الآن بأنه متكلم، آمر، ناهٍ، مكلم، قائل، مخبر، مستخبر، إلا ما يحكى عن الإسكافي أنه كان يأبى لفظ متكلم، ويقول: إنه على وزن متفعل».

وقال -أيضا- في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٤): «وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين، ويعذب منهم من يشاء كما قال، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال.

وأجمعوا أنه تعالى يرضى من الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم.

وأجمعوا أنه يحب التوابين، ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء».



[إثبات صفة اليدين لله تعالى]

له يدان، كلتا يديه يمين(١)؛ قال جل وعلا: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: [المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور، عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين](٢).

---

(١) من نصوص الصفات التي أجمع السلف ومن تقدم من العلماء على إمرارها على ظاهر معناها: إثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى، كما:

قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر » (ص١٢٧): «وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له -تعالى- يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحا، وأن يديه تعالى غير نعمته».

وقال أبو نصر السجزي في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص٢٦٣): «وأهل السنة متفقون على أن الله سبحانه يدين، بذلك ورد النص في الكتاب والأثر، قال الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ﴾. وقال النبيّ ﷺ: [وكلتا يدي الرحمن يمين]».

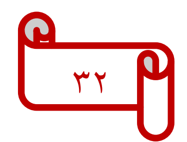
وقال الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٧٨): «يقال للجهمي الذي ينكر أن الله خلق آدم بيده كفرت بالقرآن ، ورددت السنة ، وخالفت الأمة».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٤): «وأجمعوا أن لله يدين مبسوطتين، وأجمعوا أن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه من غير أن تكون جوارح، وأجمعوا أن يديه تعالى غير نعمتيه».

وقال -أيضا- في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٧): «وأجمع المسلمون على أن الله تعالى خص آدم عليه السلام بأن خلقه بيده».

(٢) رواه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

ومعنى قول النبي ﷺ : [وكلتا يديه يمين] أي: فيها نفس القدر من اليمن والبركة والعطاء؛ فلا تنقص شمال ربنا عن يمينه في المكانة والقدر -كما هو في حق المخلوقين-.



وخلق آدم عليه السلام بيده(١).

وكتب التوراة بيده(٢).

وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء(٣).

وأما أن لله تعالى يمين وشمال، فهو ثابت في صحيح مسلم (٢٧٨٨) من حديث الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: [يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟].

(١) لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَاإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

ولما في صحيح مسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك في الشفاعة، وفيه أن رسول الله رضي الله عنه قال: [يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَومَ القِيامَةِ فَيَهْتَمُّونَ لذلكَ، فيَقولونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنا علَى رَبِّنا حتَّى يُرِيحَنا مِن مَكانِنا هذا، قالَ: فَيَأْتُونَ آدَمَ ﷺ، فيَقولونَ: أنْتَ آدَمُ، أبو الخَلْقِ، خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ، ونَفَخَ فِيكَ مِن رُوحِهِ] ... الحديث.

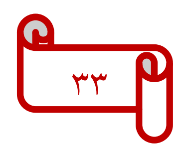
(٢) كماما في صحيح مسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: [احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا، وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى].

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ وَابْنِ عَبْدَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا [خَطَّ]، وَقَالَ الْآخَرُ: [كَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ].

(٣) كما في صحيح مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: [إنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بيْنَ إصْبَعَيْنِ مِن أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ].

وإثبات صفة الأصابع لله تعالى مما قد انعقد الإجماع عليه، كما:

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في



والسموات والأرضون يوم القيامة في كفه -كما جاء في الحديث-(١).

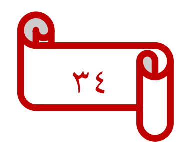
الاعتقاد) (ص: ٦١): (وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن، يقلبها كيف يشاء، ويوعيها ما أراد).

وقال البغوي في «شرح السنة للبغوي» (١/١٦٨-١٧١): «والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله سبحانه وتعالى، كالنفس، والوجه والعين، واليد، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك، والفرح...؛ فهذه ونظائرها صفات لله عز وجل، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها معرضا فيها عن التأويل، مجتنبا عن التشبيه، معتقدا أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عز وجل، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم، فقال عز وجل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾».

(١) روى البخاري في صحيحه (٤٨١١) عن ابن مسعود قال: [جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فَقالَ: يا مُحَمَّدُ، إنَّا نَجِدُ: أنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ علَى إصْبَعٍ، والأرَضِينَ علَى إصْبَعٍ، والشَّجَرَ علَى إصْبَعٍ، والمَاءَ والثَّرَى علَى إصْبَعٍ، وسَائِرَ الخَلَائِقِ علَى إصْبَعٍ، فيَقولُ: أنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبيُّ ﷺ حتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾].

وروى مسلم في صحيحه (٢٧٨٨) من حديث عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: [يَطْوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ، أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ، ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ، أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ].



ويضع قدمه في جهنم، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط(١).

ويخرج قومًا من النار بيده(٢).

وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦٣): (والسموات والأرضون يوم القيامة في كفه وقبضته).

(١) لما في البخاري(٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: [لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ].

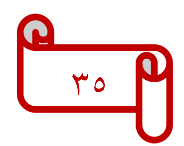
وفي رواية البخاري (٤٨٤٩) من حديث أبي هريرة: [فَيَضَعُ الرَّبُّ تَبارَكَ وتَعالَى قَدَمَهُ عليها] بدل [فيها].

وروى الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: [وَيَبْقَى أَهْلُ النَّارِ فَيُطْرَحُ مِنْهُمْ فِيهَا فَوْجٌ، ثُمَّ يُقَالُ: هَلْ امْتَلَأْتِ؟ فَتَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ثُمَّ يُطْرَحُ فِيهَا فَوْجٌ، فَيُقَالُ: هَلْ امْتَلَأْتِ؟ فَتَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ، حَتَّى إِذَا أُوعِبُوا فِيهَا وَضَعَ الرَّحْمَنُ قَدَمَهُ فِيهَا وَأَزْوَى بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ قَالَ: قَطْ، قَالَتْ: قَطْ قَطْ].

ثم قال الترمذي عقب هذا الحديث (٤/ ٦٩١): (والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال: كيف، وهذا **أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه).**

وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦٣): (ويضع قدمه في جهنم فتزوى).

(٢) لما رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (٣٠٢) وغيرهما من حديث الشفاعة المشهور عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: [فيَقولُ الجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فيُخْرِجُ أقْوَامًا قَدِ امْتُحِشُوا].



[إثبات رؤية المؤمنين لوجه ربهم يوم القيامة]

وينظر أهل الجنة إلى وجهه(١).

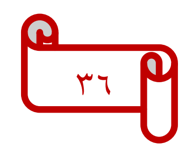
وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦٣): (ويخرج قوما من النار بيده).

(١) إثبات صفة الوجه لله تعالى، مما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأجمع عليه علماء الملة، بل وعوام الأمة، كما قال ابن خزيمة في «التوحيد لابن خزيمة» (١/ ٢٤-٢٦): « ذكر إثبات وجه الله الذي وصفه بالجلال والإكرام في قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، ونفى عنه الهلاك إذا أهلك الله ما قد قضى عليه الهلاك مما قد خلقه الله للفناء لا للبقاء، جل ربنا، عن أن يهلك شيء منه مما هو من صفات ذاته، قال الله جل وعلا: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وقال لنبيه ﷺ: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾، فأثبت الله لنفسه وجها وصفه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء، ونفى الهلاك عنه.

فنحن وجميع علمائنا منأهل الحجاز وتهامة واليمن، والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين».

وقال ابن خزيمة -كذلك- في كتاب «التوحيد» (١/ ٥٣): «نحن نقول: وعلماؤنا جميعا في جميع الأقطار: إن لمعبودنا عز وجل وجها كما أعلمنا الله في محكم تنزيله، فذواه بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك».

وقال الدارمي في «نقضه على المريسي» (٢/ ٧٢٣-٧٢٤): «ولولا كثرة من يستنكر الحق ويستحسن الباطل ما اشتغلنا كل هذا الاشتغال بتثبيت وجه الله ذي الجلال والإكرام، ولولم يكن فيه إلا اجتماع الكلمة من العالمين: أعوذ بوجه الله العظيم، وأعوذ بوجهك يا رب، وجاهدت ابتغاء وجه الله، وأعتقت لوجه الله، لكان كافيا مما ذكرنا؛ إذ عقله النساء والصبيان، والبر



ويرونه؛ ولا يضامون في رؤيته، ولا يضارون(١)،

والفاجر، والعربي والعجمي، غير هذه العصابة الزائغة الملحدة في أسماء الله، المعطلة لوجه الله ولجميع صفاته، عز وجل وجهه، وتقدست أسماؤه».

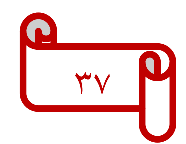
وقال ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٥٥): «قال الله جل وعز: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، أجمع أهل التأويل: كابن عباس وغيره من الصحابة ومن التابعين محمد بن كعب، وعبد الرحمن بن سابط، والحسن بن أبي الحسن، وعكرمة، وأبو صالح، وسعيد بن جبير، وغيرهم **أن معناه: إلى وجه ربها ناظره، والآخرون نحو معناه**، ومن روى عنه: أن معناه أنها تنتظر الثواب فقول شاذ لا يثبت.

ومعنى وجه الله عز وجل ها هنا على وجهين. أحدهما وجه حقيقة. والآخر: بمعنى الثواب. فأما الذي هو بمعنى الوجه في الحقيقة، ما جاء عن النبي ﷺ في حديث أبي موسى، وصهيب وغيرهم، مما ذكروا فيه الوجه. وسؤال النبي ﷺ بوجهه جل وعز، واستعاذته بوجه الله. وسؤاله النظر إلى وجهه جل وعز وقوله ﷺ: [لا يسأل بوجه الله]، وقوله: [أضاءت السموات بنور وجه الله]، و[إذا رضي عز وجل عن قوم أقبل عليهم بوجهه جل وعز]، وكذلك قول الله جل وعز: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقول الأئمة بمعنى: إلى الوجه حقيقة الذي وعد الله جل وعز ورسوله الأولياء وبشر به المؤمنين بأن ينظروا إلى وجه ربهم عز وجل».

(١) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٣-٦٤٣): (وينظر أهل الجنة إلى وجهه: يزورونه فيكرمهم، ويتجلى لهم فيعطيهم).

وقال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٣٤): «وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به تعالى في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقد بين معنى ذلك النبي ﷺ ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: [ترون ربكم عيانًا]».

وقال الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص١٢٢): «فهذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت



كما جاء في الحديث: [يتجلى لهم](١).

في الرؤية، على تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديما وحديثا يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا ينكرونها، ومن أنكرها من أهل الزيغ نسبوه إلى الضلال، بل كان من أكبر رجائهم، وأجزل ثواب الله في أنفسهم النظر إلى وجه خالقهم، حتى ما يعدلون به شيئا من نعيم الجنة».

وقال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (٧/ ٧٠): «ذكرت لكم رحمكم الله من تثبيت رؤية المؤمنين ربهم تعالى يوم القيامة في الجنة، وشرحت ذلك وبينته ملخصا من كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد ﷺ، وإجماع العلماء، وأئمة المسلمين، ولغات العرب ما في بعضه كفاية».

وقال ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٥٤٨): «أهل قبلتنا من الصحابة والتابعات والتابعين ومن بعدهم إلى من شاهدنا من العلماء من أهل عصرنا، لم يختلفوا ولم يشكوا ولم يرتابوا أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم القيامة عيانا».

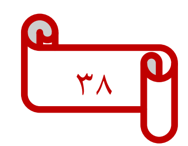
وقال الإمام النووي في «شرحه على مسلم» (٣/ ١٥): «اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلا.

وأجمعوا أيضا: على وقوعها في الآخرة، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين.

وزعمت طائفة من أهل البدع المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة: أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه، وأن رؤيته مستحيلة عقلا! وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجهل قبيح، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابيا عن رسول الله ﷺ وآيات القرآن فيها مشهورة».

وقال الملا علي القاري في (منح الروض الأزهر» (ص:٣٥٣): «وإجماع الأئمة من أهل السنة على أن رؤيته تعالى بعين البصر جائزة في الدنيا عقلا، وواقعة وثابتة في العقبى سمعا ونقلا».

(١) رواه مسلم (٣١٦) من حديث أبي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: [نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ، أَيْ: ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: فَتُدْعَى الْأُمَمُ



قال عز من قائل: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قيل: (الحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجهه الكريم) (١).

بِأَوْثَانِهَا وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ].

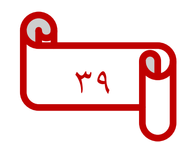
ومثل هذا لا يقال بالرأي، وقد صح رفعه ؛ فيما رواه أحمد في مسنده (١٤٧٢١) عن أبي الزبير أنه سأل جابرا عن الورود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ، فَيُدْعَى بِالْأُمَمِ بِأَوْثَانِهَا، وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ، الْأَوَّلَ، فَالْأَوَّلَ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْهِ ؛ فَيَتَجَلَّى لَهُمْ وَهُوَ يَضْحَكُ].

والأحاديث في إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة كثيرة بلغت حد التواتر، وممن نقل التواتر:

قال الإمام أحمد في «الرد على الجهمية والزنادقة » (ص١٣٢): «والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم، لا يختلف فيها أهل العلم».

وقال الألباني في تعليقه على «متن العقيدة الطحاوية» (ص٤٣): «اعلم أن الأحاديث الواردة في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة كثيرة جدا حتى بلغت حد التواتر كما جزم به جمع من الأئمة».

(١) قال ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢١١): «فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم -في صحيحه- عن صهيب، قال: [قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة]؛ ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أخر؛ معناها أن الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل.



وقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ويعرض عليه العباد يوم الفصل والدين، يتولى حسابهم بنفسه، ولا يتولى ذلك غيره(١).

[العرش أعلى مخلوقات الله، والله سبحانه فوق عرشه]

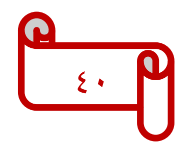
وأن الله -عزوجل- خلق سبع سموات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض(٢)، ومن الأرض العليا إلى السماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، والماء فوق السماء السابعة، وعرش الرحمن فوق الماء، والله تعالى فوق العرش(٣).

وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم. روى ابن جرير ذلك عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي الله عنهم».

(١) لقوله سبحانه: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾، وسيأتي تقرير المصنف لمعتقد أهل السنة والجماعة في إثبات محاسبة الله بنفسه للعباد في يوم الحساب.

(٢) لقوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾، وفي صحيح البخاري (٢٤٥٢) عن سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال: [مَن ظَلَمَ مِنَ الأرْضِ شيئًا طُوِّقَهُ مِن سَبْعِ أَرَضِينَ].

(٣) لأثر ابن مسعود قال: (مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ إِلَى الْمَاءِ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ). رواه والدرامي في الرد على الجهمية (٨١)، وابن أبي شيبة في رسالة العرش (ص:٨٨)، والطبراني في الكبير (٨٩٨٧)؛ وإسناده صحيح.



وإثبات علو الله -جل شأنه- فوق سائر مخلوقاته وأعلاها العرش، وأن كل شيء دونه – سبحانه-، مما انعقد عليه إجماع أهل الإسلام؛ بل وسائر أهل الأديان تقول به؛ كما:

قال الذهبي في «العلو للعلي » (ص١٥٨) : «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم حدثنا أبي قال: حدثت عن سعيد ابن عامر الضبعي أنه ذكر الجهمية فقال: هم شر قولا من اليهود والنصاري؛ قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله عزوجل على العرش».

وروى البيهقي في «الأسماء والصفات » (٢/ ٣٠٤) بسند صحيح عن الأوزاعي أنه كان يقول: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا».

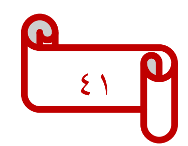
وروى أبو بكر الخلال في السنة (٦/ ٢٦٠) بإسناد صحيح عن إسحاق بن راهوية أنه قال: «إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة».

وقال الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص١٧٩) عقب حكايته لقول اسحاق: «اسمع ويحك إلى هذا الإمام كيف نقل الإجماع على هذه المسألة كما نقله في زمانه قتيبة المذكور».

وكان الذهبي قد نقل قول قتيبة بن سعيد البلخي في «العلو للعلي الغفار» (ص١٧٤) وقال: «هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه كما قال جل جلاله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾».

ثم تعقبه الذهبي بالقول (ص:١٧٤): «فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة وقد لقي مالكا والليث وحماد بن زيد والكبار وعمر دهرا وازدحم الحفاظ على بابه».

وروى قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٤٧) عن أبي منصور معمر بن أحمد أنه قال: «لما رأيت غربة السنة، وكثرة الحوادث واتباع الأهواء أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من السلف المتقدمين، والبقية من المتأخرين، فأقول وبالله التوفيق: إن السنة ... ، وأن الله عز وجل استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فالاستواء معقول، والكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، والإنكار له كفر، وأنه جل جلاله



مستو على عرشه بلا كيف، وأنه جل جلال بائن من خلقه والخلق بائنون منه، فلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة لأنه الفرد البائن من خلقه، الواحد الغني عن الخلق، علمه بكل مكان».

وقال أبو حسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٣٠-١٣١): «وأجمعوا على أنه ... تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر؛ لأنه عز وجل لم يزل مستولياً على كل شيء».

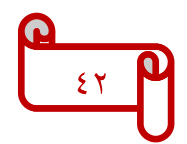
وقال الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في عقيدتهما التي رواها عنهما الآلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٩٧): «أدركنا العلماء في جميع الأَمصار حجازاً وعراقًا ومصراً وشامًا ويمنًا فكان من مذاهبهم ...: وأن الله على عرشه؛ بائن من خلقه؛ كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف».

وقال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (٧/ ١٣٦): «وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين، وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه، فوق سماواته بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي» (١/ ٣٤٠): «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله تعالى فوق عرشه؛ فوق سمواته».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٧): «والذي عليه جماعة أهل السنة والجماعة أنه لم يزل بصفاته وأسمائه ليس لأوليته ابتداء ولا لآخريته انقضاء، هو على العرش استوى».

وقال ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص: ٤٥-٤٦): «قد ثبت بكتاب الله والمتواتر عن رسول الله ﷺ وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه».



ومن دونه حجاب من: نار، ونور، وظلمة، وما هو أعلم به(١).

وللعرش حملة يحملونه، قال عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧] الآية.

وللعرش حد يعلمه الله(٢)؛ قال الله عز وجل: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥].

والكرسي عند العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة(٣).

---

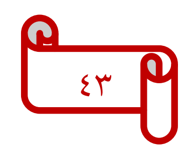
(١) دل على إثبات احتجاب الله عن خلقه قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، وجاء صريحا في السنة كما في صحيح مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري قال: قامَ فِينا رَسولُ اللهِ ﷺ بخَمْسِ كَلِماتٍ، فقالَ: [إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يَنامُ، ولا يَنْبَغِي له أنْ يَنامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ ويَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهارِ، وعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجابُهُ النُّورُ، -وفي رِوايَةِ أبِي بَكْرٍ-: النَّارُ، لو كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وجْهِهِ ما انْتَهَى إلَيْهِ بَصَرُهُ مِن خَلْقِهِ].

وكذلك ما رواه الحاكم في المستدرك (٣٢٨٦) بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه قال: (إِنَّ اللهَ خَلَقَ بِيَدِهِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: آدَمَ، وَالْقَلَمَ، وَالْعَرْشَ، وَجَنَّاتِ عَدْنٍ، وَاحْتَجَبَ مِنْ خَلْقِهِ بِأَرْبَعَةٍ: بِنَارٍ وَظُلْمَةٍ وَنُورٍ وَظُلْمَةٍ، وَقَالَ: لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ فَكَانَ).

وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٥٦): (وهو على العرش؛ فوق السماء السابعة، ودونه حجب من نار ونور وظلمة، وما هو أعلم بها).

(٢) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٥٧) : (ولله عزوجل عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حد، الله أعلم بحده).

(٣) رواه أبو جعفر العبسي في العرش (٥٨) ولفظه من حديث أبي ذر الغفاري عن النبي ﷺ أنه قال: [ما السموات السَّبعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى



[الله سبحانه فوق عرشه ويعلم كل شيء في كل مكان]

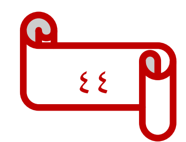
وهو جل وعلى: يعلم ما في السموات السبع وما بينهن وما تحتهن، وما في الأرضين السبع وما بينهن وما تحتهن، وما تحت الثرى، وما في قعر البحار ومنبت كل شعرة وكل شجرة وكل زرع ونبت، ومسقط كل ورقة، وعدد ذلك كله، وعدد الحصى والرمل والتراب، ومثاقيل الجبال، ومكاييل البحار، وأعمال العباد وآثارهم، وأنفاسهم وكلامهم، ويعلم كل شيء؛ لا يخفى عليه شيء من ذلك(١).

الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ تِلْكَ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٠٩).

(١) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٥٥-٥٦) : (وهو يعلم ما في السموات السبع وما في الأرضين السبع وما بينهن وما تحتهن، وما تحت الثرى، وما في قعر البحار ومنبت كل شعرة، وكل شجرة وكل زرع، وكل نبت، ومسقط كل ورقة، وعدد ذلك كله، وعدد الحصى والرمل والتراب، ومثاقيل الجبال، وقطر الامطار، وأعمال العباد وآثارهم، وكلامهم،وأنفاسهم، وتمتمتهم، وما توسوس به صدورهم، يعلم كل شيء؛ لا يخفى عليه شيء من ذلك).

وقال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة عن أصول الديانة» (ص:٤٧٥): وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية على أن لله علماً لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل، وعلم الله سابق في الأشياء ولا يمنعون أن يقولوا في كل حادثة تحدث، ونازلة تنزل: كل هذا سابق في علم الله، فمن جحد أن لله علمـاً، خالف المسلمين، وخرج من اتفاقهم».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/١٤٩-١٥٠): «وأما احتجاجهم بقوله عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾؛ فلا حجة لهم في ظاهر - هذه الآية؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا - في تأويل هذه الآية -: هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله».



[الله فوق عرشه؛ بائن من خلقه؛ ممايز لهم، وليس في كل مكان]

وهو بائن من خلقه، ولا يخلو من علمه مكان(١).

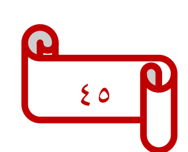
قال الإمام أبو عمر الطلمنكي الأندلسي في كتابه: (الوصول إلى معرفة الأصول) –بواسطة العلو –للذهبي– (ص/٢٤٦) –: «أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله : ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾، ونحو ذلك من القرآن : أنه علمه ، وأن الله تعالى فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء».

(١) أي أنه سبحانه متمايز عن خلقه، غير مخالط لهم؛ ولا هم مخالطون له، ولا هو حال فيهم، ولا هم حالون فيه، ولا هومتحد معهم، ولا هم متحدون معه، ولا تعلوه، ولا تحاذيه، ولا تحويه، بل هو سبحانه فوق جميع الأشياء وبائن ومتمايز عنها لا تخالطه ولا يخالطها، بل هو فوق كل شيء، وكل شيء دونه، ويعلم كل شيء.

روى قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/٢٤٧-٢٤٩) بإسناده عن أبي منصور معمر بن أحمد أنه قال «لما رأيت غربة السنة، وكثرة الحوادث واتباع الأهواء أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من السلف المتقدمين، والبقية من المتأخرين، فأقول وبالله التوفيق:... وأنه جل جلال بائن من خلقه والخلق بائنون منه، فلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة لأنه الفرد البائن من خلقه، الواحد الغني عن الخلق، علمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، يعلم ما تجنه البحور وما تكنه الصدور ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾».

وقال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (٧/١٣٦): «وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين، وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه، فوق سماواته بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية».

وقال في «الإبانة الكبرى» (٢/٥٥٧): «أهل الإثبات من أهل السنة يجمعون على ...: أن الله



ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان(١).

على عرشه بائن من خلقه ، وعلمه محيط بالأشياء».

وقال الآجري في «الشريعة » (٣/ ١٠٧٦): «قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى آخر الآية ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وابتدأ الله عز وجل الآية بالعلم ، وختمها بالعلم ، فعلمه عز وجل محيط بجميع خلقه ، وهو على عرشه ، وهذا قول المسلمين».

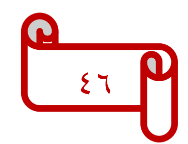
وقال علاء الدين ابن العطار في كتابه «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص١٨٠-١٨١): «وروينا بإسنادنا إلى الشيخ الزاهد أبي الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتفق على إمامته وجلالته ودينه وورعه وتفرده بذلك في زمنه بالشام وغيره، في كتابه الحجة على تارك المحجة، في عقيدته التي أجمع عليها علماء الإسلام، - ممن لقيه أو بلغه قوله من غيرهم ممن هو موصوف بالقدوة، والزعامة، والعلم الصائب، والفهم الثاقب، مشهور بالأمانة القوية، والديانة الأصلية، والإمامة العلية، ناطق عن الكتاب والسنة، وإجماع علماء الأمة، مجانب للبدعة والضلالة والأهواء والجهالة -: إنه لا يجوز اعتقاد ما لم يكن له أصل في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسول الله ﷺ، وإجماع أهل العلم من الصحابة التابعين لهم بإحسان، وأن الله تعالى مستو على عرشه، بائن من خلقه».

(١) النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وما أجمع عليه علماء الملة ، من أن الله سبحانه له العلو المطلق على سائر خلقه، يبطل دعوى أنه سبحانه وتعالى في كل مكان، ولهذا بطله أهل العلم، بما تقدم من نصوص وإجماعات، ومنهم:

الإمام عثمان بن سعيد الدارمي؛ حيث قال في «الرد على الجهمية» (ص٤١): «أرأيتم إذ قلتم: هو في كل مكان، وفي كل خلق؟!

أكان الله إلها واحدا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟ قالوا: نعم.

قلنا: فحين خلق الخلق والأمكنة، أقدر أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان؟ فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها بزعمكم، أو لم يجد بدا من أن يصير فيها، أو لم يستغن عن



ذلك؟ قالوا: بلى.

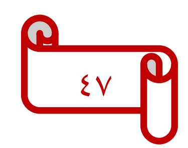
قلنا: فما الذي دعا الملك القدوس إذ هو على عرشه في عزه وبهائه، بائن من خلقه، أن يصير في الأمكنة القذرة وأجواف الناس والطير والبهائم، ويصير بزعمكم في كل زاوية وحجرة ومكان منه شيء؟! لقد شوهتم معبودكم إذ كانت هذه صفته، والله أعلى وأجل من أن تكون هذه صفته، فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بين على دعواكم من كتاب ناطق، أو سنة ماضية، أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا».

وقال في «الرد على الجهمية» (ص٦٦): «ويلكم إجماع من الصحابة والتابعين وجميع الأمة، من تفسير القرآن والفرائض والحدود والأحكام: نزلت آية كذا في كذا، ونزلت آية كذا في كذا، ونزلت سورة كذا في مكان كذا. لا نسمع أحدا يقول: طلعت من تحت الأرض، ولا جاءت من أمام، ولا من خلف، ولكن كله: نزلت من فوق.

وما يصنع بالتنزيل من هو بنفسه في كل مكان، إنما يكون شبه مناولة، لا تنزيلا من فوق السماء مع جبريل، إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾، والرب بزعمكم الكاذب في البيت معه، وجبريل يأتيه من خارج. هذا واضح، ولكنكم تغالطون، فمن لم يقصد بإيمانه وعبادته إلى الله الذي استوى على العرش فوق سمواته، وبان من خلقه، فإنما يعبد غير الله، ولا يدري أين الله».

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في التمهيد في أصول الدين (ص:٢٦٠) : (فإن قالوا: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله! بل هو مستو على العرش؛ كما أخبر في كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ وقال: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾.

ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفمه وفي الحشوش والمواضع التي يُرغب عن ذكرها –تعالى عن ذلك–، ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها ما لم يكن خلقه، وينقص بنقصانهاإذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض وإلى وراء ظهورنا، وعن أيماننا وشمائلنا، **وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله**).



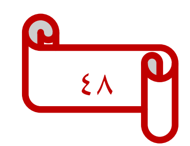
بل يقال: إنه في السماء(١) على العرش، كما قال جل ثناؤه:﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ١٤٤): «فإن احتجوا بقول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾، وبقوله: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، وبقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية، وزعموا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وذاته تبارك وتعالى. قيل لهم: **لا خلاف بيننا وبينكم وبين سائر الأمة أنه ليس في الأرض دون السماء بذاته، فوجب حمل هذه الآيات على المعنى الصحيح المجتمع عليه**، وذلك أنه في السماء إله معبود من أهل السماء، وفي الأرض إله معبود من أهل الأرض. وكذلك قال أهل العلم بالتفسير، فظاهر التنزيل يشهد أنه على العرش».

(١) قوله (في السماء) أي: (عالٍ على السماء وفوقها)، لأن في تأتي بمعنى (على) كما في قوله تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: عليها، وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي عليها، فيكون معنى قوله : (إنه في السماء على العرش) أي: أنه سبحانه في جهة العلو المطلق فوق السموات وفوق العرش.

قال البيهقي في «الخلافيات» (٦/ ٣٤٠): «ثم معنى قوله في الكتاب: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾: من فوق السماء على العرش، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات، فهو على العرش كما أخبر، بلا كيف، بائن من خلقه، غير مماس لشيء من خلقه، ليس كمثله شيء».

وليس معنى قوله سبحانه (في السماء) أنه –جل شأنه- داخل بين طبقات السموات السبع وبعضها يعلوه، كما يتوهمه أهل الباطل، فربنا سبحانه أكبر من السموات كلها، بل هي كلها في قبضة الجبار كحبة الخردلة في يد ابن آدم، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فكيف



والنبي ﷺ حكم بإسلام الأَمَة لما قال لها: [أين الله؟ فأشارت إلى السماء](١).

وقال النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: [لما خلق الله الخلق كتب كتابًا على نفسه، وهو عنده فوق العرش: أن رحمتي تغلب غضبي] (٢)، وفي لفظ آخر: [لَمَّا

يتصور أن يكون في داخلها، بل السموات السبع والأرضون السبع كلها في كف الجبار كمثل حبة الخردلة في كف البشر، كما قال ابن عباس: (ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهما في يد الله عز وجل إلا كخردلة في يد أحدكم)، والخردلة هي أصغر بذرة نبات يعرفها الإنسان.

وما كان بهذه المكانة والمنزلة الضئيلة الحقيرة الذليلة كمكانة السموات والأرضين بالنسبة إلى عِظَمِ ربنا الجبار جل شأنه، كان فعلا دونه سبحانه وأسفل منه على الحقيقة، وربنا سبحانه عال عليه وفوقه على الحقيقة، ومن أنكر ذلك لم يكن قد قدر الله حق قدره.

(١) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، وهو مروي من طرق متعددة عنه، حتى عده الذهبي من قبيل المتواتر، فقال في كتاب «العلو للعلي الغفار» (ص١٤): «فمن الأحاديث المتواترة الواردة في العلو، حديث مُعَاوِيَة بن الحكم السّلمِيّ، قَالَ: [كَانَت لي غنم بَين أحد والجوانية فِيهَا جَارِيَة لي؛ فاطلَعتُها ذَات يَوْم؛ فَإِذا الذِّئْب قد ذهب مِنْهَا بِشَاة، وَأَنا رجل من بني آدم؛ فأسفت؛ فصككتها؛ فَأتيت النَّبِي ﷺ فَذكرت ذَلِك لَهُ؛ فَعَظَّمَ ذَلِك عَليّ؛ فَقلت: يَا رَسُول الله أَفلا أعْتقهَا؟ قَالَ ادعها فدعوتها؛ فَقَالَ لَهَا: أَيْن الله؟ قَالَت: فِي السَّمَاء، قَالَ من أَنا قَالَت أَنْت رَسُول الله ﷺ، قَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ] هَذَا حَدِيثٌ صَحِيح».

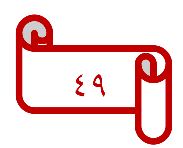
ثم قال -بعد أن ساق طرق وروايات الحديث- (ص٢٨): «ففي الخبر مسألتان:

إحداهما: شرعية قول المسلم أين الله؟

وثانيهما: قول المسؤول: (في السماء).

فمن أنكر هاتين المسألتين؛ فإنما ينكر على المصطفى ﷺ».

(٢) رواه مسلم (٢٧٥١).



قَضَى اللهُ –عزوجل– الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتابٍ وهو عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ إنَّ رَحْمَتي سَبَقَتْ غَضَبِي](١).

[إبطال تأويل استواء الله على العرش بما ينافي ظاهر معناه]

وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش لا على معنى القعود والمماسة –كما قالت المجسمة والكرامية(٢)–، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة –كما قالت المعتزلة–(٣)، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا نقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث.

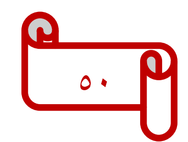
---

(١) رواه البخاري (٣١٩٤).

(٢) لا يلزم من إثبات علو الله تعالى فوق عرشه: أن يكون ربنا –سبحانه– محتاجا إلى العرش، او أنه يجلس عليه ليرتفع فوقه، بل ربنا سبحانه عال على كل شيء من غير احتياج لوسيلة علو ولا مماسة لشيء، كما أشار ربنا سبحانه إلى هذا المعنى في قوله: ﴿اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، فإن كان الله تعالى رفع السموات المخلوقة على الأرض المخلوقة من غير وسيلة رفع تحتاج إليها في علوها، فلا يعجزه سبحانه وهو الخالق المدبر الذي لا يشبه شيئا من خلقه في أوصافهم ولا في أحكامهم ان يستوي على عرشه من غير حاجة منه للعرش ولا لوسيلة يرتفع بها عليه، ولا مماسة له.

قال أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (ص:٥٩١): «اعلم أن القرآن والأخبار قد جاء بالإستواء على العَرْشِ، والواجب في ذلك إطلاقُ هذه الصفة من غير تفسيرٍ ولا تأويل، وأنَّه استواءُ الذَّات على العرش، لا على وجه الاتصال والمماسَّة، وقد أثبت الاستواء السلف».

(٣) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب» (ص١٣٠–١٣١): «وأجمعوا على أنه... تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ



بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق، وقد روى عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ في قوله -عز وجل-: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قالت: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر)(١).

وكونه عز وجل على العرش:

الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾،وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر؛ لأنه عز وجل لم يزل مستوليًا على كل شيء».

وقال أبو الوليد بن رشد المالكي في «البيان والتحصيل» (١٦/٣٦٨-٣٦٩): «أعلم الله تعالى عباده بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ أي: علا، فإنه أعلى منه، وإذا كان أعلى منه فهو أعلى من كل شيء، إذ كل شيء من المخلوقات دون العرش في الشرف والعلو والرفعة، فالمعنى في وصف الله عز وجل نفسه بأنه استوى على العرش، أنه أعلى منه ومن كل مخلوق.

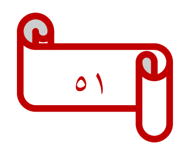
لا أنه استوى عليه بمعنى الجلوس عليه والتحيز فيه والمماسة؛ لأنه مستحيل في صفات الله تعالى؛ لأنه من التكييف الذي هو من صفات المخلوق، ولذلك قال فيه مالك في الرواية: (إنه غير معقول).

ولا أنه استوى عليه بمعنى: أنه استولى عليه، لوجهين:

أحدهما: أن الاستيلاء إنما هو بعد المدافعة والمقالبة، والرب تبارك وتعالى منزه عن ذلك.

والوجه الثاني: أن الاستيلاء هو القهر والقدرة، والله تعالى لم يزل قادرا قاهرا عزيزا مقتدرا، وقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ يقتضي استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، ولا يمتنع أن يكون استواء الله على عرشه من صفات ذاته،...، وحمل الاستواء فيما وصف الله به نفسه من استوائه على عرشه على أنها صفة ذات من العلو والارتفاع أولى ما قيل في ذلك».

(١) قال الذهبي في كتاب العلو (ص/ ١٨٢): (هذا القول محفوظ عن جماعة: كربيعة الرأى، ومالك الإمام، وأبى جعفر الترمذي، فأما عن أم سلمة فلا يصح).



مذكورٌ في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل؛ بلا كيف(١).

ولأن الله تعالى فيما لم يزل موصوفا: بالعلو والقدرة والاستيلاء والغلبة على جميع خلقه من العرش وغيره، فلا يحمل الاستواء على ذلك(٢).

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب» (ص١٣٣):«وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه، ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب، وترك التكييف له لازم».

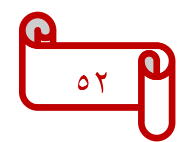
وقال ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٨): « الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها، الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في شيء منه».

وقال في «التمهيد» (٥/ ١٥٦): «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ».

وقال النووي في «شرح النووي على مسلم» (٥/ ٢٥) نقلا عن القاضي عياض قوله: «ما الذي جمع أهل السنة والحق كلهم على وجوب الإمساك عن الفكر في الذات؟ -كما أمروا وسكتوا-: لحيرة العقل.

واتفقوا: على تحريم التكييف والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وإمساكهم».

(٢) يذهب الإمام عبد القادر الجيلاني إلى أن معنى الاستواء أخص من معنى العلو؛ ويرى أن من فسر الاستواء بالعلو فقط فقد أخطأ، لأن الله تعالى موصوف بالعلو بالنصوص الكثيرة الدالة عليه، وأما الاستواء فمعناه أخص من العلو، لأنه يشتمل معنى العلو وزيادة عليه، وكأنه -رحمه الله- يميل إلى تفسير الاستواء على العرش بمعنى الجلوس على العرش؛ فهو يقول في موضع آخر من كتابه أصول الدين (ص:٢١٧): (وأهل السنة يعتقدون أن الله يجلس رسوله ونبيه المختار على سائر رسله وأنبيائه معه على العرش يوم القيامة).



والقعود على العرش لا ينافي العلو عليه، بل القاعد على الشيء يكون عال عليه وفوقه.

كما أنه قد ورد تفسير الاستواء على العرش بمعنى الجلوس عليه عن بعض السلف، كما قال روى ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (٦/ ٩٨) عن عثمان بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ قال: سَمِعْتُ خَارِجَةَ، يَقُولُ: «الجهمية كفار، بلغوا نساءهم أنهن طوالق وأنهن لا يحللن لأزواجهن، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم، ثم تلا ﴿طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، هل يكون الاستواء إلا الجلوس؟».

وإثبات جلوس الله على عرشه –عند من اثبته من أهل السنة– لا يستلزم منه إثبات مشابهته للمخلوقين في جلوسهم، فربنا سبحانه غني عن العرش، وعال عليه، ولا نتكلف ما وراء ذلك.

ومع ذلك فجماهير السلف يفسرون الاستواء على العرش بمعنى العلو والارتفاع والفوقية عليه من غير تخصيص بالجلوس على العرش، كما قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري لابن حجر» (١٣/ ٤٠٦): «ونقل محيي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه: ارتفع».

- مع التنبيه إلى أنه لم يثبت إقعاد الله تعالى لنبيه ﷺ معه على العرش بحديث صحيح، وإنما هو ثابت من قول مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾، وأهل السنة والجماعة مختلفون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

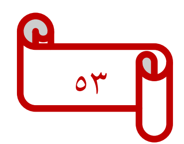
الأول: منهم من فسر المقام المحمود بإقعاد الله تعالى نبيه ﷺ معه على العرش.

والثاني: ومنهم من فسر المقام المحمود بالشفاعة العظمى يوم القيامة، وأنكر المعنى الأول.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٦٤): «وقد روي عن مجاهد أن المقام المحمود أن يقعده معه يوم القيامة على العرش؛ وهذا عندهم منكر في تفسير هذه الآية.

والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه لأمته، وقد روي عن مجاهد مثل ما عليه الجماعة من ذلك؛ فصار إجماعا في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة».

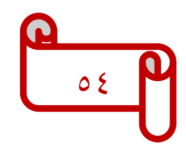
والثالث: ومنهم من جمع بين القولين، كما هو صنيع الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٦٠٤)،



فالاستواء كصفات الذات بعد ما أخبرنا به، ونص عليه، وأكده في سبع آيات من كتابه، والسنة المأثورة به، وهو صفة لازمة له، ولائقة به ؛ كاليد، والوجه، والعين، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة، وكونه: خالقًا، ورازقًا، ومحييًا، ومميتًا، موصوف بها، فلا نتكلم فيه، ولا نخرج من الكتاب والسنة، نقرأ الآية والخبر، ونؤمن بما فيهما، ونكل الكيفية في الصفات إلى علم الله تعالى، ولم نتكلف غير ذلك، فإنه غيب، لا مجال للعقل في إدراكه، ونسأل الله تعالى العفو والعافية، ونعوذ من أن نقول فيه وفي صفاته ما لم يخبرنا به هو أو رسوله ﵇.

حيث قال: «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الله عز وجل أعطى نبينا ﷺ، من الشرف العظيم والحظ الجزيل ما لم يعطه نبيا قبله مما قد تقدم ذكرنا له ، وأعطاه المقام المحمود يزيده شرفا وفضلا ، جمع الله الكريم له فيه كل حظ جميل: من الشفاعة للخلق، والجلوس على العرش ، خص الله الكريم به نبينا ﷺ ، وأقر له به عينه يغبطه به الأولون والآخرون».

قلت: وتفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى هو الصحيح، لأنه ثبت من قول النبي ﷺ، فيقدم على تفسير مجاهد وغيره؛ حيث صح من حديث سلمان الفارسي ﵁ أنه قال: (تُعطَى الشَّمسُ يومَ القيامةِ حرَّ عشرِ سنين ثمَّ تُدنَى من جماجمِ النَّاسِ . قال : فذكر الحديثَ ، قال : فيأتون النَّبيَّ ﷺ فيقولون : يا نبيَّ اللهِ أنت الَّذي فتح اللهُ لك ، وغفر لك ما تقدَّم من ذنبِك وما تأخَّر ، وقد ترَى ما نحن فيه فاشفَعْ لنا إلى ربِّك ، فيقولُ : أنا صاحبُكم ، فيخرُجُ يجوسُ بين النَّاسِ حتَّى ينتهيَ إلى بابِ الجنَّةِ ، فيأخذُ بحلقةٍ في البابِ من ذهبٍ فيقرعُ البابَ فيقولُ: من هذا ؟ فيقولُ: محمَّدٌ، فيُفتَحُ له حتَّى يقومَ بين يدَيِ اللهِ عزَّ وجلَّ فيسجُدَ فينادَى: ارفَعْ رأسَك، سَلْ تُعْطَه، واشفَعْ تُشفَّعْ فذلك المقامُ المحمودُ).



[إثبات صفة نزول الله تعالى في ثلث الليل الآخر]

وأنه تعالى ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا، كيف شاء وكما شاء(١)، فيغفر لمن أذنب وأخطأ، وأجرم وعصى، لمن يختار من عباده ويشاء، تبارك وتعالى العلي الأعلى، لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى.

---

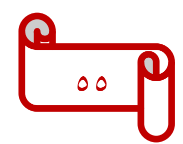
(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب» (ص١٢٨-١٢٩): «وأجمعوا على أنه عز وجل... ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي ﷺ».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص: ٩٦-٩٧):« قد أتيناكم بهذه الروايات عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه والتابعين، منصوصة صحيحة عنهم، أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات، ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادين الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم، يتنافسون فيها، ويتزينون بروايتها، ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها إن شاء الله، فائتوا ببعضها، أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا، حتى يكون بعض ما تأتون به ضدا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لم يدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصا بلا ضد منصوص من قولهم، أو من قول نظرائهم».

وقال في «الرد على الجهمية للدارمي» (ص٩٣): «فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحد ولا يمتنع من روايتها».

وروى ابن زمنين في «أصول السنة » (ص١١٣) بإسناده إلى زهير بن عبادة أنه قال:«كل من أدركت من المشايخ: مالك وسفيان وفضيل بن عياض وعيسى وابن المبارك ووكيع كانوا يقولون: النزول حق».

وروى ابن عبد في «التمهيد» (٥/ ١٦٣) بإسناده إلى ابن وضاح أنه قال: «سألت يحيى بن معين عن التنزل؟ فقال: أقر به، ولا تحد فيه بقول، كل من لقيت من أهل السنة يصدق بحديث



لا بمعنى نزول رحمته وثوابه على ما ادعته المعتزلة(١).

لِما قال رسول الله ﷺ: [ينزل الله تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: هل من سائل فيعطى سؤاله؟ هل من مستغفر فيغفر له؟ هل من عان فيفك عانيه؟ حتى يصبح الصبح](٢).

وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة عن أبي هريرة، وعن عبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله، وعلي رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود، وعن أبي الدرداء، وعن ابن عباس، وعائشة –رضوان الله عليهم كلهم– عن رسول الله ﷺ(٣).

التنزل.

قال: وقال لي ابن معين: صدق به ولا تصفه».

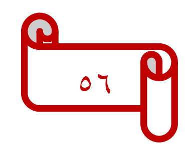
(١) قال ابن عبد البر في «التمهيد » (٥/ ١٥٥): «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: [ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا] فقد أكثر الناس التنازع فيه، **والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل. كما قال رسول الله ﷺ** ، ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة.

وقد قال قوم من أهل الأثر أيضا: إنه ينزل أمره، وتنزل رحمته، وروي ذلك عن حبيب كاتب مالك وغيره.

وأنكره منهم آخرون، وقالوا: هذا ليس بشيء؛ لأن أمره ورحمته لا يزالان ينزلان أبدا في الليل والنهار».

(٢) رواه البخاري (١١٤٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: [ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له].

(٣) قال الحافظ عبد الغني المقدسي في «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٠٠): «وتواترت



وقيل لإسحاق بن راهوية: (ما هذه الأحاديث التي تحدث بها عن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا، والله يصعد ويتحرك، قال للسائل: تقول إن الله تعالى يقدر على أن ينزل ويصعد، ولا يتحرك؟ قال: نعم، قال: فلم تنكره؟)(١).

وقال يحيى بن معين: (إذا قال لك الجهمي: كيف ينزل؟ فقل له: كيف صعد؟)(٢).

وقال الفضيل بن عياض: (إذا قال لك الجهمي: أنا كافر برب ينزل!!؛ فقل له: أنا مؤمن برب يفعل ما يشاء) (٣).

الأخبار، وصحت الآثار بأن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا؛ فيجب الإيمان به، والتسليم له، وترك الإعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ١٣٩) بعد ذكره لحديث أبي هريرة –أعلاه- :«هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته...، وهو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول، عن النبي ﷺ».

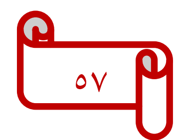
وقال الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص١٠٠): «وقد ألفت أحاديث النزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به».

وقال في «العلو للعلي الغفار» (ص٩١): «وأحاديث نزول الباري تعالى متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيامة».

(١) أخرجه الآلكائي في شرح أصول الاعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠١).

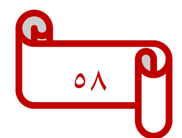
(٢) أخرجه ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٧/ ٢٠٦).

(٣) أخرجه أبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات (١/ ٥٢).



وعن شريك بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما (قيل له: إن عندنا قوما ينكرون هذه الأحاديث في الصفات: أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؛ فقال: إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن عن رسول الله ﷺ بالصلاة والصيام والزكاة والحج، وإنما عرفنا الله تعالى بهذه الأحاديث) (١).

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١١٢٦).



فصل [القرآن من كلام الله، ومن قال: أنه مخلوق؛ فقد كفر]

ونعتقد أن القرآن كلام الله؛ وكتابُه، وخطابُه، ووحيه الذي نزل به جبريل عليه السلام على رسوله ﷺ كما قال عز من قائل: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥]، هو الذي بلغه الرسول ﷺ أمته امتثالًا لأمر رب العالمين بقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: [كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف يقول: هل من رجل يحملني إلى قومه؛ فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي](١).

وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

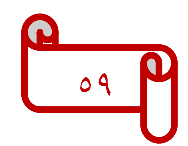
فكلام الله القرآن غير مخلوق(٢)؛ فكيف ما قرئ وتلي وكتب؛ وكيف ما تصرفت به: قراءة قارئ، ولفظ لافظ، وحفظ حافظ، هو كلام الله وصفة من صفات ذاته، غير

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٥١٩٢)، وقال الأرنؤوط في تخريجه للمسند (٢٣/ ٣٧١) (إسناده صحيح على شرط البخاري).

(٢) روى أبو يعلى الفراء في طبقات الحنابلة (١/ ١٧٢) عن شاهين بن السميدع قال: (سألت أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] عمن يقول: أنا أقف في القرآن تورعًا، قال: ذاك شاك في الدين، إجماع العلماء والأئمة المتقدمين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، هذا الدين الذي أدركت عليه الشيوخ، وأدرك الشيوخ من كان قبلهم على هذا).

وقال الآجري في «الشريعة للآجري» (١/ ٤٨٩): «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن قول المسلمين



محدث ولا مغير ولا مبدل، ولا محرف ولا مؤلف، ولا مصنوع، ولا منقوص،ولا مزاد فيه، منه بدأ تنزيله، وإليه يعودحكمه (١).

الذين لم يزغ قلوبهم عن الحق، ووفقوا للرشاد قديما وحديثا أن القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق؛ لأن القرآن من علم الله، وعلم الله لا يكون مخلوقا، تعالى الله عن ذلك دل على ذلك القرآن والسنة، وقول الصحابة رضي الله عنهم وقول أئمة المسلمين لا ينكر هذا إلا جهمي خبيث، والجهمي فعند العلماء كافر».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٧): «والذي عليه جماعة أهل السنة والجماعة... أن القرآن كلام الله».

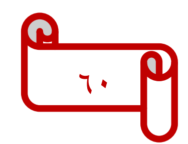
(١) روى الدارمي في «الرد على الجهمية » (ص١٨٩): عن عمرو بن دينار أنه قال: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود».

وقال عبد الواحد المقدسي في «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» (ص٢١): «وروى المروذي أحمد بن محمد قال: قال أحمد بن محمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: لقيت الرجال والعلماء والفقهاء بمكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام والثغور وخراسان؛ فرأيتهم على السنة والجماعة، وسألت عنها الفقهاء؛ فكل يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود».

- واختلف أهل العلم في تفسير معنى قولهم: (وإليه يعود) على قولين لا تعارض بينهما:

الأول: أن معناه: عودة الحساب إلى الله في العمل بالقرآن الكريم أو تركه، وهو قول أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٤٤٥)، حيث قال: «وأما قوله: "منه خرج" فمعناه منه خَرَجَ تنزيله وظهوره والابتداء، وإليه يعود حُكمه، لأنَّ ما تضمنه القُرآن من الأحكام، التي هي العبادات واجتناب المحرمات إنَّما يُفْعَلُ لله عَزَّ وجَلَّ، فيكون الحكم عائدًا إليه، بمعنى مفعول له ولأجله».

والقول الثاني: وهو الأشهر والأصح والذي تدل عليه صحيح السنن والآثار: أن القرآن يعود



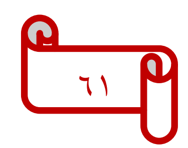
وهو كلام الله في صدور الحافظين، وألسن الناطقين، وفي أكف الكاتبين، وملاحظة الناظرين، ومصاحف أهل الإسلام، وألواح الصبيان؛ حيثما روي ووجد(١).

إلى الله تعالى في آخر الزمان فلا يبقى في الأرض منه شيء لا في صدور الرجال، ولا في بطون المصاحف وهو من علامات الساعة؛ كما صحّ من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: [لا تقومُ الساعةُ حتى تُبعَثَ ريحٌ حمراءُ من قِبَلِ اليمنِ ، فيكفِتُ بها اللهُ كلَّ نفسٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ ، وما ينكرُها الناسُ من قِلَّةِ مَن يموتُ فيها ، مات شيخٌ في بني فلانٍ ، وماتت عجوزٌ في بني فلانٍ . ويَسرى على كتابِ اللهِ ، فيُرفَعُ إلى السماءِ فلا يَبقى في الأرضِ منه آيةٌ].

وصح أيضا من حديث حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: [يُدْرَسُ الإسلامُ ، كما يُدْرَسُ وشْيُ الثوبِ ، حتى لا يُدْرَى ما صيامٌ ؟ ولا صلاةٌ ولا نُسُكٌ ولا صدَقَةٌ ، ويُسْرَى على كتابِ اللهِ في ليلةٍ ، فلا يبقَى في الأرضِ منه آيَةٌ ، وتبقَى طوائفُ من الناسِ الشيخُ الكبيرُ والعجوزُ يقولونَ : أدركْنا آباءَنا على هذِهِ الكلِمَةِ ، يقولونَ : لا إلَهَ إلَّا اللهُ ، فنحنُ نقولُها].

كما حكاه طائفة من الصحابة، ومنهم ابن مسعود في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً﴾؛ كما روى عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٩٥) عن شداد قال: (قال ابن مسعود : لينتزعنَّ هذا القرآن من بين أظهركم قلت: يا أبا عبد الرحمن كيف ينتزع وقد أثبتناه في مصاحفنا؟! قال: يسرى عليه في ليلة فلا يبقى في قلب عبد ولا مصحف منه شيء ويصبح الناس فقراء كالبهائم ثم قرأ عبد الله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً﴾).

(١) قال ابن حزم في «المحلى » (١/ ٥٢): «وهو المكتوب في المصاحف، والمسموع من القارئ، والمحفوظ في الصدور، والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ: كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازا، من قال في شيء من هذا أنه ليس هو القرآن، ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر، لخلافه الله تعالى ورسولَه ﷺ وإجماعَ أهل الإسلام».



فمن زعم أنه: مخلوق(١)، وعبارة، والتلاوة غير المتلو، وقال: لفظي

وقال في «مراتب الإجماع» (ص١٧٣) تحت باب (من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه باجماع؛ «اتفقوا ...: وأن القرآن المتلو الذي في المصاحف بايدي الناس في شرق الأرض وغربها من أول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ هو كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على نبيه محمد ﷺ مختارا له من بين الناس»

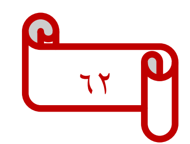
وقال القاضي عياض في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى » (٢/ ٣٠٤-٣٠٥): «وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ - إلى آخر - ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ إنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ».

(١) نص المؤلف رحمه الله على أن من قال: (أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم)، وهذا ما انعقد عليه إجماع أهل السنة والجماعة، كما:

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦٤): (والقران كلام الله؛ تكلم به ليس بمخلوق، فمن زعم أن القران مخلوق، فهو جهمي كافر).

وقال ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٤٥): «ومما اتفق أهل العلم على أن نسبوه إلى السنة... : القرآن كلام الله تبارك وتعالى تكلم الله به ليس بمخلوق ومن قال: مخلوق -ممن قامت عليه الحجة-؛ فكافر بالله العظيم».

وحكاه اللآلكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٣٤٤) بعد أن ساق أسماء أكثر من خمسمئة من أئمة الهدى ثم قال: « قالوا كلهم: القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال مخلوق فهو كافر. فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفسا أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم ، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين



بالقرآن مخلوق فهو: كافر بالله العظيم(١).

وقال الله عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففصل بين الخلق والأمر، فلو كان أمره الذي هو (كن) الذي به خلق الخلق مخلوقًا؛ لكان ذلك تكرارًا وعيًّا لا فائدة فيه، كأنه قال: ألا له الخلق والخلق، والله تعالى يتعالى عن ذلك.

وقد هدد الله تعالى الوليد بن المغيرة المخزومي -حين سمى القرآن: قول البشر- بسقر؛ فقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٤ - ٢٦]، فكل من قال: القرآن عبارة أو مخلوق، أو لفظي بالقرآن مخلوق، فله سقر، كما قال للوليد، إلا أن يتوب.

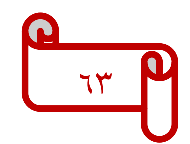
[قراءة المخلوقين للقرآن لا تخرجه عن كونه كلام الله غير مخلوق]

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقل: كلامك يا محمد.

لبلغت أسماؤهم ألوفا كثيرة ، لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار ، ونقلت عن هؤلاء عصرا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر ، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه».

(١) نص المؤلف رحمه الله على أن من قال: (أن تلاوة القرآن مخلوقة، أو لفظي بالقرآن مخلوق؛ بخلاف القرآن فهو غير مخلوق: أنه كافر بالله العظيم) وهذا ما انعقد عليه إجماع السلف، كما: نقله أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦١) حيث قال: (فمن زعم: أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر.

ومن زعم: أن القرآن كلام الله ووقف، ولم يقل: ليس بمخلوق؛ فهو أكفر من الأول وأخبث قولا، ومن زعم أن ألفاظنا بالقرآن، وتلاوتنا له مخلوقة، والقرآن كلام الله؛ فهو جهمي خبيث مبتدع، ومن لم يكفر هؤلاء القوم والجهمية كلهم؛ فهو مثلهم).



وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، يعني القرآن الذي هو في الصدور والمصاحف.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، والناس إنما سمعوا قراءة النبي ﷺ ولفظه، فلفظه بالقرآن هو القرآن.

ومدح الله تعالى الجن الذين سمعوا قراءة النبي ﷺ: حيث قالوا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ❁ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

وسمى الله تعالى قراءة جبريل عليه السلام للقرآن قرآنًا، فقال جل وعلا: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ❁ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ❁ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٨]، وقال تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

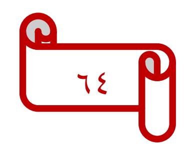
وأجمع المسلمون على:

أن من قرأ فاتحة الكتاب في صلاة أنه قارئ كتاب الله(١).

---

(١) قال القرطبي في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن» (٨/ ٧٧): «في قوله تعالى:﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ دليل على أن كلام الله عز وجل مسموع عند قراءة القارئ، -قاله الشيخ أبو الحسن والقاضي أبو بكر وأبو العباس القلانسي وابن مجاهد وأبو إسحاق الأسفرايني وغيرهم-، لقوله تعالى: :﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾؛ فنص على أن كلامه مسموع عند قراءة القارئ لكلامه.

ويدل عليه إجماع المسلمين على أن القارئ إذا قرأ فاتحة الكتاب أو سورة قالوا: سمعنا كلام الله. وفرقوا بين أن يقرأ كلام الله تعالى وبين أن يقرأ شعر امرئ القيس».



وأن: من حلف أنه لا يتكلم؛ فقرأ القرآن لم يحنث، فدل على أنه ليس بعبارة.

وقال النبي ﷺ في حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه: [إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين، إنما هي القراءة، والتسبيح، والتهليل، وتلاوة القرآن](١)؛ فأخبر أن تلاوة القرآن هي القرآن، فعلم بذلك أن التلاوة هي المتلو، والله تعالى، ورسوله ﷺ أمر المؤمنين بالقراءة في الصلاة، ونهيا عن الكلام، فلو كانت قراءتنا كلامنا لا كلام الله لكنا مرتكبين للنهي في الصلاة.

(فصل) [الله تعالى يتكلم بحروف وكلمات وأصوات مسموعة مفهومة]

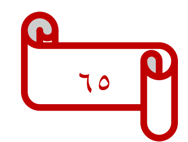
ونعتقد أن القرآن: حروف مفهومة، وأصوات مسموعة(٢)؛ لأن بها يصير الأخرس والساكت متكلمًا وناطقًا، وكلام الله -عز وجل- لا ينفك عن ذلك؛ فمن جحد ذلك فقد كابر حسه، وعميت بصيرته، قال الله عز وجل: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١، ٢] ، ﴿طسم * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ [القصص: ١، ٢]؛ فقد ذكر حروفًا وكنى عنها بالكتاب.

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٢٢٤٧).

(٢) قال الحافظ أبو نصر السجزي في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٥٩) قائلا: «فقول خصومنا: (إن أحداً لم يقل إن القرآن كلام الله حرف وصوت) كذب وزور! بل السلف كلهم كانوا قائلين بذلك، وإذا أوردنا فيه المسند وقول الصحابة من غير مخالفة وقعت بينهم في ذلك صار كالإجماع».

وقال ابن قدامة المقدسي في «المناظرة في القرآن» (ص٤٠): «وقالوا أيضا: قد قلتم إن الله يتكلم بصوت ولم يأت كتاب ولا سنة؟! قلنا بل قد ورد به الكتاب والسنة وإجماع أهل الحق».



وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ فأثبت لنفسه كلمات متعددة غير متناهية الأعداد، وكذلك قوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

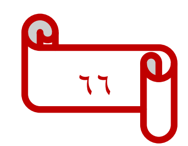
وقال النبي ﷺ: [إقرؤوا القرآن فإنكم تؤجرون عليه بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول: ﴿الم﴾ حرف، ولكن الألف عشر، واللام عشر، والميم عشر، فذلك ثلاثون](١).

(١) رواه الترمذي في سننه (٢٩١٠) بلفظ: [مَنْ قرأَ حرفًا من كتابِ اللهِ فله به حسنةٌ ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها لا أقولُ آلم حرفٌ ، ولَكِن ألِفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ]، وقال: (حسن صحيح غريب من هذا الوجه).

وقال ابن عبد الدائم القرشي في «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٣٢/ ١٠٧): «والصواب الذى عليه سلف الأمة -كالإمام أحمد والبخارى صاحب الصحيح فى كتاب خلق أفعال العباد وغيره وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم اتباع النصوص الثابتة وإجماع سلف الأمة- وهو:

أن القرآن جميعه كلام الله تعالى: حروفه ومعانيه ليس شيئا من ذلك كلاما لغيره، ولكن أنزله على رسله، وليس القرآن اسما لمجرد المعنى ولا لمجرد الحرف؛ بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط ولا المعانى فقط بل مجموعهما؛ كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ولا مجرد الجسد بل مجموعهما.

وأن الله تعالى يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك هو أصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره فإن الله ليس كمثله شئ لا فى ذاته ولا فى صفاته، ولا فى أفعاله، وكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ولا معانيه تشبه معانيه ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد فمن شبه الله



وقال تعالى في حق موسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقال تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤].

كل هذا لا يكون إلا صوتًا، ولا يجوز أن يكون هذا النداء وهذا الاسم والصفة إلا لله عز وجل، دون غيره من الملائكة وسائر المخلوقات.

وروى البخاري في صحيحه بإسناده عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: [يحشر الله سبحانه العباد فيناديهم بصوت يسمعه مَن بَعُد، كما يسمعه من قَرُب: أنا الملك، أنا الديان](١).

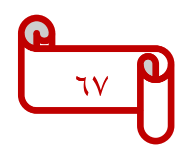
وهذه الآيات والأخبار تدل على أن كلام الله صوت لا كصوت الآدميين، كما أن علمه قدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، كذلك صوته.

بخلقه فقد ألحد فى أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد فى أسمائه وآياته».

(١) البخاري (٩/ ١٤١).

وقال البخاري في «خلق أفعال العباد » (ص٩٨): « وإن الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله عز وجل ذكره.

قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾؛ فليس لصفة الله ند، ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين».



(فصل) [أسماء الله الحسنى]

ونعتقد أن الله عز وجل له تسعة وتسعون اسمًا، مائة إلا واحد، من أحصاها دخل الجنة(١)، وذلك مروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: [إن لله تعالى

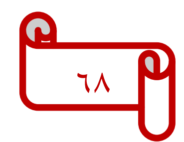
(١) أسماء الله تعالى توقيفية، فلا تثبت له إلا بدليل من نص أو إجماع، كما:

قال أبو بكر الإسماعيلي في «اعتقاد أئمة الحديث» (ص٤٩-٥١): «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عن ما ورد به ولا سبيل إلى رده...، وأنه مدعو بأسمائه، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، وسماه ووصفه بها نبيه عليه الصلاة والسلام، لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ولا يوصف بنقص أو عيب أو آفة، فإنه عز وجل تعالى عن ذلك».

وقال عبد القاهر البغدادي كتابه (الفَرقُ بَينَ الفِرَقِ) (ص: ٣٠٩): (في بيان الاصول التى اجتمعت عليها اهل السنة

قد اتفق جمهور اهل السنة والجماعة على اصول من اركان الدين كل ركن منها يجب على كل عاقل بالغ معرفة حقيقته ولكل ركن منها شعب وفي شعبها مسائل اتفق اهل السنة فيها على قول واحد وضللوا من خالفهم فيها »، ثم قال (ص: ٣٢٦): «وقالوا في الركن الخامس -وهو الكلام في اسماء الله تعالى وأوصافه-: أن مأخذ اسماء الله تعالى التوقيف عليها إما بالقرآن وإما بالسنة الصحيحة وإما باجماع الأمة عليه، ولا يجوز اطلاق اسم عليه من طريق القياس».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع » (١/ ٣٦-٣٧): «وأجمع أهل السنة وجمهور المعتزلة أن أسماء الله تعالى لا تؤخذ قياسًا ولا لغة، بل يتبع فيها الإذن، والإطلاق من قبل الله سبحانه، لا يجوز على ذلك الزيادة ولا النقصان أصلاً...؛ فعلم بهذا أن أسماء الله وأوصافه مأخوذة من طريق التوقيف الوارد بالكتاب والسنة والإجماع».



وتسعون اسمًا مئة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة] (١)، وجميعها في القرآن في سور متفرقة:

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٧).

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٧/ ٥): «واتفق العلماء: على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى؛ فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء ولهذا جاء في الحديث الآخر [أسألك بكل اسم سميت به نفسك أواستأثرت به في علم الغيب عندك]».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع ت الصعيدي» (١/ ٤٢-٤٣): «ووصفنا له سبحانه بأنه على عظيم، وأنه أعلى وأعظم، وأنه متعالي، وأنه كبير، وأكبر، ومتكبر، ورد به نص القرآن، وثبت بالإجماع أن الوصف لله سبحانه بأنه علي، والأعلى، والمتعالي، وأنه عظيم، والأعظم واجب، وكذلك الكبير، والأكبر، والمتكبر، وأكبر.

ووصفنا له سبحانه بأنه الملك المالك لا خلاف بين المسلمين في إطلاق هذه الأوصاف عليه، وقد ورد بذلك الكتاب.

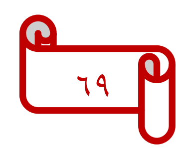
واختلفوا بعد ذلك، فمنهم من قال: إنه من صفات الفعل، ومنهم من قال بأنه من صفات الذات.

ووصفنا لله سبحانه بأنه الأول والآخر والظاهر والباطن، هذه الأوصاف ورد بها نص القرآن وأجمعت عليها الأمة، واختلفوا في معنى ذلك.

ووصفنا لله سبحانه بأنه العدل البر، هذه التسمية مما قد أجمعت عليه الأمة. وقد ورد نص القرآن بأنه البر الرحيم.

ووصفنا له سبحانه بأنه النور الحق المبين، قد ورد به نص الكتاب، وأجمعت عليه الأمة.

ووصفنا لله سبحانه بأنه الشهيد الرقيب، هذان الوصفان ورد بهما نص القرآن، وأجمع المسلمون كلهم على وصفه بذلك.



منها خمسة أسماء في الفاتحة، وهي: يا الله، يا رب، يا رحمن، يا رحيم، يا مالك.

ووصفنا لله سبحانه بأنه الوكيل الحسيب، هذا الوصفان ورد بهما نص القرآن، وأجمعت الأمة عليهما.

وحكي عن القرظي أنه كان يأبى ذلك ويقول: إن إطلاق ذلك يوهم الخطأ، وأنه كوكيل القوي والحوائج، وذلك لا يليق بوصفه.

ووصفنا لله سبحانه بأنه الهادي والرشيد، فأما وصفه بأنه الرشيد فقد وردت به السنة، وجاء بهما جميعًا نص القرآن، وأجمعت عليهما الأمة

ووصفنا لله سبحانه بأنه الديان مما ورد به الخبر، وأجمعت عليه الأمة.

ووصفنا لله سبحانه بأنه الداعي المجيب المستجيب مما ورد به القرآن وأجمعت عليه الأمة.

ووصفه سبحانه بأنه الخافض الرافع، قد وردت الأخبار بأن الله تعالى يخفض ويرفع، وأجمعوا على إطلاق القول بأنه خافض رافع، معناهما يقارب معنى المعز والمذل.

ووصف الله سبحانه بأنه المقدم والمؤخر، وهذا مما أجمع المسلمون على جواز وصفه بذلك.

ووصف الله سبحانه بأنه الرازق والرزاق ورد بذلك نص القرآن، وهو إجماع أيضًا.

ووصف الله جل ذكره بأنه الوهاب والواهب وأنه المعطي والمغني والمانع والمبقي والمغني، كل هذه الأوصاف مما ورد في الخبر، ومنها ما ورد به نص القرآن، وعلى ذلك أجمعت الأمة.

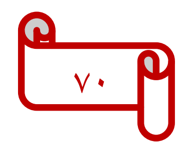
ووصفنا لله سبحانه بأنه الباعث الوارث ورد بذلك نص القرآن، وهو إجماع الأمة، لا نعرف فيه خلافًا.

ووصف الله سبحانه بأنه القاضي ورد بذلك نص القرآن، وأجمعت عليه الأمة.

ووصف الله جل ذكره بأنه المقدر، وصف نفسه بذلك في كتابه، وهو إجماع أيضا من كل المذاهب على اختلافها.

ووصفنا له سبحانه بأنه الجامع، وصف نفسه بذلك في كتابه، وأجمع عليه المسلمون.

ووصف الله جل ذكره بأنه الممتحن، أجمع الجميع على أنه تعالى امتحن عبيده بأمره ونهيه».



وفي سورة البقرة ستة وعشرون اسمًا: يا محيط، يا قدير، يا عليم، يا حليم، يا تواب، يا بصير، يا واسع، يا بديع، يا سميع، يا كافي، يا رؤوف، يا شاكر، يا واحد، يا غفور، يا حكيم، يا قابض، يا باسط، يا لا إله إلا هو، يا حي، يا قيوم، يا علي، يا عظيم، يا ولي، يا غني، يا حميد.

وفي آل عمران أربعة أسماء: يا قائم، يا واهب، يا سريع، يا خبير.

وفي سورة النساء ستة أسماء: يا رقيب، يا حسيب، يا شهيد، يا غفور، يا مقيت، يا وكيل.

وفي الأنعام خمسة أسماء: يا فاطر، يا قاهر، يا قادر، يا لطيف، يا خبير.

وفي الأعراف اسمان: يا محيي، يا مميت.

وفي الأنفال اسمان: يا نعم المولى، ويا نعم النصير.

وفي هود سبعة أسماء: يا حفيظ، يا رقيب، يا مجيد، يا قوي، يا مجيب، يا ودود، يا فعال لما تريد.

وفي الرعد اسمان: يا كبير، يا متعال.

وفي إبراهيم اسم واحد: وهو يا منان.

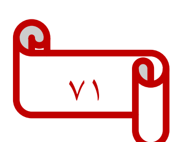
وفي الحجر اسم واحد: وهو يا خلاق.

وفي النحل اسم: يا باعث.

وفي مريم اسمان، يا صادق، يا وارث.

وفي المؤمنين اسم: يا كريم.

وفي النور ثلاثة أسماء: يا حق، يا مبين، يا نور.



وفي الفرقان: يا هادي.

وفي سبأ: يا فتاح.

وفي المؤمن أربعة أسماء: يا غافر، يا قابل، يا شديد، يا ذا الطول.

وفي الذاريات ثلاثة أسماء: يا رزاق، يا ذا القوة، يا متين.

وفي الطور: يا منان.

وفي اقتربت الساعة: يا مقتدر.

وفي الرحمن: يا باقي، يا ذا الجلال، يا ذا الإكرام.

وفي الحديد أربعة: يا أول، يا آخر، يا ظاهر، يا باطن.

وفي الحشر عشرة أسماء: يا قدوس، يا سلام، يا مؤمن، يا مهيمن، يا عزيز، يا جبار، يا متكبر، يا خالق، يا بارئ، يا مصور.

وفي البروج: يا مبدئ، يا معيد.

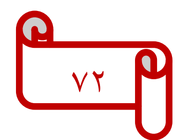
وفي قل هو الله أحد: يا أحد، يا صمد.

هكذا ذكرها سفيان بن عيينة رحمه الله.

وذكر عبد الله بن أحمد أسماء زوائد على هذه: وهي: يا قاهر، يا فاصل، يا فالق، يا رقيب، يا ماجد، يا جواد، يا أحكم الحاكمين.

وذكر أبو بكر النقاش في كتاب تفسير الأسماء والصفات، عن جعفر بن محمد- يعني الصادق رحمه الله- أنه قال: (إن لله ثلاثمائة وستين اسمًا).

وروى أيضًا عن غيره: (مئة وأربعة عشرة اسمًا).

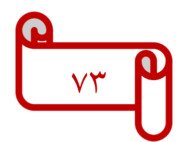


وكل ذلك محمول على أنهم وجدوا في القرآن أسماء مكررة فعدوها أسماء، والصحيح ما ذكر عن أبي هريرة رضي الله عنه(١).

(١) قال أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٦٤٠): « وقد ذكر أبو بكر النقاش في كتاب "تفسير الأسماء والصفات": عن جعفر بن محمد رضوان الله عليه: إن لله ثلثمائة وستين اسما.

وروي عن غيره: مائة وأربع عشرة اسما.

فإن صح ذلك عنهم، فإنما وجدوا في القرآن أسماء متكررة فعدوها على تكريرها، والمعول في ذلك على ما ورد به الخبر الصحيح عن النبي عليه السلام».



[باب الإيمان قول وعمل؛ يزيد وينقص]

(فصل) [الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية]

ونعتقد أن الإيمان قول باللسان، ومعرفة بالجنان، وعمل بالأركان(١)، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان(٢).

---

(١) دلت نصوص الكتاب والسنة، وانعقد إجماع سلف الأمة وأئمتها على أن الإيمان هو مجحموع قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأن كل واحد منها يسمى إيمانا، لأن الإيمان شعب كثيرة، وعلى قدر قيام العبد بشعب الإيمان يكون كمال إيمانه، كما:

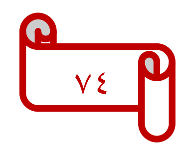
قال الآلكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥/ ٩٥٧): «قال الشافعي...: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر».

وقال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٦٨٤): « فأي بيان رحمكم الله يكون أبين من هذا ، وأي دليل على أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان يكون أدل من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع علماء المسلمين، وفقهائهم الذين لا تستوحش القلوب من ذكرهم ، بل تطمئن إلى اتباعهم ، واقتفاء آثارهم رحمة الله عليهم».

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في «الإيمان» (ص: ٦٦-٦٧): « على مثل هذا القول كان سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة، الذين كانوا مصابيح الأرض وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها، زاري على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان قولا وعملا».

(٢) لما كان الإيمان مؤلفا من شعب عديدة، كان أكمل الناس إيمانا أكملهم إتيانا لشعبه، وكلما زاد العبد من شعب الإيمان زاد إيمانه، وكلما أنقص منها أو فعل المعاصي نقص إيمانه، وهذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع علماء الأمة، كما:

قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٥٥): «وأجمعوا على أن الإيمان



ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل، وبالتوفيق يقع(١).

يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وقال البغوي في «شرح السنة للبغوي» (٣٨/١-٣٩): « اتفقت الصحابة والتابعون، فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾... إلى قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾؛ فجعل الأعمال كلها إيمانا، وكما نطق به حديث أبي هريرة.

وقالوا: إن الإيمان قول، وعمل، وعقيدة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية».

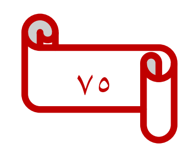
وقال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٥٦/١): «مذهب جماعة أهل السُّنَّة من سَلَف الأمة وخلفها: أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد » (٦/ ٣٧٦): «أجمع أهل الفقه والحديث على: أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان».

(١) لما كان الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وكان العلم هو أساس الإيمان، وكان الجهل هو أساي العصيان، فمن هنا كان العلم بالله وشرعه ودينه من أهم اسباب زيادة وقوة الإيمان، وكان الجهل بها من أهم أسباب نقصان وضعف الإيمان، وهو ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، كما:

قال أبو طالب المكي في «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» (٢٠٦/٢): «وعقود القلب التي هي السنّة المجتمع عليها نقلها الخلف عن السلف، ولم يختلف فيه اثنان من المؤمنين...: أن يعتقد العبد أنّ الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل».

وقال أبو عمر الداني في «الرسالة الوافية» (ص:١١٧): «اعلموا أيدكم الله بتوفيقه، وأمدكم بعونه وتسديده، أن من قول أهل السنة والجماعة من المسلمين المتقدمين، والمتأخرين، من أصحاب الحديث، والفقهاء والمتكلمين»، ثم قال: (ص:١٧٢):«ومن قولهم –أيضًا–: إن



كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١].

[بين الإسلام والإيمان عموم وخصوص]

وهو في اللغة: تصديق القلب المتضمن للعلم بالمصدق به.

وهو في الشريعة: العلم بالله وصفاته، مع جميع الطاعات -الواجبات منها والنوافل-، واجتناب الزلات والمعاصي.

ويجوز أن يقال الإيمان: هو الدين والشريعة والملة؛ لأن الدين هو: ما يدان به من الطاعات مع اجتناب المحظورات والمحرمات، وذلك صفة الإيمان.

وأما الإسلام: فهو من جملة الإيمان.

وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا(١).

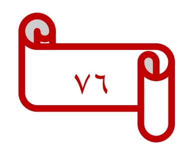
الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل، ويخرج بالكفر».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٣٤): «وأجمعوا على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وأجمعوا على أن الإيمان يزيد، ومما هو إجماع أو كالإجماع أن الإيمان ينقص، وهو قول القدوة من أئمة أهل السنة.

ومن مذاهبهم: أن زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، وأنه يقوى بالعلم، ويضعف بالجهل».

(١) بين وصفي الإسلام والإيمان: عموم وخصوص، فيطلق أحدهما على الآخر عند



لأن الإسلام هو بمعنى الاستسلام والانقياد، وكل مؤمن مستسلم منقاد لله –عزوجل–، وليس كل مسلم مؤمنًا بالله، لأنه قد يسلم مخافة السيف.

الافتراق، وينفرد كل منهما بمعنى عند الإجتماع، كما:

قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص١٣٥): « لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة لأن اسم الشيء مطلقا يقع على الكامل منه ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد.

ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في مثل قوله ﷺ: [لَا يسرق السَّارِق حِين يسرق وَهُوَ مُؤمن].

واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو أصل الإيمان وهو التصديق الباطن ويتناول سائر الطاعات فإن ذلك كله استسلام أيضا

فخرج مما ذكرناه وحققناه: أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم؛ وليس كل مسلم مؤمنا.

فهذا والحمد لله الهادي تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون

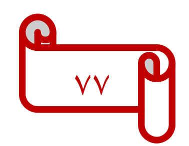
قال الإمام أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ –وكان أحد المحققين–: ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة.

وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم ».

وقال ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١١٢):«قال المحققون من العلماء: (كل مؤمن مسلم) فإن من حقق الإيمان، ورسَخ في قلبه: قام بأعمال الإسلام كما ﷺ: [ألا وإنَّ في الجَسدِ مُضْغةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كلّه؛ ألا وَهِيَ الْقَلْبُ].

فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام.

وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا فلا يتحقق القلب به تحققًا تاما مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام؛ فيكون مسلمًا وليس بمؤمن بالإيمان التام، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾».



فالإيمان اسم يتناول مسميات كثيرة، أفعالًا وأقوالًا، فيعم جميع الطاعات.

والإسلام عبارة عن الشهادتين مع طمأنينة القلب والعبادات الخمس.

وقد أطلق إمامنا أحمد بن حنبل الشيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **(أن الإيمان غير الإسلام)**(١)؛ فذهب إلى الحديث المروي عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: حدثني عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: [بينما أنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثوب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى رسول الله ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، ثم قال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال: أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا، قال: صدقت، قال: فعجبنا منه يسأله ويصدقه.

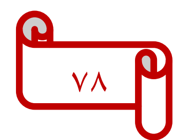
ثم قال: أخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر كله خيره وشره، قال: صدقت.

قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل.

قال: فأخبرني عن أماراتها؟ قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون في البنيان.

(١) رواه الخلال في السنة (١٠٧٤).



قال عمر ﵁: فلبثت هنيهة. ثم قال لي رسول الله ﷺ: هل تدرون من السائل؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل ﵇ جاءكم يعلمكم دينكم] (١).

وفي لفظ آخر قال: [ذلك جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم، وما أتاني في صورة قط إلا عرفته إلا في صورته هذه] (٢).

فقد فرق جبريل ﵇ بين الإسلام والإيمان بسؤالين: وأجاب النبي ﷺ عنهما بجوابين مختلفين.

وذهب أيضًا إلى قول الله -عزوجل-: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤].

[من أسباب زيادة الإيمان(٣)]

واعلم أن زيادة الإيمان؛ إنما تكون على التحقيق:

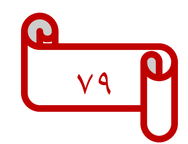
-بعد أداء الأوامر، وانتهاء النواهي، والتسليم، وترك الاعتراض على الله -عز وجل- في فعله، وفي جميع خلقه، وترك الشك: في وعده في الأقسام والرزق-.

---

(١) حديث عمر ﵁ في صحيح مسلم (٨).

(٢) رواه النسائي في السنن (٤٩٩٠)، وصححه الألباني.

(٣) الإيمان يزيد بفعل الطاعات الظاهرة والباطنة، وليس مجرد العبادات الظاهرة كالصلاة والصوم-، وإنما يحصل بمجموع: فعل الأوامر، واجتناب النواهي، والتسليم لقدر الله، وحسن الاعتقاد والظن بالله، مع دوام تعلق القلب به سبحانه.

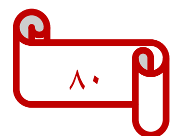


في: الثقة به، والتوكل عليه، والخروج من الحول والقوة، والصبر على البلاء، والشكر على النعماء، والتنزيه للحق، وترك التهمة له -عز وجل- في سائر الأحوال.

وأما بمجرد الصلاة والصوم فلا.

وذكر في الحديث أن النبي ﷺ قال: [الإيمان بضع وسبعون خصلة، أفضلها قول: لا إله الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق](١).

(١) رواه مسلم (٣٥).



[باب: القدر وخلق أفعال العباد]

ونعتقد أن أفعال العباد خلق الله -عز وجل-(١)، وكسب لهم: خيرها وشرها، حسنها وقبيحها؛

---

(١) مما لا خلاف فيه بين أهل الملل السماوية كافة أن الله تعالى خالق كل شيء، وهذا معناه: أنه سبحانه وتعالى خالق الإنسان، وخالق أفعاله، فهو من خلق له أدوات الفعل وآلاته، وخلق له بيئة الفعل وزمانه ومحله، واعطاه مقومات الفعل والصنعة، فهو سبحانه خالق كل شيء، وهو ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، كما:

قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٤٠): «وأجمعوا على أنه تعالى قد قدر جميع أفعال الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم».

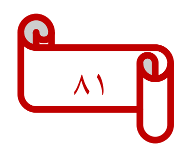
وقال (ص:١٤٤): «وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده، لا خالق لشيء منها سواه، وقد زجر الله عز وجل من ظن ذلك بقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾؛ كما زجر من ادعى إلهـًا غيره بقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ﴾».

وقال الآلكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٥٨٩): «سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله عز وجل وما روي من سنة رسول الله ﷺ في إثبات القدر، وما نقل من إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة: أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عز وجل؛ طاعاتها ومعاصيها».

وقال النووي «الأذكار» (ص: ٤٤): «فاعلم أن مذهبَ أهل الحق من المحدّثين والفقهاء والمتكلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين أن جميع الكائنات خيرها وشرَّها، نفعَها وضَرّها كلها من الله سبحانه وتعالى، وبإرادته وتقديره».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٦): «وأجمعوا على أنه الخالق لجميع أفعال العباد وأرزاقهم والمنشئ لجميع الحوادث وحده، لا خالق لشيء منها سواه».

وقال أبو العباس الاسكندراني في «المتواري على أبواب البخاري» (ص٣٩٥): «الإجماع في



ما كان منها طاعة ومعصية(١).

لا على معنى أنه أمر بالمعصية، لكن قضى بها وقدَّرَها، وجعلها على حسب قصده(٢).

وأنه قسم الأرزاق وقدرها، فلا يصدها صاد، ولا يمنعها مانع، لا زائدها ينقص، ولا ناقصها يزيد، ولا ناعمها يخشن، ولا خشنها ينعم، ورزق غد لا يؤكل اليوم، وقسم زيد لا ينتقل إلى عمرو(٣).

وإنه تعالى يرزق الحرام كما يرزق الحلال، على معنى أنه يجعله غذاء للأبدان، وقوامًا للأجساد، لا على معنى إباحة الحرام(٤).

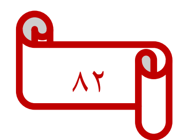
جواز إضافة أفعال العباد إليهم مع العلم بأنه مخلوقة لله».

(١) قال ابن القيم في «شفاء العليل» (١/ ٤٢٥): «هي أفعال للعباد حقيقة ومفعولة للرب، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة، حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيره. فالعبد فَعَلَها حقيقة، والله خالقه، وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة، وخالق فاعليّته».

(٢) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٤٠): «والزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وقتل النفس، وأكل مال الحرام، والشرك بالله، والذنوب، والمعاصي كلها بقضاء وقدر من الله؛ من غير أن يكون لأحد من الخلق على الله حجة، بل لله الحجة البالغة على خلقه، و﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾».

(٣) قال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٦): «وأجمعوا أنه تعالى قدر أفعال جميع الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم».

(٤) قال القرطبي في «تفسيره» (١/ ١٧٧-١٧٨): « والرزق عند أهل السنة ما صح الانتفاع به حلالا كان أو حراما، خلافا للمعتزلة في قولهم: إن الحرام ليس برزق لأنه لا يصح تملكه، وأن



وكذلك القاتل لم يقطع أجل المقتول المقدر له، بل يموت بأجله.

وكذلك الغريق؛ ومن هدم عليه الحائط؛ وألقى من الشاهق، ومن أكله السبع(١).

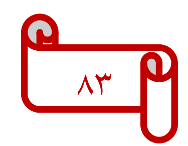
الله لا يرزق الحرام وإنما يرزق الحلال، والرزق لا يكون إلا بمعنى الملك. قالوا: فلو نشأ صبي مع اللصوص ولم يأكل شيئا إلا ما أطعمه اللصوص إلى أن بلغ وقوي وصار لصا، ثم لم يزل يتلصص ويأكل ما تلصصه إلى أن مات، فإن الله لم يرزقه شيئا إذ لم يملكه، وإنه يموت ولم يأكل من رزق الله شيئا. وهذا فاسد، والدليل عليه أن الرزق لو كان بمعنى التمليك لوجب ألا يكون الطفل مرزوقا، ولا البهائم التي ترتع في الصحراء، ولا السخال من البهائم، لأن لبن أمهاتها ملك لصاحبها دون السخال. ولما اجتمعت الأمة على أن الطفل والسخال والبهائم مرزوقون، وأن الله تعالى يرزقهم مع كونهم غير مالكين علم أن الرزق هو الغذاء ولأن الأمة مجمعة على أن العبيد والإماء مرزوقون

وأن الله تعالى يرزقهم مع كونهم غير مالكين، فعلم أن الرزق ما قلناه لا ما قالوه. والذي يدل على أنه لا رازق سواه قوله الحق: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾، وقال: ﴿وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُها﴾، وهذا قاطع، فالله تعالى رازق حقيقة وابن آدم رازق تجوزا، لأنه يملك ملكا منتزعا -كما بيناه في الفاتحة- مرزوق حقيقة كالبهائم التي لا ملك لها، إلا أن الشيء إذا كان مأذونا له في تناوله فهو حلال حكما، وما كان منه غير مأذون له في تناوله فهو حرام حكما، وجميع ذلك رزق».

(١) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٤٣-٤٤): «ومن زعم أن قتل النفس ليس بقدر من الله -عَزَّ وَجَلَّ-، وأن ذلك ليس بمشيئته في خلقه، فقد زعم أن المقتول مات بغير أجله، فأي كفر بالله أوضح من هذا؟

بل ذلك كله بقضاء من الله وقدر، وكل ذلك بمشيئته في خلقه، وتدبيره فيهم، وما جرى في سابق علمه لهم، وهو العدل الحق الذي يفعل ما يريد».

وقال بدر الدين الزركشي في «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» (٤/ ٧٧٤) عند شرحه لقول السبكي«(ولا يموت أحد إلا بأجله): أما غير المقتول فبالإجماع وأما المقتول فكذلك عند أهل



وكذلك هداية المؤمن وضلالة الكافر إليه -عز وجل- جميع ذلك؛ فعله وصنعه، لا شريك له في ملكه(١).

الحق، وصادف قتله الأجل المضروب له ولم يتضمن القتل قطع أجله، فلو قدر عدم قتله لمات، ولا فرق بين قتله وموته حتف أنفه إلا أن السبب في القتل اختياري وفي الموت اضطراري ووافقنا من المعتزلة الجبائي وابنه.

وذهب الباقون من المعتزلة إلى أن القاتل قطع أجله المضروب له، وأنه مات بغير أجله، ثم اختلفوا في أنه لولا القتل لكان يعيش أو يموت بفعل الله تعالى على قولين.

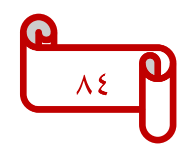
ولنا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ وقد نهى الله تعالى المؤمنين عن مثل قول المعتزلة ونسبه إلى الكفر بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾».

وقال زين الدين العراقي في «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (ص٧٧٤): عند شرحه لقول السبكي«(ولا يموت أحد إلا بأجله): هذا في غير المقتول إجماع، وفي المقتول على المعتمد المنصور ـ وبه قال أهل السنة».

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر » (ص:١٣٥-١٣٦): «وأجمعوا على أنه عز وجل ... يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ويعذب من يشاء، وينعم على من يشاء، ويعز من يشاء، ويغفر لمن يشاء، ويغني من يشاء، وأنه لا يسأل في شيء من ذلك عما يفعل...،لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل» (١/ ٥٤): «وأجمعوا على أن الله أضل من شاء من خلقه فعدل عليه، وتركه من توفيقه، فلم يمنعه حقا هو له، وخذله فتركه؛ فلم يحل بينه وبين واجب له؛ لأنه تبارك وتعالى ما فعل من ذلك فله فعله، وله أن يتفضل على من شاء، وله أن لا يتفضل؛ لأن الأمر أمره، والخلق خلقه.

وأجمعوا على أن الله هدى من شاء وتفضل عليه وشرح صدره».



[تقدير الله لا ينافي كون العباد فاعلون على الحقيقة]

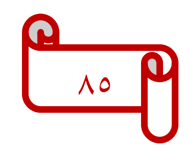
وإنما أثبتنا كسبًا لموضع توجه الأمر والنهي والخطاب إليهم، ثم استحقاق الثواب والعقاب لديهم، كما وعد وضمن -جل وعز-، قال الله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، وقال: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، وقال: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١] ، وقال: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٤] ، وقال: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [الطور: ١٤]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وغير ذلك من الآيات.

فعلق سبحانه الجزاء على أفعالهم، وأثبت لهم كسبًا خلاف ما قالت الجهمية: من أنه لا كسب للعباد، وأنه كالباب يرد ويفتح، والشجرة تحرك وتهز، الجاحدون للحق، الرادون للكتاب والسنة.

[دليل ما تقدم من أن أفعال العباد مخلوقة لله، وكسبها لهم أو عليهم]

والدليل على أن ذلك خلق الله -عز وجل- وكسب للعباد؛ خلافًا للقدرية في قولهم: جميع ذلك خلق للعباد دون الله -عز وجل-؛ تبًا لهم وهم مجوس هذه الأمة جعلوا لله شركاء، ونسبوه إلى العجز، وأن يجرى في ملكه ما لا يدخل في قدرته وإرادته، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وقال أبو محمد القاري في «فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب» (٧/ ١٣٩): «إجماع أهل الحق قد انعقد على أن الله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء فهو الهادي والمضل لا إله إلا هو».



قوله -عز وجل-: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وكما قال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]؛ فلما كان الجزاء واقعًا على أعمالهم كان الخلق واقعًا على أعمالهم، ولا جائز أن يقال: إن المراد بذلك ما يعملون من الحجارة من الأصنام، لأن الحجارة أجسام، والعباد لا يعملونها، وإنما الأعمال التي تقع فيها يعملها العباد؛ فوجب أن يرجع الخلق إلى أعمالهم.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩] ومعناه للخلاف خلقهم.

وقال: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وقال تعالى إخبارا عن المشركين: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

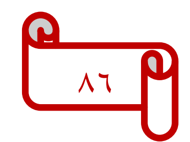
وقال النبي ﷺ في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [إنَّ اللهَ خلقَ كلَّ صانعٍ وصنعتَهُ](١).

وسئل علي عَلَيْهِ السَّلَام: (عن أعمال العباد التي يستوجبون بها من الله السخط والرضا؛ أشيء من الله؟ أم شيء من العباد؟ قال: هي لله خلق، وللعباد عمل) (٢).

---

(١) رواه البخاري في خلق افعال العباد (ص٤٦)، وصححه الألباني في تخريج السنة (٣٥٧).

(٢) قال ابن الحاج القناوي في «حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر» (ص١١٤): «وَسَأَلَ عليا عَلَيْهِ السَّلَام بعضُ أَصْحَابه؛ فَقَالَ: (يَا أمير الْمُؤمنِينَ أَرَأَيْت أفعالنا هِيَ

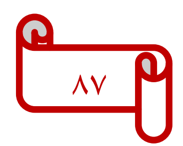


خلق لله أم لنا؟ فَقَالَ: الله خلقهَا وَأَنت تعملها؛ لَا تسْأَل عَن هَذَا أُحْدُ غَيْرِي).

قال الفقيه أبو القاسم: كل ذلك وردت عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ بالأسانيد الصحاح والأقوال الواضحة.

تأمل قوله: (الله خلقهَا وَأَنت تعملها)؛ أخبرك: أن الله خالقها، وأنه خالق كل شيء، ولا خالق سواه.

قوله: (وَأَنت تعملها) إشارة إلى ما شرحناه أولا لك في معرفة الكسب وما يصدر من الإنسان على وجه المحاولة له والإيثار كما ورد في القرآن: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، و﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾، ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾».



[باب: لا يكفر مسلم بذنب]

[لا يكفر مسلم بكبيرة]

ونعتقد أن المؤمن وإن أذنب ذنوبًا كثيرة من الكبائر والصغائر لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا من غير توبة -إذا مات على التوحيد والإخلاص-(١)، بل يرد أمره

---

(١) من ثبت له عقد الإسلام بيقين، لا يخرج منه إلا بما يوجب ردته مما ثبت بالكتاب والسنة، أو انعقد عليه إجماع الأمة، وليس كل ذنب يكون موجبا للردة والخروج من الملة، بل لا يخرج من الملة إلا الكفر الأكبر، والشرك الأكبر، وأما ما دون ذلك من المعاصي والذنوب والآثام ولو كانت من كبائر الذنوب -دون الشرك والكفر الأكبرين- فإنها لا تخرج العبد من دائر الإسلام إلى دائرة الكفر، وهذا ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، كما:

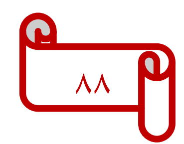
قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر » (ص١٥٦): «وأجمعوا على أن المؤمن بالله تعالى وسائر ما دعاه النبي ﷺ إلى الإيمان به لا يخرجه عنه شيء من المعاصي، ولا يحبط إيمانه إلا الكفر، وأن العصاة من أهل القبلة مأمورون بسائر الشرائع غير خارجين عن الإيمان بمعاصيهم».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٣٩٥): «وقد اتفق أهل السنة والجماعة، وهم أهل الفقه والأثر، على أن أحدا لا يخرجه ذنبه، وإن عظم، من الإسلام».

وقال بدر الدين الزركشي في «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» (٤/ ٧٦٧): «اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج من الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها».

وقال ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٤٢): «أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرا ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفرا ينقل عن الملة لكان مرتدا يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع



إلى الله -عز وجل- إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه وأدخله النار، فلا ندخلن بين الله تعالى وبين خلقه ما لم يخبرنا الله بمصيره(١).

(فصل) [أهل الكبائر لا يخلدون في النار]

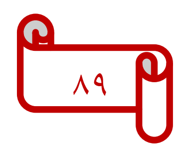
الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضا، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ؛ فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب».

(١) قال البغوي في «شرح السنة» (١/ ١٠٣): «اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئا منها، فمات قبل التوبة، لا يخلد في النار، كما جاء به الحديث، بل هو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه، ثم أدخله الجنة برحمته، كما ورد في حديث عبادة بن الصامت في البيعة».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١٥٥-١٥٦): «فإن مات صاحب الكبير فمصيره إلى الله؛ إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، فإن عذبه فبجرمه، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة. وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته، وندم، واعتقد ألا يعود، واستغفر ووجل، كان كمن لم يذنب. وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت، وعليه جماعة علماء المسلمين».

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (٢/ ٤١-٤٢): «إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة فان شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولا وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة».

قال ابن القطان في «الإقناع في مسائل» (١/ ١٥٠-١٥١): «وأجمعوا أن وعيده الذي توعد به الموحدين من أهل الكبائر، له فيه الخيار؛ إن شاء عذبهم بذنوبهم فعدل، وإن شاء غفر لهم».



ونعتقد أن من أدخله الله –عز وجل– النار بكبيرته مع الإيمان؛ فإنه لا يخلده فيها، بل يخرجه منها(١)؛ لأن النار في حقه كالسجن في الدنيا، فيستوفى منه بقدر كبيرته وجريمته، ثم يخرج برحمة الله، ولا يخلد فيها، ولا تلفح وجهه النار، ولا تحرق أعضاء السجود منه، لأن ذلك محرم على النار، ولا ينقطع طمعه من الله –عز وجل– على كل حال –مادام في النار–؛ حتى يخرج منها؛ فيدخل الجنة، ويعطى الدرجات على قدر طاعته التي كانت له في الدنيا.

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص:١٦٣): «وأجمعوا على أن الله تعالى يخرج من النار من كان في قلبه شيء من الإيمان بعد الانتقام منه».

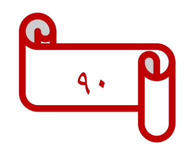
وقال السمعاني في «الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٣٦): «أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله عز وجل وفي مسائل القدر والرؤية وأصل الإيمان والشفاعة والحوض، وإخراج الموحدين المذنبين من النار».

وقال البغوي في «شرح السنة» (١/ ١٠٣): «اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئا منها، فمات قبل التوبة، لا يخلد في النار».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٤): «وأجمعوا أن الكبائر ليست بشرك، ولا كفر، وأن صاحب الكبيرة فاسق بكبيرته مؤمن بإيمانه.

وأجمعوا أن من دخل النار من أهل الجرائم فأنفذ الله عليه وعيده، وكان سليم التوحيد مؤمنا بالله وبرسله، وبجميع ما أمر بالإيمان به، يخرج من النار غير مخلد فيها بالشفاعة وبرحمة الله».

وقال النووي في شرحه على مسلم (٣/ ٥٨-٥٩): «قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾] وفي هذا دلالة لمذهب أهل الحق وما أجمع عليه السلف: أنه لا يخلد في النار أحد مات على التوحيد».



خلاف ما قالت القدرية: أن الكبيرة تحبط الطاعات؛ فلا يثاب عليها، وكذلك قول الخوارج -تبًا لهم-.

(فصل): [الإيمان بالقدر المكتوب في اللوح المحفوظ]

وينبغي أن يؤمن: بخير القدر وشره، وحلو القضاء ومره، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه بالحذر، وما أخطأه من الأسباب لم يكن ليصيبه بالطلب، وأن جميع ما كان في سالف الدهور والأزمان، وما يكون إلى يوم البعث والنشور بقضاء الله وقدره المقدور، وأنه لا محيص لمخلوق من القدر المقدور الذي خط في اللوح المسطور.

وأن الخلائق لو جهدوا أن ينفعوا المرء بما لم يقضه الله له لم يقدروا عليه، ولو جهدوا أن يضروه بما لم يقضه الله عليه لم يستطيعوا(١)؛

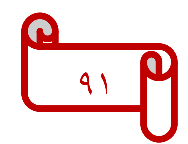
---

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٨/ ٥٨): «قال الخلال: أنبأ محمد بن هارون أنّ إسحاق بن إبراهيم حدَّثهم قال: (حضرت رجلا سأل أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] فقال: يا أبا عبد الله إجماع المسلمين على الإيمان بالقَدَر خيره وشرّه؟ قال أبو عبد الله: نعم)».

وقال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٤٠): «وأجمعوا على أنه تعالى قد قدر جميع أفعال الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم إلى يوم يبعثون، وقد دل على ذلك بقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨/ ٢٦٤): «وأما أهل السنة فمجتمعون على الإيمان بالقدر على ما جاء في هذه الآثار ومثله من ذلك وعلى اعتقاد معانيها وترك المجادلة فيها».

وقال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ١٤٥): «والإيمانُ بالقدر: هو التصديقُ بما تقدَّم ذكره، وحاصله: هو ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾».



لما ورد في خبر ابن عباس(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [يونس: ١٠٧].

وروي عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثني رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: [إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة ، ثم

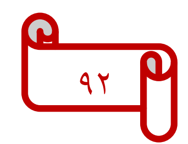
وإجماعُ السلف والخلف على صِدقِ قول القائل: ما شاء الله كان، وما لم يَشَأ لم يكن، وقولِهِ عليه الصلاة والسلام: [كُلُّ شَيءٍ بِقَدرٍ حتَّى العَجزُ والكَيسُ]».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٤-٥٨): «وأجمعوا على أن الإقرار بالقدر مع الإيمان به واجب... ، وأجمعوا أنه تعالى قدر أفعال جميع الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم..، وأجمعوا على أن لله لوحًا محفوظًا كتب فيه كل شيء قبل أن يخلق العالم».

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١/ ١٥٥): «وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٧٨): «ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾».

(١) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف، رواه الترمذي في سننه (٢٥١٦) وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، ولفظه: عن ابن عباس قال: [كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ؛ احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ].



يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا بأربع كلمات: رزقه وخلقه وعمله وشقي أو سعيد، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبينها إلا باع أو ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا باع أو ذراع؛ فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها](١).

وعن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن رسول الله ﷺ أنه قال: [إنَّ الرَّجُلَ لَيعمَلُ بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ، وإنَّه لَمكتوبٌ في الكتابِ مِن أهلِ النَّارِ، فإذا كان قبْلَ موتِه تحوَّل فيعمِلَ بعمَلِ أهلِ النَّارِ فمات فدخَل النَّارَ، وإنَّ الرَّجُلَ لَيعمَلُ بعمَلِ أهلِ النَّارِ، وإنَّه لَمكتوبٌ في الكتابِ مِن أهلِ الجنَّةِ، فإذا كان قبْلَ موتِه فعمِل بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ فمات فَيَدخل الجنة](٢).

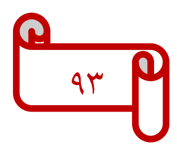
وعن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: [بينما نحن مع رسول الله ﷺ وهو ينكت في الأرض إذ رفع رأسه فقال: ما من أحد إلا وقد علم مقعده من النار، ومقعده من الجنة، فقالوا: أفلا نتكل يا رسول الله؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له](٣).

---

(١) رواه البخاري (٥٦٩٤).

(٢) رواه أحمد (٢٤٧٦٢)، وقال الأرنؤوط في تخريج المسند: (إسناده صحيح).

(٣) رواه البخاري (٤٦٦٣).



[باب: الإيمان باليوم الآخر]

(فصل) [فتنة القبر، وعذابه، ونعيمه]

ونؤمن بأن منكرا ونكيرا إلى كل أحد ينزلان(١) -سوى النبيين-، فيجلسانه ويمتحنانه عما يعتقده من الأديان، وهما فتانا القبر، فيرسل فيه الروح، فيقعده، ثم إذا سئل سلت روحه بلا ألم.

والإيمان بعذاب القبر وضغطته واجب؛ لأهل المعاصي والكفر وجميع الخلق سوى النبيين، ثم يخفف عن المؤمنين برحمة الله -عز وجل-، وكذلك النعيم فيه

---

(١) (فتنة القبر) بسؤال الملكين للعبد: من ربك؟ من نبيك؟ ما دينك؟، مما تواتر في السنة النبوية، وانعقد عليه إجماع المسلمين؛ كما:

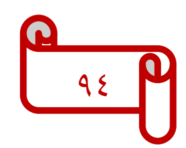
قال أبو الحسن الأشعري في في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٥٩): «وأجمعوا على أن عذاب القبر حق، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها ويسألون، فيثبت الله من أحب تثبيته».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٤٢٣): «وأما قوله [إنكم تفتنون في قبوركم]؛ فإنه أراد فتنة الملكين منكر ونكير حين يسألان العبد من ربك وما دينك ومن نبيك؛ فالآثار بذلك متواترة، وأهل السنة والجماعة وهم أهل الحديث والرأي في أحكام شرائع الإسلام كلهم مجمعون على الإيمان والتصديق بذلك إلا أنهم لا يتكلفون فيه شيئا ولا ينكره إلا أهل البدع».

وقال العلامة ابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق » (ص٣٧٨): «أَحَادِيث فتْنَة الْقَبْر مَعَ كثرتها وصحتها وتلقيها بِالْقبُولِ واتفاق الْفرق على روايتها».

وقال نجم الدين الصرصري في «شرح مختصر الروضة» (٣/ ١٣٣): «الخلاف في هذه المسألة لا أحسبه يتصور..،كالإجماع على فتنة القبر، ونصب الموازين ونحو ذلك».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٠): «وأجمعوا ..: على أن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيوا فيها، فيثبت الله من أحب تثبيته».



لأهل الطاعة والإيمان(١)، خلاف ما قالت المعتزلة من إنكارهم ذلك، وإنكار مسائلة منكر ونكير.

---

(١) بعد سؤال الملكين للعبد، وعلى ضوء إجابته يكون مصيره في قبره إما منعما فيه أو معذبا، فعذاب القبر ونعيمه مما تواتر الإخبار عنه في السنن، بل وأشار إليه القرآن الكريم في مواضع، ولهذا انعقد إجماع المسلمين على إثبات عذاب القبر ونعيمه، كما:

قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة عن أصول الديانة» (ص١٨٥): «وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم يعذَّبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون».

وقال ابن قتيبة الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (ص٦٤): «أصحاب الحديث كلهم مجمعون على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون.

وعلى أنه خالق الخير والشر، وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى أن الله تعالى يرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين، وعلى الإيمان بعذاب القبر، لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها نابذوه وباغضوه وبدعوه وهجروه».

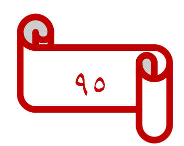
قال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٧/ ١٤٥-١٤٦): «تقدم القول على عذاب القبر، وأنه مما يجب الإيمان به، وقد صح الإخبار عنه في الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ولا يلتفت لاستبعاد المبتدعة».

وقال ابن بطال في «شرحه لصحيح البخاري» (٣/ ٣٥٨): «قال أبو بكر بن مجاهد: أجمع أهل السُّنَّة أن عذاب القبر حق، وأن الناس يُفتنون فى قبورهم بعد أن يُحيوا فيها ويُسألوا فيها، ويثبت الله من أحب تثبيته منهم».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٠): «وأجمعوا أن عذاب القبر حق».

وقال ابن القيم في كتاب «الروح» (ص٥٢): «فأما أحاديث عذاب القبر ومساءلة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ».

وقال الألباني في تعليقه على متن الطحاوية (ص:٧٢) عند قول الإمام الطحاوي: (ونؤمن: وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن



ودليل أهل السنة على إثبات ذلك، قوله -عز وجل-: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قيل في التفسير ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: عند خروج الروح، ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾: عند مساءلة منكر ونكير.

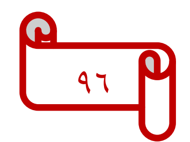
وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ : [إذا قُبِرَ أحدُكم -أو الإنسان- أتاهُ مَلَكانِ أسودانِ أزرقانِ، يُقالُ لأحدِهما المُنكَرُ، وللآخَرِ النَّكيرُ، فيقولانِ له: ما كنتَ تقولُ في هذا الرَّجُلِ؟ فهو قائل ما كان يقولُ؛ فإن كان مؤمنا قال: هو عبدُ اللهِ ورسولُهُ، أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، فيقولانِ: إن كنَّا نعلَمُ أنَّكَ تقولُ ذلك، ثمَّ يُفْسَحُ له في قبرِهِ سبعونَ ذِراعًا في سبعينَ ذراعا، ويُنَوَّرُ له فيه، ثمَّ يُقالُ له: نَمْ، فيقولُ: دعوني أرجِعُ إلى أهلي فأُخبِرُهم؟ فيقال له: نَمْ كنَوْمةِ العَروسِ الذي لا يُوقِظُها إلَّا أحَبُّ أهلِها إليها، حتَّى يبعَثَهُ اللهُ -عزوجل- مِن مَضْجَعِهِ ذلكَ.

وإنْ كان مُنافِقًا قال: لا أدري، كنت أسمع النَّاسَ يقولونَ وكنت أقوله، فيقولانِ: إنا لنعلَمُ أنَّكَ تقولُ ذلكَ، ثم يُقالُ للأرضِ: التَئِمي عليه، فتَلتَئِمُ عليه؛ حتى تَختَلِفَ فيها أضلاعُهُ، فلا يَزالُ فيها مُعَذَّبًا حتَّى يبعَثَهُ اللهُ -عزوجل- مِن مَضجَعِهِ ذلكَ] (١).

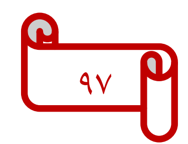
وعن المنهال بن عمرو عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: [خَرَجْنا مع النَّبيِّ ﷺ، في جِنازةِ رَجُلٍ مِن الأنصارِ، فانتهَيْنا إلى القَبرِ، ولمَّا يُلحَدْ، فجَلَسَ رسولُ اللهِ ﷺ،

الصحابة رضوان الله عليهم): «قلت: وهي متواترة كما ذكرت آنفا؛ إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير؛ ففيه حديث بإسناد حسن».

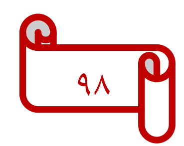
(١) رواه الترمذي في سننه (١٠٧١)، وقال: (حسن غريب).



وجَلَسْنا حَوله، كأنَّ على رُؤوسِنا الطَّيرُ، وفي يدِه عُودٌ يَنكُتُ في الأرضِ، فرَفَعَ رأسَه، فقال: استَعيذوا باللهِ مِن عَذابِ القَبرِ، مَرَّتَينِ، أو ثَلاثًا، ثُمَّ قال: إنَّ العبدَ المؤمنَ إذا كان في انقِطاعٍ مِن الدُّنْيا، وإقْبالٍ مِن الآخِرةِ، نَزَلَ إليه ملائكةٌ مِن السَّماءِ بِيضُ الوُجوهِ، كأنَّ وُجوهَهم الشَّمسُ، معهم كَفنٌ مِن أكفانِ الجنَّةِ، وحَنوطٌ مِن حَنوطِ الجنَّةِ، حتى يَجلِسوا منه مَدَّ البَصرِ، ثُمَّ يَجيءُ ملَكُ المَوتِ عليه السَّلامُ، حتى يَجلِسَ عندَ رأسِه، فيَقولُ: أيَّتُها النَّفْسُ الطَّيِّبةُ، اخْرُجي إلى مَغفرةٍ مِن اللهِ ورِضوانٍ، قال: فتَخرُجُ تَسيلُ كما تَسيلُ القَطرةُ مِن فِي السِّقاءِ، فيَأخُذُها، فإذا أخَذَها لم يَدَعوها في يدِه طَرفةَ عَينٍ حتى يَأخُذوها، فيَجعَلوها في ذلك الكَفنِ، وفي ذلك الحَنوطِ، ويَخرُجُ منها كأطيَبِ نَفحةِ مِسكٍ وُجِدَتْ على وَجهِ الأرضِ، قال: فيَصعَدونَ بها، فلا يَمُرُّونَ، يَعني بها، على مَلأٍ مِن الملائكةِ، إلَّا قالوا: ما هذا الرُّوحُ الطَّيِّبُ؟ فيَقولونَ: فُلانُ بنُ فُلانٍ، بأحسنِ أسمائِه التي كانوا يُسمُّونَه بها في الدُّنْيا، حتى يَنتَهوا بها إلى السَّماءِ الدُّنْيا، فيَستَفتِحون له، فيُفتَحُ لهم فيُشيِّعُه مِن كلِّ سماءٍ مُقرَّبوها إلى السَّماءِ التي تَليها، حتى يُنتَهى به إلى السَّماءِ السَّابعةِ، فيَقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: اكْتُبوا كِتابَ عبدي في عِلِّيِّينَ، وأعيدوه إلى الأرضِ؛ فإنِّي منها خَلَقتُهم، وفيها أُعيدُهم، ومنها أُخرِجُهم تارةً أُخرى، قال: فتُعادُ رُوحُه في جَسدِه، فيَأتيه ملَكانِ، فيُجلِسانِه، فيَقولانِ له: مَن ربُّكَ؟ فيَقولُ: ربِّي اللهُ، فيَقولانِ له: ما دِينُكَ؟ فيَقولُ: دِيني الإسلامُ، فيَقولانِ له: ما هذا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ فيَقولُ: هو رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فيَقولانِ له: وما عِلمُكَ؟ فيَقولُ: قَرَأتُ كِتابَ اللهِ، فآمَنتُ به وصَدَّقتُ، فيُنادي مُنادٍ في السَّماءِ: أنْ صَدَقَ عبدي! فأفرِشوه مِن الجنَّةِ، وألْبِسوه مِن الجنَّةِ، وافْتَحوا له بابًا إلى الجنَّةِ، قال:



فيَأتيه مِن رَوْحِها، وطِيبِها، ويُفسَحُ له في قَبرِه مَدَّ بَصرِه قال: ويَأتيه رَجُلٌ حَسنُ الوَجهِ، حَسنُ الثِّيابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فيَقولُ: أبشِرْ بالذي يَسُرُّكَ، هذا يومُكَ الذي كنتَ تُوعَدُ، فيَقولُ له: مَن أنت؟! فوَجهُكَ الوَجهُ يَجيءُ بالخيرِ، فيَقولُ: أنا عملُكَ الصَّالحُ، فيَقولُ: ربِّ، أقِمِ السَّاعةَ؛ حتى أرجِعَ إلى أهلي ومالي. قال: وإنَّ العَبدَ الكافرَ إذا كان في انقِطاعٍ مِن الدُّنْيا، وإقْبالٍ مِن الآخِرةِ، نَزَلَ إليه مِن السَّماءِ ملائكةٌ سُودُ الوُجوهِ، معهم المُسوحُ، فيَجلِسونَ منه مَدَّ البَصرِ، ثُمَّ يَجيءُ ملَكُ المَوتِ، حتى يَجلِسَ عندَ رأسِه، فيَقولُ: أيَّتُها النَّفْسُ الخَبيثةُ، اخْرُجي إلى سَخطٍ مِن اللهِ وغَضبٍ، قال: فتَفرَّقُ في جَسدِه، فيَنتزِعُها كما يُنتَزَعُ السَّفُّودُ مِن الصُّوفِ المَبلولِ، فيَأخُذُها، فإذا أخَذَها لم يَدَعوها في يدِه طَرفةَ عَينٍ حتى يَجعَلوها في تلك المُسوحِ، ويَخرُجُ منها كأنتَنِ ريحِ جيفةٍ وُجِدَتْ على وَجهِ الأرضِ، فيَصعَدونَ بها، فلا يَمُرُّونَ بها على مَلأٍ مِن الملائكةِ، إلَّا قالوا: ما هذا الرُّوحُ الخَبيثُ؟! فيَقولونَ: فُلانُ بنُ فُلانٍ، بأقبحِ أسمائِه التي كان يُسمَّى بها في الدُّنْيا، حتى يُنتَهى به إلى السَّماءِ الدُّنْيا، فيُستفتَحُ له؛ فلا يُفتَحُ له، ثُمَّ قَرَأَ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فيَقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: اكْتُبوا كِتابَه في سِجِّينٍ في الأرضِ السُّفلى، فتُطرَحُ رُوحُه طَرحًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فتُعادُ رُوحُه في جَسدِه، ويَأتيه مَلَكانِ، فيُجلِسانِه، فيَقولانِ له: مَن ربُّكَ؟ فيَقولُ: هاهْ هاهْ لا أدْري! فيَقولانِ له: ما دِينُكَ؟ فيَقولُ: هاهْ هاهْ لا أدْري! فيَقولانِ له: ما هذا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ فيَقولُ: هاهْ هاهْ لا أدْري! فيُنادي مُنادٍ مِن السَّماءِ أنْ كَذَبَ،



فافْرِشوا له مِن النَّارِ، وافْتَحوا له بابًا إلى النَّارِ، فيَأتيه مِن حَرِّها، وسَمومِها، ويُضيَّقُ عليه قَبرُه حتى تَختلِفَ فيه أضْلاعُه، ويَأتيه رَجُلٌ قَبيحُ الوَجهِ، قَبيحُ الثِّيابِ، مُنتِنُ الرِّيحِ، فيَقولُ: أبشِرْ بالذي يَسوؤكَ، هذا يومُكَ الذي كنتَ تُوعَدُ، فيَقولُ: مَن أنت؟! فوَجهُكَ الوَجهُ يَجيءُ بالشَّرِّ، فيَقولُ: أنا عملُكَ الخَبيثُ، فيَقولُ: ربِّ، لا تُقِمِ السَّاعةَ] (١).

فهذه الأخبار دالة على إثبات عذاب القبر ونعيمه(٢).

---

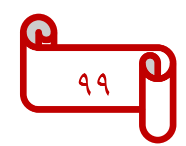
(١) رواه أحمد في المسند (١٨٥٣٤)، وقال الشيخ الأرنؤوط في تخريجه للمسند: (إسناده صحيح).

(٢) قال ابن عبد البر في «الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري» (ص١٨٨): «أنّ الميّت تُرَدُّ إليه روحه فيساءل في قبره عن ربِّه وعن دينه ونبيِّه، ويأتيه الملكان الفتانان اللذان يفتن الله بهما المُرتابين ويُثبِّت المؤمنين، وإذا رُدّت عليه روحه؛ لم يُنكَر عليه سماع المنصرفين من دفنه وهذا لم نَقُلْه من جهة قياس ولا إعمال نَظَر، وإنّما قلناه اتّباعا للآثار المتواترات المنقولة على ألسنة الجماعات الثقات الذين تناءت أوطانهم وبَعُدَت ديارُهم، واختلفت أهواؤهم كلّهم ينقل في فتنه القبر آثارًا صحيحة من جهة النقل لا يدفعها إلّا مبتدع».

وقال ابن القيم في كتاب «الروح» (ص٥٢): «فأما أحاديث عذاب القبر ومساءلة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ».

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «أهوال القيامة» (ص٤٣): «وقد تواترت الأحاديث عن النبيّ ﷺ في عذاب القبر والتعوذ منه».

وقال ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية » (٢/ ٥٧٨): «وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا نتكلم في كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول. فإن عود



فإن اعترضوا عليها؛ فقالوا: كيف القول في المصلوب والمحترق والغريق ومن أكلته السباع فتفرقت بلحمه والطير معها فحصل أجزاء متعددة؟

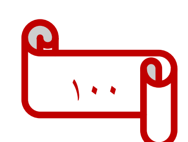
فيقال لهم: إن رسول الله ﷺ ذكر عذاب القبر والمساءلة على ما هو معهود وعادة في الخلق أنهم يدفنون في القبور، وإن وجدنا ميتا على هذه الصفة البعيدة النادرة؛ لا يمتنع أن يقال: إن الله يصير روحه إلى الأرض، ثم يضغطه ويسأل ويعذب وينعم، كما أن أرواح الكفار تعذب كل يوم مرتين، غدوا وعشيا، حتى يقدم يوم القيامة، ثم تدخل النار مع الأجساد حينئذ، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

وإن أرواح الشهداء والمؤمنين في حواصل طيور خضر، تسرح في الجنة، وتأوي إلى قناديل تحت العرش ثم تأتي إلى الأجساد عند النفخة الثانية إلى الأرض للعرض والحساب يوم القيامة.

كما روى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: قال رسول الله ﷺ: [لما أصيب إخوانكم بأحد، جعل الله أرواحهم في أجواف طيور خضر، ترد أنهار الجنة؛ وتأكل ثمارها،

الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا».

وقال الألباني في تعليقه على متن الطحاوية (ص:٧٢) عند قول الإمام الطحاوي: (ونؤمن... بعذاب القبر لمن كان له أهلا): «يعني من الكفار وفساق المسلمين والأول مقطوع به منصوص عليه في القرآن والآخر كذلك وهو منصوص عليه في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر كما ذكر الشارح وغيره. فيجب الاعتقاد به ولكن لا يجوز الخوض في تكييفه إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته والشرع لا يأتي بما تحيله العقول ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول فيجب التسليم به».



وتأوى إلى قناديل من ذهب تحت ظل العرش، فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومنقلبهم، قالوا: من يبلغ إخواننا أننا أحياء في الجنة نرزق، فلا يزهدوا في الجهاد، ولا ينكلوا عن الحرب، فقال الله -عز وجل-: أنا أبلغهم؛ فأنزل -عز وجل-: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۞ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]](١).

فيجوز أن تقع المساءلة والعذاب والنعيم ببعض جسد المؤمن والكافر دون بقية أجزائه، ويكون الفعل بالبعض فعلًا بالكل.

وقد قيل: إن الله يجمع تلك الأجزاء المتفرقة للضغطة والمساءلة كما يفعل ذلك للحشر والمحاسبة.

[فصل: الإيمان بالبعث والنشور]

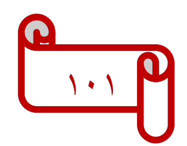
ثم إن الإيمان بالبعث من القبور والنشر عنها واجب(٢)، كما قال الله -عز: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]، وكما قال

---

(١) رواه أبو داود في سننه (٢٥٢٠)، والحاكم في المستدرك (٣٢٠٦) وقال: (صحيح على شرط مسلم).

(٢) الإيمان باليوم الآخر من أركان الإيمان، ومن أول ما يكون فيه: (البعث من القبور)، كما دل عليه نصوص الكتاب والسنة وانعقد إجماع المسلمين عليه، كما:

قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٦١): «وأجمعوا... وعلى أن الله تعالى يعيدهم كما بدأهم حفاة عراة غرلاً، وأن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة».



الله -عز وجل-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥]، يحشرهم ويجمعهم -جل وعلا-: ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [طه: ١٥] ، ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١] ، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، فالذي قدر على إنشاء الخلق قادر على إعادتهم، وقد أنكرت المعطلة ذلك تبًا لهم.

وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٦٦): «اتفق جميع أهل القبلة على تنابذ فرقهم على القول بالبعث في القيمة وعلى تكفير من أنكر ذلك».

وقال في «مراتب الإجماع» (ص١٧٥): «وَاتَّفَقُوا أَن الْبَعْث حق وَأَن النَّاس كلهم يبعثون».

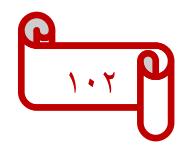
ويقول الأيجي في المواقف في علم الكلام (ص:٣٧٢): «أجمع أهل الملل عن آخرهم على جواز حشر الأجساد ووقوعه، وأنكرهما الفلاسفة».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد » (٦/ ٢٢٦): «وقد أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث فلا إيمان له ولا شهادة، وفي ذلك ما يغني ويكفي، مع ما في القرآن من تأكيد الإقرار بالبعث بعد الموت، فلا وجه للإكثار في ذلك».

وقال القاضي عياض في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى » (٢/ ٢٩٠): «وَكَذَلِك من أنْكَر الْجَنَّة أَو النَّار أَو البَعْث أَو الحساب أَو القيامة فهو كافِر بإجْماع لِلنصّ عَلَيْه وإجْماع الْأُمَّة عَلَى صِحّة نَقْلِه مُتَوَاترًا وَكَذَلِك من اعْتَرَف بِذَلِك ولكنه قَال إنّ المراد بالجنة والنار والحشر والنشر والثواب والعقاب مَعْنَي غَيْر ظاهره».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع » (١/ ٥١): «وأجمعوا على أن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة، وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة.

وأجمعوا على أن الله يعيد الخلق كما بدأهم؛ فريقا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة».



(فصل) [شفاعة النبي ﷺ]

والإيمان بأن الله تعالى يقبل شفاعة نبينا ﷺ(١) في أهل الكبائر والأوزار واجب.

قبل دخول النار: عامًا للحساب لجميع أمم المؤمنين.

وبعد دخولها: لأمته خاصة، فيخرجون منها بشفاعته وغيره من المؤمنين؛ حتى لا يبقى في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، أو من قال: لا إله إلا الله مرة واحدة؛ مخلصًا لله -عز وجل- خلاف ما زعمت القدرية من إنكار ذلك.

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٦٤): «وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، وعلى أنه يخرج من النار قومًا من أمته بعد ما صاروا حممًا، فيطرحون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السبيل».

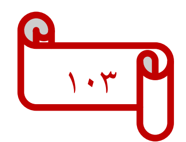
وقال الماتريدي في «التوحيد » (ص٣٣٤): «إجماع النقلة في إثبات الشفاعة وتوارث الأمة في الصلاة على جميع من مات من أهل القبلة والإستغفار لهم والترحم عليهم هو الدليل لمن أبت نفسه تكذيب الأخبار الصحاح ومخالفة أئمة الهدى».

وقال البيهقي في «الاعتقاد» (ص٢٣٣): «وقد جاء الكتاب ثم السنة ثم إجماع الصحابة بإثبات ما أثبتناه من صفات الله عز وجل ورؤيته وشفاعة نبيه ﷺ وغير ذلك».

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٩١): «قال سفيان بن عيينة: (الإيمان قول وعمل ونية والإيمان يزيد وينقص، والإيمان: بالحوض والشفاعة والدجال).

قال أبو عمر[بن عبد البر] على هذاجماعة المسلمين إلا من ذكرنا [كأهل البدع من الخواج والمعتزلة] فإنهم لا يصدقون بالشفاعة ولا بالحوض ولا بالدجال».

وقال في «الاستذكار» (٢/ ٥٢٠): «إثبات الشفاعة وهو ركن من أركان اعتقاد أهل السنة وهم مجمعون أن تأويل قول الله عز وجل ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ المقام المحمود هو شفاعته ﷺ في المذنبين من أمته، ولا أعلم في هذا مخالفا -إلا شيئا رويته عن مجاهد ذكرته في التمهيد وقد روي عنه خلافه على ما عليه الجماعة؛ فصار إجماعا منهم والحمد لله».



وفي كتاب الله تكذيبهم، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]، وقوله: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] الآية، وقال الله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]؛ فقد أثبت الله في الآخرة شفاعة.

وكذلك في السنة(١)؛ قال عليه السلام في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: [شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي](٢).

---

(١) تواتر في السنة النبوية المفيدة للقطع واليقين: إثبات الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة، وممن نصّ على ذلك:

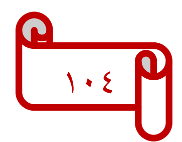
ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٣٩٩) بقوله: «والأخبار التي روينا عن نبينا ﷺ فيما فضله الله به من الشفاعة، وتشفيعه إياه فيما يشفع فيه، أخبار ثابتة موجبة بعلم حقيقة ما حوت على ما اقتصصنا، والصاد عن الأخبار الموجبة للعلم المتواترة كافر».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٥٢٠): «وقد ذكرت في التمهيد كثيرا من أقاويل الصحابة والتابعين بذلك وذكرت من أحاديث الشفاعة ما فيه كفاية والأحاديث فيه متواترة عن النبي ﷺ صحاح ثابتة».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٢٦): «وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة».

وقال القسطلاني في «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» (٣/ ٦٤٨): «وقد جاءت الأحاديث التى بلغ مجموعها التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبي المؤمنين».

(٢) رواه الترمذي في سننه (٢٤٣٦)، وصححه الألباني في (صحيح سنن الترمذي).



وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: [لكل نبي دعوة مستجابة؛ فتعجل كل نبي دعوته في الدنيا، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة -إن شاء الله تعالى- من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا](١).

وله ﷺ شفاعة في القيامة عند الميزان وعلى الصراط.

وكذلك ما من نبي إلا وله شفاعة؛ وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: [يقول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ يوم القيامة: يا رباه. فيقول الله -عز وجل-: يا لبيكاه، فيقول: يارب أحرقت بني آدم؛ فيقول: أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال برة أو شعيرة من الإيمان](٢).

وكذلك الصديقين والصالحين من كل أمة شفاعة.

وقال ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [لكل نبي عطية، وإني اختبأت عطيتي شفاعة لأمتي، وإن الرجل من أمتي ليشفع في القبيلة فيدخلهم الله الجنة، وإن الرجل من أمتي ليشفع لفئام من الناس فيدخلهم الله الجنة، وإن الرجل ليشفع لثلاثة ، والرجل لاثنين، وإن الرجل ليشفع لرجل](٣).

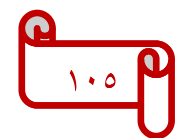
ولله -عزوجل- تفضل وتكرم ورحمة ومنة على من يشاء من أهل النار في إخراجهم من النار بعدما احترقوا وصاروا فحما.

---

(١) رواه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (٧٣٧٨)، وقال الأرنؤوط في تخريجه لابن حبان: (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

(٣) رواه أحمد في مسنده (١١١٤٨)، وقال الأرنؤوط في تخريج لمسند: (صحيح لغيره



(فصل) [الإيمان بالصراط على جهنم(١)]

والإيمان بالصراط على جهنم واجب(٢)، وهو جسر ممدود على متن جهنم؛ يأخذ من يشاء الله إلى النار، ويجوز من يشاء، ويسقط في جهنم من يشاء.

---

(١) الأحاديث الواردة في إثبات مدّ الصراط على جهنم بلغت حدّ التواتر المعنوي؛ المفيد للقطع واليقين بإجماع المسلمين، كما:

قال أبو عمر الداني في «الرسالة الوافية» (ص٢٠٣): «ومن قولهم: إن الله سبحانه يمد الصراط جسراً على شفير جهنم للجواز عليه، أرق من الشعر، وأحد من السيف، على ما صحت به الأخبار، وثبتت به الآثار عن رسول الله ﷺ، فيجوزه العباد بقدر أعمالهم، ويخف ويضعف جوازه بقدر طاعتهم ومعاصيهم، **وقد ذكر الله تعالى الصراط في غير موضع من كتابه، وتواترت الأخبار فيه عن رسول الله ﷺ**، وما يلحق الناس عليه من الأهوال: ﴿وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم لا يمسهم السوء ولا هم يحزنون﴾».

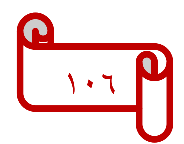
وقال الكتاني في «نظم المتناثر» (ص٢٣١):«الصراط والميزان وانطاق الجوارح وتطاير الصحف وأهوال الموقف وأحوال الجنة والنار.

نقل البرزلي عن شرح الإرشاد أنها متواترة، ونقله عنه أبو علي بن رحال في شرحه لمختصر خليل، وفي الشهاب على الشفا في الكلام على حديث الشفاعة الكبرى على قوله فيه: [وتأتي الأمانة والرحم فتقومان على جنبي الصراط] ما نصه: وفي هذا ونحوه مما بلغ حد التواتر المعنوي رد على المعتزلة المنكرين للصراط كما بين في الكتب الكلامية».

(٢) الإيمان بأن الصراط ممدود على جهنم يمر عليه الناس يوم القيامة، مما دل عليه الكتاب، وتواتر الإخبار عنه في السنة، وانعقد عليه إجماع المسلمين، كما:

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مقدمة رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٥٠) : «وحوض محمد ﷺ حق، حوض تَرِدُ عليه أمَّتُهُ، وله آنية يشربون بها منه».

وقال الإمامان أبي زرعة وأبي حاتم الرازيان في عقيدتهما التي حكاها عنهما الآلكائي في شرح



ولهم في تلك الأحوال أنوار على قدر أعمالهم، فهم بين: ماش، وساع، وراكب، وزحف، وسحب.

وقد وصفه النبي ﷺ بأنه ذو كلاليب -في خبر فيه طول؛ إلى أن قال-: [ذو كلاليب مثل شوك السعدان، هل تعرفون شوك السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله،

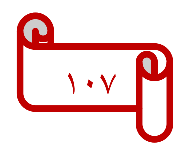
أصول اعتقاد اهل السنة (١/ ١٩٧): (أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا؛ فكان من مذهبهم.... والصراط حق).

وقال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر » (ص١٦٣): «وأجمعوا على أن الصراط جسر ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك».

وقال ابن بطة العكبري في الإبانة الصغرى (ص:١٤٩-١٥٠): «ونحن الان ذاكرون شرح السنة...، مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام وسائر الأمة [ثم ذكر جملة معتقد أهل السنة، ثم قال:] ثم الإيمان ثم الإيمان بالبعث والصراط، وشعار المؤمنين يومئذ: سلم سلم ...؛ فمن شك في ذلك ، أو كذب به، فقد أعظم الإلحاد، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار والعلماء والزهاد والعباد في جميع الأمصار: أن الإيمان بذلك واجب لازم».

وقال الإمام النووي في «شرحه على مسلم» (٣/ ٢٠): «قوله ﷺ [ويضرب الصراط بين ظهري جهنم]..، ومعناه: يمد الصراط عليها وفي هذا إثبات الصراط ومذهب **أهل الحق إثباته وقد أجمع السلف على إثباته** وهو جسر على متن جهنم يمر عليه الناس كلهم فالمؤمنون ينجون على حسب حالهم أي منازلهم والآخرون يسقطون فيها أعاذنا الله الكريم منها».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٢): «وأجمعوا أن الصراط جسر ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون بالإبطاء والسرعة على قدر ذلك».



قال: فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله –جل اسمه–، فتختطف الناس، فمنهم الموبق بعمله، ومنهم المخردل، ثم ينجو...](١).

المخردل: المرمي المصروع، وقيل ذلك المقطع أيضا.

(فصل) [حوض النبي ﷺ(٢)]

---

(١) حديث أبي هريرة، رواه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

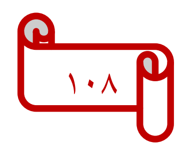
(٢) تواتر في السنة النبوية إثبات أن لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة حوضا ترده ملته، كما:

قال ابن عبد البر في «التمهيد » (٢/ ٢٩١): «الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة».

وقال ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» (٣/ ٣١٦): «وقد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة، وكثير منها أو أكثرها في الصحيح».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٤٢٣): «ذكر ما ورد في الحوض النبوي المحمدي ، سقانا الله منه يوم القيامة، من الأحاديث المتواترة المتعددة من الطرق الكثيرة المتضافرة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة النافرة المكابرة القائلين بجحوده، المنكرين لوجوده، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده، كما قال بعض السلف: (من كذب بكرامة لم ينلها)، ولو اطلع المنكر للحوض على ما سنورده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلها».

وقال ابن حجر في «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٤٦٧): «قال القرطبي في المفهم –تبعا للقاضي عياض–: في غالبه مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا ﷺ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين؛ منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين، وفي غيرهما بقية ذلك؛ مما صح نقله واشتهرت رواته، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم، ومن بعدهم أضعاف أضعافهم، وهلم جرا».



وأهل السنة يعتقدون أن لنبينا ﷺ حوضًا في القيامة(١)، يسقى منها المؤمنون دون الكافرين، ويكون ذلك قبل جواز الصراط، وقبل دخول الجنة، من شرب منه

وقال الألباني في تليقه على «متن العقيدة الطحاوية» (ص٤٥): «والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جدا بلغت مبلغ التواتر كما صرح بذلك جمع من الأئمة ورواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيا».

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٦٥): «وأجمعوا... على أن لرسول الله ﷺ حوضـًا يوم القيامة ترده أمته لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدل وغيّر بعده».

وقال ابن بطة العكبري في الإبانة الصغرى (ص: ١٥٠): «ونحن الان ذاكرون شرح السنة...، مما اجمع على شرحنا له أهل الإسلام وسائر الأمة [ثم ذكر جملة معتقد أهل السنة، ثم قال:] ثم الإيمان بالحوض والشفاعة».

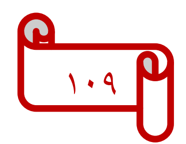
وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٩١): « والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والاقرار به عندالجماعة لازم، وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة.

وأهل الحق على التصديق بما جاءعنه في ذلك ﷺ».

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٢٩٠): «الإيمان بالحوض حق، وهو مذهب جماعة أهل السنة، وقد صحت الأخبار به».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٢): «وأجمعوا على أن ﷺ حوضًا ترده أمته يوم القيامة، لا يظمأ من شرب منه (ويذاد) عنه من بدل وغير بعده».

وقال ابن حجر في «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٤٦٧): «وأجمع على إثباته [أي: الحوض] السلف وأهل السنة من الخلف، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه على ظاهره وغلوا في تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ولا حاجة تدعو إلى تأويله فخرق من حرفه إجماع السلف وفارق مذهب أئمة الخلف».



شربة لم يظمأ بعدها أبدًا، عرضه مسيرة شهر، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، حوله أباريق عدد نجوم السماء، فيه ميزابان يصبان من الكوثر، أصله في الجنة، وفرعه في الموقف.

وقد ذكره النبي ﷺ في حديث ثوبان رضي الله عنه: [أنا عند حوضي يوم القيامة] (١). فسئل النبي ﷺ عن سعة الحوض، فقال: ﷺ: [ما بين مقامي هذا إلى عُمَان، شرابه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل، فيه ميزابان من الجنة، أحدهما من ورق؛ والآخر من ذهب] (٢).

[وقال ﷺ]: [من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا] (٣).

وقال ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: [موعدكم حوضي، عرضه مثل طوله، وهو أبعد ما بين أيلة إلى مكة، وذلك مسيرة شهر، فيه أباريق أمثال الكواكب، ماؤه أشد بياضًا من الفضة] (٤).

وكذلك لكل نبي حوض (٥) يسقى من ذلك كل مؤمن من أمته دون الكافرين.

---

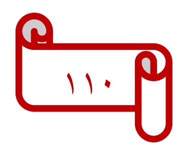
(١) رواه البخاري (٧٠٤٨) من حديث أسماء بن أبي بكر عن النبي ﷺ ﷺ أنه قال: [أنا علَى حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَن يَرِدُ عَلَيَّ].

(٢) رواه أحمد في المسند (٢٢٤٤٧)، وقال الأرنؤوط في تخريجه للمسند: (صحيح)،

(٣) رواه البخاري (٦٥٨٣)، ومسلم (٢٢٩٠) من حديث سهل بن سعد الساعدي، بلفظ: [أَنَا فَرَطُكُمْ علَى الحَوْضِ، مَن وَرَدَ شَرِبَ، وَمَن شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا].

(٤) رواه الحاكم في المستدرك (٢٥٥)، وهو صحيح.

(٥) كما دل عليه حديث سمرة بن جندب في سنن الترمذي (٢٤٤٣) أن النبي ﷺ قال: [إنَّ لِكلِّ نبيٍّ حَوضًا وإنَّهم يتباهونَ أيُّهم أَكثَرُ واردةً ، وإنِّي أرجو أن أَكونَ أَكثرَهم وارِدةً]، وصححه



وقد أنكرت ذلك المعتزلة فلا يسقون منه، ويدخلون النار وردًا عطاشًا، إن لم يتوبوا عن مقالتهم وجحودهم وتكذيبهم وردهم الآيات والأخبار والآثار.

وروي عن أنس بن مالك ﵁ أنه قال: [من كذب بالشفاعة لم يكن له فيها نصيب، ومن كذب بالحوض لم يكن له فيه نصيب](١).

(فصل) [محاسبة الله تعالى لخلقه(٢)]

ويعتقد أهل السنة: أن الله تعالى يحاسب عبده المؤمن(٣)، ويدنيه؛ فيضع كنفه عليه حتى يستره من الناس، لما روي عن عبد الله بن عمر ﵄ أنه سمع رسول الله

الألباني.

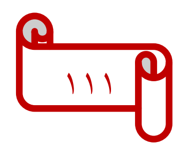
(١) الدراقطني في علله (٢٤٧٩)، وصححه موقوفا عليه.

(٢) قال القرطبي في «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام» (ص١٢٢): «وذلك أن محاسبة الله تعالى للعباد في الدار الآخرة مما يجب الإيمان بها ومما قد تواردت عليه الشرائع أما بالتصريح وإما بالإيماءات والتلويح».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٧٢): «وكذلك ما تواتر عنه من أحاديث سوى ما في القرآن من صفة الجنة والنار، وذكر العرش والملائكة، والجن، وإرساله إلى الثقلين، وما ذكره من أسماء الله، وصفاته، وما أخبر به من فتنة الإنسان في قبره، ومن عذاب القبر ونعيمه، ومن دخول من يدخل النار من أهل الكبائر من أمته، وخروجهم من النار بشفاعته، وشفاعة غيره، ومن ذكر حوضه، وما أخبر به من رؤية الله يوم القيامة، ومحاسبة الله للعباد، وغير ذلك».

وقال الكتاني في «نظم المتناثر» (ص٢٣١): «(الحساب) : تقدم عن كتاب مسلم الثبوت عن ابن الجوزي أنها متواترة».

(٣) قال ابن بطة العكبري في الشرح والإبانة (ص:٢٠٤): «ونحن الان ذاكرون شرح السنة...،



ﷺ يقول: [يؤتى بالمؤمن يوم القيام؛ فيدنيه الله تعالى منه، فيضع عليه كنفه ويستره من الناس؛ فيقول: عبدي أتعرف ذنب كذا وكذا؟ اتعرف ذنب كذا وكذا؟ مرتين، فيقول: نعم،حتى إذا أقرَّ بذنوبه كلها، ورأى نفسه أنه قد هلك، قال: فإني سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم](١).

ومعنى المحاسبة: تعريف الله –عزوجل- عبده بتقادير ثواب الأعمال، وعقابه بقراءاته –أي عمله- سيئاته وحسناته، ما له وما عليه.

وقد أنكرت المعطلةُ المحاسَبَةَ، وقد أكذبهم الله –عزوجل- بقوله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥،٢٦].

(فصل) [الإيمان بميزان الأعمال]

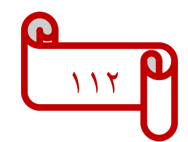
ويعتقد أهل السنة أن لله تعالى ميزانًا يزن فيه الحسنات والسيئات يوم القيامة(٢)، لها كفتان ولسان.

مما اجمع على شرحنا له أهل الإسلام وسائر الأمة [ثم ذكر جملة معتقد أهل السنة، ثم قال:] ثم الإيمان بالمساءلة أن الله - عز وجل - يسأل العباد عن كل قليل وكثير في الموقف وعن كل ما اجترموا ليسأل الصادقين عن صدقهم وقال الله - عز وجل - ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، ويأخذ للمظلومين من الظالمين حتى الجماء من القرناء وللضعيف من القوي».

وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص: ٦٤): (ويعرض عليه العباد يوم الفصل والدين، فيتولى حسابهم بنفسه، لا يلي ذلك غيره –عز ربنا وجل-، وهو على ما يشاء قدير).

(١) رواه البخاري (٢٤٤١).

(٢) قال الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في عقيدتهما: (أَدركنا العلماء في جميع الأَمصار



حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً فكان من مذاهبهم ...: والميزان حق، له كفتان».

وقال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر » (ص١٦١): «وأجمعوا...: أن الله تعالى ينصب الموازين لوزن أعمال العباد، فمن ثقلت موازينه أفلح، ومن خفت موازينه خاب وخسر، وأن كفة السيئات تهوي إلى جهنم وأن كفة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة».

وقال ابن بطة العكبري في الإبانة الصغرى (ص:٢١) مبينا أنه أورد في كتابه هذا: (شرح السنة من إجماع الأئمة، واتفاق الأمة، وتطابق أهل الملة)، وذكر جملا كثيرة من مسائل الاعتقاد، **وقال (ص:١٤٩-١٥٠):** « ثم الإيمان بالموازين، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾...؛ فمن شك في ذلك ، أو كذب به، فقد أعظم الإلحاد، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار والعلماء والزهاد والعباد في جميع الأمصار: أن الإيمان بذلك واجب لازم».

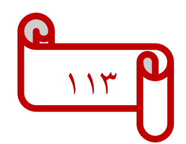
وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥١): «وأجمعوا على الإيمان والإقرار والتصديق بالميزان الذي توزن به أعمال العباد، فمن ثقلت موازينه أفلح ونجا، ومن خفت موازينه خاب وخسر.

وأجمعوا أن كفة السيئات تهوي إلى جهنم وأن كفة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة».

وقال ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٨): «قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة وأن الميزان له لسان وكفتان ويميل بالأعمال وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل فخالفوا الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين».

وقال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ١٨٤): «والحاصل: أن الإيمان بالميزان كأخذ الصحف ثابت بالكتاب والسنة والإجماع».

وقال الكتاني في «نظم المتناثر» (ص٢٣١): «وزن الأعمال: ذكر اللقاني في شرح جوهرته أنها بالغة مبلغ التواتر وعضدها القرآن والإجماع».



وقد أنكرت المعتزلة مع المرجئة والخوارج ذلك، وقالت: أن معنى الميزان: العدل دون موازنة الأعمال!!

وفي كتاب الله وسنة رسوله(١) تكذيبهم، قال الله عزوجل: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ - ٩]، والعدل لا يوصف بالخفة والثقل، وهو بيد الرحمن جل جلاله؛ ولأنه هو يتولى حسابهم، لما روى

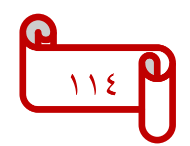
---

(١) قال شهاب الدين النفراوي في «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (١/ ٨٨): «مما يجب الإيمان به وزن أعمال العباد الذين يحاسبون لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وقال تعالى أيضا: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ أي موزوناته ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أي الناجون، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر وانعقد عليه إجماع أهل الحق، وأنه ميزان حسي له كفتان ولسان توضع فيه صحف الأعمال أو أعيانها بعد تجسيمها ليظهر الراجح والخاسر».

وقال الكتاني في «نظم المتناثر» (ص٢٣١):«الصراط والميزان وانطاق الجوارح وتطاير الصحف وأهوال الموقف وأحوال الجنة والنار.

نقل البرزلي عن شرح الإرشاد: أنها متواترة، ونقله عنه أبو علي بن رحال في شرحه لمختصر خليل».

وقال الألباني في سلسلة الاحاديث الصحيحية (١/ ٢٦٣) : (وفي الحديث دليل على أن ميزان الأعمال له كفتان مشاهدتان وأن الأعمال وإن كانت أعراضا فإنها توزن، والله على كل شيء قدير، وذلك من عقائد أهل السنة، والأحاديث في ذلك متضافرة إن لم تكن متواترة).



النواس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [الميزان بيد الرحمن عز وجل، يرفع أقوامًا ويضع أقواما آخرين إلى يوم القيامة](١).

وروي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: [يوضع الميزان يوم القيامة؛ فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة، ويوضع ما أحصى من عمله في كفة، فيميل به الميزان، فيبعث به إلى النار، فإذا أدبر به إذا صائح يصيح من عند الرحمن لا تعجلوا لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى بشيء فيه لا إله إلا الله؛ فيوضع مع الرجل في كفة حسناته حتى يميل به الميزان، فيؤمر به إلى الجنة](٢).

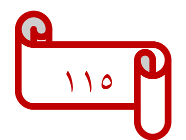
وفي حديث آخر عن النبي ﷺ أنه قال: [إنه يؤتى بالرجل يوم القيامة إلى الميزان ثم يؤتى بتسعة وتسعين سجلًا كل سجل مد البصر فيها كلها سيئاته وخطيئاته فترجح سيئاته على حسناته فيؤمر به إلى النار، فإذا أدبر به إذا صائح يصيح من عند الرحمن لا تعجلوا لا تعجلوا فقد بقى له، فيؤتى بمثل رأس الإبهام، وأمسك على النصف منها، فيه شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فيوضع في كفة حسناته فتثقل حسناته على سيئاته، فيؤمر به إلى الجنة](٣).

وسبب تثقيلها: الإيمان وقول الشهادتين، وسبب خفتها: الشرك بالله –عزوجل– ؛ فإذا ارتفعت أدخل صاحبها الجنة؛ لأنها عالية، وإذا خفت أدخل صاحبها النار

(١) رواه ابن ماجة في سننه (١٦٦)، وابن حبان في صحيحه (٩٤٣)، وقال الأرنؤوط في تخريجه لابن حبان: (إسناده صحيح).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٧٠٦٦)، وقال الأرنؤوط في تخريجه للمسند: (إسناده حسن).

(٣) رواه ابن ماجة في سننه (٣٤٨٨) بلفظ مقارب، وصححه الألباني.



الهاوية؛ لانها في التخوم أسفل، كما قال الله -عزوجل-: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٦، ٧] أي: في جنة عالية، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٨، ٩] أي: أصله ومأواه، ومرجعه، نار حامية، وهي هاوية.

والناس في موازنة الأعمال على ثلاثة أضرب:

منهم: من ترجح حسناته على سيئاته، فيؤمر به إلى الجنة.

ومنهم: من ترجح سيئاته على حسناته، فيؤمر به إلى النار.

ومنهم: من لا ترجح إحداهما على الأخرى، فهم أصحاب الأعراف، ثم ينالهم الله برحمته إذا شاء فيدخلهم الجنة، وهو قوله -عز وجل-: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ الآية [الأعراف: ٤٦].

والذي يوزن صحائف أعمالهم، على ما ذكرنا من تسعة وتسعين سجلا، وطريق ذلك النقل والسمع.

وأما المقربون فيدخلون الجنة بغير حساب، كما جاء في الحديث: [أنه يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب، ومع كل واحد سبعون ألفًا](١) الحديث المشهور.

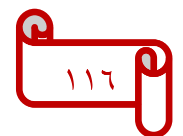
وأما الكافرون فيدخلون النار بغير حساب.

ومن المؤمنين من يحاسب حسابًا يسيرًا، ثم يؤمر به إلى الجنة -على ما تقدم-.

ومنهم من يناقش، ثم أمره إلى الله تعالى إن شاء أمر به إلى الجنة، وإن شاء أمر به إلى النار؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢٢)، وصححه الألباني في سلسلة الاحاديث الصحيحة.



يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨] الآية، وقال عزوجل: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ۞ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤] .

(فصل) [الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان ولا تبيدان]

ويعتقد أهل السنة: أن الجنة والنار مخلوقتان، وهما الداران أعدهما الله تعالى.

إحداهما للنعيم والثواب لأهل الطاعة والإيمان، والأخرى للعقاب والنكال لأهل المعاصي والطغيان.

وهما منذ خلقهما الله تعالى باقيان لا يفنيان أبدًا(١).

---

(١) قال الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في عقيدتهما: (أَدركنا العلماء في جميع الأَمصار حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً فكان من مذاهبهم ...: الجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقان لا يفنيان أبدا».

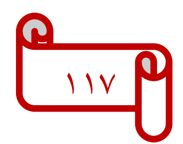
وقال ابن حزم «الدرة فيما يجب اعتقاده» (ص:٢٧): (الجنة حق، والنار حق، وانهما مخلوقتان مخلدتان هما ومن فيهما بلا نهاية... كل هذا إجماع من جميع أهل الإسلام، ومن خرج عنه خرج عن الإسلام).

وقال في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٦٩): «اتفقت فرق الأمة كلها على أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها ولا للنار ولا لعذابها».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥٢-٥٣): «وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان بعد، وعلى أن الله قد أعدهما لأهلهما، وعلى أن علمه قد أحاط بمن يسكنهما.

وأجمعوا على: أنهما لا يبيدان، ولا يفنيان».

قال السيوطي في «قوت المغتذي على جامع الترمذي» (٢/ ٧٥١): «قال الشيخ كمال الدين



وهي الجنة التي كان فيها آدم وحواء -عليهما السلام- وإبليس اللعين، ثم أخرجا منها، القصة المشهورة.

وقد أنكرت المعتزلة ذلك، وفي كتاب الله العزيز -عز وجل- وسنة رسول الله ﷺ تكذيبهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال -جل وعلا-: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وما كان معدًا كان موجودًا؛ يعلمه كل عاقل؛ فعلم أنهما مخلوقتان.

وقال النبي ﷺ في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: [دخلت الجنة فإذا أنا بنهر يجري، حافتاه خيام اللؤلؤ، فضربت بيدي إلى ما يجري فإذا مسك أذفر، قلت: يا جبريل ما هذا؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك الله -عزوجل-](١).

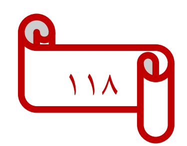
وقال ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه حين قيل له: [يا رسول الله أخبرنا عن الجنة ما بناؤها؟ قال: لبنة من فضة ولبنة من ذهب، وملاطها المسك الأذفر، وحصباؤها

الزملكاني في كتابه المسمَّى "تحقيق الأولى من أهل الرفيق الأعلى: " في هذا الحديث دليلان على مسألتين من مسائل أصول الدِّين.

إحداهما: أنَّ الجنَّة والنَّار مخلوقتان موجودتان في وقتنا هذا، وهو مذهب أهل السنة، وأكثر المسلمين، وقال به من المعتزلة: الجُبائي وأبو الحسين البصري، وآيات القرآن شاهدة بذلك كثيرة جدًا، والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة صحيحة.

وقد أجمعت الأمة في الصَّدر الأول على ذلك، والمخالف فيه محجوج بالإجماع قبل ظهور الخلاف، فلا عبرة بخلافه لتقدم الإجماع».

(١) رواه أحمد في المسند (١٣٧٧٦)، وقال الأرنؤوط في تخريج المسند: (إسناده صحيح على شرط الشيخين).



الياقوت واللؤلؤ، وترابها الورس والزعفران، من دخلها يخلد لا يموت، وينعم ولا ييأس، ولا تخلق ثيابه، ولا يفنى شبابه](١).

فهذا دليل على كونهما مخلوقتين.

[الحور العين من نعيم أهل الجنة]

وأن نعيم الجنة دائم لا يفنى، كما قال الله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وقال -تعالى-: ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣].

ومن نعيمها الحور العين خلقهن الله تعالى في الجنة للبقاء، لا يفنين ولا يمتن(٢)، كما قال الله تعالى:﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢].

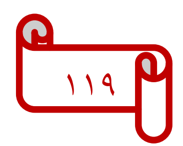
---

(١) رواه أحمد في المسند (٨٠٤٣)، وقال الأرنؤوط في تخريج المسند (صحيح بطرقه وشواهده).

(٢) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مقدمة رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٣٣-٣٤): (هذا مذهب أئمة العلم، واصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها؛ فهو: مخالف، مبتدع، خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق).

ثم قال (ص: ٥٤): «والحور العين لا يمتن عند قيام الساعة، ولا عند النفخة، ولا أبدًا؛ لأن الله تبارك وتعالى خلقهن للبقاء لا للفناء، ولم يُكتب عليهن الموت، فمن قال بخلاف ذلك فهو مبتدع، مخالف، وقد ضل عن سواء السبيل»).

وقال ابن بطة العكبري في الإبانة الصغرى (ص:٢١) مبينا أنه أورد في كتابه هذا: (شرح السنة



وروى معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: [لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا؛ إلا قالت زوجته من الحور العين: لا تؤذيه قاتلك الله، فإنما هو عندك دخيل يوشك إن يفارقك إلينا](١).

[خلود الجنة ونعيم أهلها والنار وعذاب أهلها]

فإذا ثبت أنهما لا يفنيان وما فيهما أبدًا؛ فلا يخرج الله من الجنة أحدًا، ولا يسلط على أهلها الموت فيها، ولا يزول عنهم نعيمها؛ فهم في كل يوم في مزيد، ونعيم أبد الآبدين(٢).

من إجماع الأئمة، واتفاق الأمة، وتطابق أهل الملة)، وذكر جملا كثيرة من مسائل الاعتقاد، وقال (ص١٥٢-١٥٣): (ثم الإيمان بأن الله - عز وجل - خلق الجنة والنار قبل خلق الخلق.

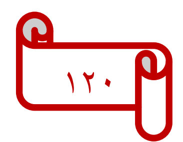
ونعيم الجنة لا يزول دائم أبدا في النضرة والنعيم، والأزواج من الحور العين لا يمتن ولا ينقصن ولا يهرمن، ولا ينقطع ثمارها ونعيمها كما قال - عز وجل - ﴿أكلها دائم وظلها﴾ وأما عذاب النار فدائم أبدا بدوام).

(١) رواه أحمد في المسند (٢٢١٠١)، وقال الأرنؤوط في تخريج المسند: (إسناده حسن).

(٢) وقال ابن بطة العكبري في الإبانة الصغرى (ص:٢١) مبينا أنه أورد في كتابه هذا: (شرح السنة من إجماع الأئمة، واتفاق الأمة، وتطابق أهل الملة)، وذكر جملا كثيرة من مسائل الاعتقاد، وقال (ص١٥٢-١٥٣): «ثم الإيمان بأن الله - عز وجل - خلق الجنة والنار قبل خلق الخلق.

ونعيم الجنة لا يزول دائم أبدا في النضرة، والنعيم،،، وأما عذاب النار فدائم أبدا بدوام الله، وأهلها مخلدون خالدون: من خرج من الدنيا غير معتقد للتوحيد، ولا متمسك بالسنة؛ فأما الموحدون: فإنهم يخرجون منها الشفاعة».

وقال ابن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥٢-٥٣): «وأجمعوا على: أنهما لا يبيدان،



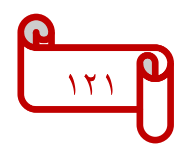
وتمام نعيمهم أن الله -عز وجل- يأمر بالموت فيذبح على صورة كبش أملح؛ بين الجنة والنار، وينادي منادٍ: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت، على ما ورد به الخبر الصحيح عن النبي ﷺ(١).

ولا يفنيان.

وأجمعوا على: أن أهل الجنة خالدون فيهما أبدًا، خلودًا لا انقطاع له ولا انقضاء.

وأجمعوا على: أن من خلده الله في النار من الكافرين والمشركين والمنافقين ومن شاء من خلقه -بعد من يخرجه منها بالتوحيد والشفاعة- مخلدون فيها أبدًا خلودًا لا انقطاع له ولا انقضاء».

(١) كما في صحيح البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: [يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ؛ فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ؛ قَالَ: وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ: فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ. قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ. قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ. قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الدُّنْيَا].



[باب: الإيمان برسل الله]

(فصل) [اعتقاد عموم بعثة النبي ﷺ للجن والإنس]

ويعتقد أهل الإسلام قاطبة: أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم؛ رسول الله، وسيد المرسلين وخاتم النبيين –عليه وعليهم السلام–.

وأنه مبعوث إلى الناس كافة، وإلى الجن عامة(١)؛ كما قال الله –عز وجل–: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

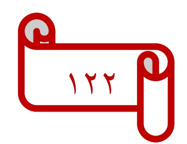
---

(١) الإمام الجيلاني يحكي في هذا الفصل إجماع أهل الإسلام قاطبة بقوله: (**يعتقد أهل الإسلام قاطبة**)، لأنهم متفقون على ان الإقرار لمحمد ﷺ بالرسالة شرط للدخول في الإسلام، وللبقاء عليه، وهذا مما لا يخالف فيه أحد ينتسب إلى الإسلام.

وقال ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص١٦٧): «اتفقوا... أن النبوة حق، وأنه كان أنبياء كثير منهم من سمى الله تعالى في القرآن ومنهم من لم يسم لنا، وأن محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي المبعوث بمكة المهاجر إلى المدينة رسول الله ﷺ إلى جميع الجن والانس إلى يوم القيامة».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٨): «واتفقوا أن محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي المبعوث بمكة المهاجر إلى المدينة رسول الله ﷺ إلى جميع الجن والإنس إلى يوم القيامة».

وقال أبو طالب الطرطوشي في «تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل» (٢/ ٧٧٩): «وأما الإجماع على كون الجن متعبدين بهذه الشريعة على الخصوص فمعلوم، إذ لا خلاف بين أئمة المسلمين في أن النبي محمدا عليه السلام مبعوث إلى الثقلين الجن والإنس...، وكثيرا ما يذكر العلماء في مصنفاتهم كونه ﷺ مبعوثا إلى الثقلين، وربما يوجد



وقال النبي ﷺ في حديث أبي أمامة رضي الله عنه: [إن الله -عزوجل- فضلني على الأنبياء بأربع: أرسلني إلى الناس كافة ...](١) وذكر الحديث.

[القرآن الكريم من أعظم معجزات النبي ﷺ الدالة على صدق نبوته]

وأنه ﷺ أعطى من المعجزات ما لم يعط غيره من الأنبياء وزيادة، وقد عدها بعض أهل العلم ألف معجزة؛ منها:

القرآن: المنظوم على وجه مخصوص مفارق لجميع أوزان كلام العرب ونظمه وترتيبه وبلاغته وفصاحته؛ على وجه جاوز فصاحة كل فصيح، وبلاغة كل بليغ.

وعجزت العرب أن تأتي بمثله، ولا بسورة منه(٢) كما قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]؛ فلم يأتوا، ثم قال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾

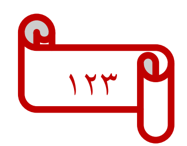
ذلك لبعضهم في صدور تواليفهم؛ فلا نحتاج إلى أن نطول بنقله، لأن الناس في الجملة مشتركون في إدراك ما في هذا الفصل والعلم بمضمونه».

وقال القسطلاني في « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٥/ ٣٠٥): «والإجماع على أن نبينا ﷺ مبعوث إلى الثقلين الجن والإنس».

(١) رواه الترمذي (١٥٥٣) مختصراً، وأحمد (٢٢١٣٧) باختلاف يسير، وصححه الألباني -بهذا اللفظ- في صحيح الجامع (١٧٨٠).

(٢) قال السجزي في «رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٧٠): «وإجماع الأمة حاصل على أنّ القرءآن هو المعجز للكافة فمن زعم أنه ليس بمعجز؛ والمعجز غيره كان راداً لخبر الله سبحانه، وخارقًا للإجماع، وذلك كفر».

وقال القرطبي في «تفسيره » (١/ ٧٥): «إجماع الأمة -قبل حدوث المخالف- أن القرآن هو المعجز، فلوا قلنا: إن المنع والصرفة هو المعجز؛ لخرج القرآن عن أن كونه معجزا، وذلك خلاف الإجماع، وإذ كان كذلك علم أن نفس القرآن هو المعجز، لأن فصاحته وبلاغته أمر



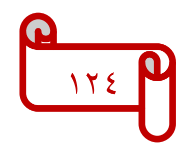
[البقرة: ٢٣]؛ فعجزوا عن ذلك؛ مع براعتهم وفصاحتهم على أهل زمانهم، وانقطعوا وظهرت فصاحته عليهم، فلذلك صار القرآن معجزة له عليه السلام، كالعصى في حق موسى عليه السلام لأن موسى بعث في زمان السحرة الحذاق في صنعتهم، فتلقفت عصاة موسى ما سحروا به أعين الناس؛ وخيلوا إليهم: ﴿فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ ۞ وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩، ١٢٠].

وكإحياء عيسى عليه السلام الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص لأنه عليه السلام بعث في زمن الناس فيه أطباء حذاق به، يوقفون الأعلال والأسقام التي لا تبرأ ببراعتهم في حذق الصنعة، فانقادوا له، وأمنوا به لمجاوزته في الصنعة عليهم، وبراعته، وبالمعجزة فيما تعاطوه منه.

ففصاحة القرآن وإعجازه معجزة للنبي ﷺ؛ كالعصاة وإحياء الموتى في حق موسى وعيسى -عليهما السلام-.

خارق للعادة، إذ لم يوجد قط كلام على هذا الوجه، فلما لم يكن ذلك الكلام مألوفا معتادا منهم دل على أن المنع والصرفة لم يكن معجزا».

وقال بدر الدين الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٩٤): «الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن؛ فكيف يكون معجزا غيره وليس فيه صفة إعجاز ...، وأيضا: يلزم من القول بالصرفة فساد آخر وهو: زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك **خرق لإجماع الأمة فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ولا معجزة له باقية سوى القرآن** وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة».



[من معجزات النبي ﷺ غير القرآن]

ومن معجزاته عليه السلام: نبع الماء من بين أصابعه، وإطعام الزاد القليل للخلق الكثير، وكلام الذراع المسموم وقوله: [لا تأكل مني فإني مسموم] (١)، وانشقاق القمر، وحنين الجذع، وكلام البعير، ومجيء الشجرة، وغير ذلك مما بلغ ألف معجزة على ما ذكروا(٢).

---

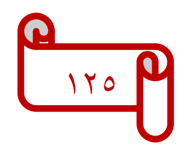
(١) صح من حديث عبد الرحمن بن عوف فيما رواه ابو داود في سننه (٤٥١٢) عنه قال: [كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقبَلُ الهديَّةَ ولا يأكلُ الصَّدقةَ زادَ فأهدت لهُ يهوديَّةٌ بخيبرَ شاةً مَصليَّةً سمَّتْها فأكلَ رسولُ اللهِ ﷺ منها وأكلَ القومُ فقالَ ارفعوا أيديَكُم فإنَّها أخبرَتني أنَّها مسمومةٌ]، وصححه لغيره الأرنؤوط في تخريجة لسنن ابي داود.

(٢) قال ابن حزم في «الفصول في السيرة» (ص٢٢٨): «في أعلام نبوته ﷺ على سبيل الإجمال، لأن تفصيله يحتاج إلى مجلدات عديدة، وقد جمع الأئمة في ذلك ما زاد على ألف معجزة.

فمن أبهرها وأعظمها القرآن العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وإعجازه من جهة لفظه ومعناه».

وصنف أبو بكر بن العربي كتابا خاصا في تعداد معجزاته ﷺ وأوصلها إلى ألف معجزة، كما قال في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (ص١١١٥): «ومعجزاته أنواع منها تكثير القليل، وتقليل الكثير والارتفاع في الهوى من الثقيل وإنطاق العجماء، وتغير العالم العلوي بانشقاق القمرِ، وإنشاء السحاب وإرسال المطر واضطراب الشجر، وذلة العزيز، وعزة الذليل، وقبض الأيدي عن الحركات، والألسن عن النطق إلى أن ينتهي في عددها إلى ألفٍ فلتُنظر في مسطورها في كتاب أنوارِ الفجر».

وقال في «المسالك في شرح موطأ مالك» (٢/ ٤٥٥): «قد بينا في "كتب الأصول" و"أنوار الفجر" أن للنبى ﷺ ألف معجزة، جمعناها، وهي علي قسمين: منها ما هي في القرآن وهو تواتر ، ومنها نقل آحاد، ومجموعها خرق العادة على يديه، وعلى وجه لا ينبغي إلا لنبي».



وإنما لم يأت عليه السلام بمثل عصا موسى ويده، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص ومثل ناقة صالح، والمعجزات التي كانت للأنبياء؛ لأمرين اثنين:

وقال ابن الصلاح في «فتاويه» (١/ ٢١٠): «وأي فن أخزى من فن يعمي صاحبه أظلم قلبه عن نبوة نبينا ﷺ كلما ذكره ذاكر وكلما غفل عن ذكره غافل مع انتشار آياته المستبينة ومعجزاته المستنيرة حتى لقد انتدب بعض العلماء لاستقصائها فجمع منها ألف معجزة وعددناه مقصرا إذا فوق ذلك بأضعاف لا تحصى فإنها ليست محصورة على ما وجد منها في عصره ﷺ بل لم تزل تتجدد بعده ﷺ على تعاقب العصور».

وقال أبو القاسم بن جزي في «القوانين الفقهية» (ص: ٢٧١): «بعض معجزاته ﷺ فمنها: القرآن العظيم، وانشق له القمر، ونبع الماء من بين أصابعه، وفجر الماء في عين تبوك؛ وبئر الحديبية، وأشبع الجمع الكثير من الطعام القليل مرارا، وحن إليه الجذع، وانقاد إليه الشجر، وسلم عليه الحجر، ومسح ضرع شاة حائل فدرت، وصقط عين بعض أصحابه فردها؛ فكانت أحسن عينيه، وتفل في عين علي رضي الله عنه يوم خيبر وهو أرمد فبرىء من حينه، وأخبر بكثير من الغيوب فوقعت على حسب ما قال.

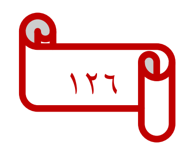
وهذا الباب واسع جدا، وظهرت إجابة دعائه في أمور لا تحصى، **وإنما ذكرنا من معجزاته ما نقل بالتواتر الذي لا شك فيه ومعجزاته ﷺ ألف معجزة ظاهرة**، وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله تعالى».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري » (٦/ ٥٨٢-٥٨٣): «وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم أن معجزات النبي ﷺ تزيد على ألف ومائتين.

وقال البيهقي في المدخل بلغت ألفا.

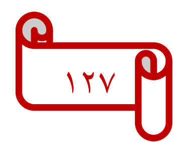
وقال الزاهدي من الحنفية: ظهر على يديه ألف معجزة، وقيل ثلاثة آلاف.

وقد اعتنى بجمعها جماعة من الأئمة كأبي نعيم والبيهقي وغيرهما».



أحدهما: لئلا يكذب بها أمته؛ فيهلكوا كما هلكت الأمم قبلهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

والثاني: لو جاء بمثل ما جاء به الأولون، لقالوا: ما جئت بغريب، ولقد تعلمت من عيسى وموسى؛ فأنت من أتباعهما، لا نؤمن بك حتى تأتينا بما لم يأت به الأولون، ولهذا لم يؤت الله نبيًا من أنبيائه معجزة غيره، بل خص كل نبي بمعجزة غير معجزة من كان قبله.



[باب: فضل الصحابة والكف عمّا شجر بينهم]

(فصل) [اعتقاد فضل صحابة النبي ﷺ على كل من سواهم]

ويعتقد أهل السنة:

أن أمة نبينا محمد ﷺ خير الأمم أجمعين(١).

وأفضلهم: أهل القرن الذين شاهدوه، وآمنوا به وصدقوا، وبايعوه، وتابعوه، وقاتلوا بين يديه، وفدوه بأنفسهم، وأموالهم، وعزروه، ونصروه(٢).

---

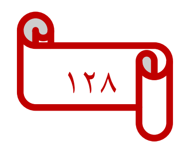
(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٢/ ٤٠١): «والذي عليه سلف الأمة كالصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين وجماهير المسلمين أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر وليس بعد الأنبياء أفضل منهما، وهذه الأمة أفضل الأمم».

قال الطوفي في «الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية» (ص٥٣): «قوله-سبحانه وتعالى-: ﴿يا بَنِي إِسْرائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ﴾ عام أريد به الخاص، وهو عالِمو زمانهم، أو عام خص بأمة محمد ﷺ فإنها أفضل الأمم بالنص والإجماع».

وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢/ ٦٠٤): «قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ فأثبت الله لهم الخيرية على سائر الأمم ولا شيء يعادل شهادة الله لهم بذلك لأنه تعالى أعلم بعباده وما انطووا عليه من الخيرات وغيرها بل لا يعلم ذلك غيره تعالى.

فإذا شهد تعالى فيهم بأنهم خير الأمم وجب على كل أحد اعتقاد ذلك والإيمان به وإلا كان مكذبا لله في إخباره ولا شك أن من ارتاب في حقية شيء مما أخبر الله أو رسوله به كان كافرا بإجماع المسلمين».

(٢) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٧٠): «وأجمعوا على أن خير القرون قرن الصحابة، ثم الذين يلونهم على ما قال ﷺ: [خيركم قرني]».



[تفاضل الصحابة فيما بينهم]

وأفضل القرن: أهل الحديبية؛ الذين بايعوه بيعة الرضوان، وهم ألف وأربعمائة رجل.

وأفضلهم: أهل بدر؛ وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا؛ عدد أصحاب طالوت.

وأفضلهم الأربعون أهل دار الخيزران الذين كملوا بعمر بن الخطاب -رضي الله عنه وعنهم-.

وأفضلهم: العشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح.

وأفضل هؤلاء العشرة: الأبرار الخلفاء الراشدون المهديون الأربعة الأخيار.

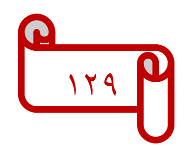
وأفضل الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم (١).

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٨): «وأجمعوا على أن خير القرون: قرن الصحابة، ثم الذين يلونهم».

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٦/ ٨٤): «اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه».

وقال العلامة المناوي في «كشف المناهج والتناقيح» (٥/ ٢٥٧): «اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ، والمراد الصحابة».

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب» (ص١٧٠): «وأجمعوا على أن ... خير الصحابة أهل بدر، وخير أهل بدر العشر، وخير العشرة الأئمة الأربعة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم».



وقال أبو الوليد بن رشد في «المقدمات الممهدات» (٣/ ٣٩١): «فالذي عليه عامة أهل السنة وكافة علماء الأمة: أن أمة نبينا محمد ﷺ أفضل الأمم، كما أنه أفضل الأنبياء والرسل وخاتم النبيين وسيد المرسلين وأمين رب العالمين المبعوث إلى الخلق أجمعين.

وأن أفضل أصحابه الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب...

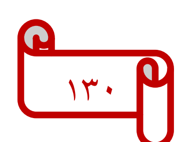
ثم تقدم بعد هؤلاء الخلفاء في التفضيل: بقية العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة ومات وهو راض عنهم، وهم: الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل؛ فهؤلاء العشرة كلهم بدريون.

ثم المقدم بعد هؤلاء العشرة في الفضل بقية أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان وهم أصحاب الشجرة الذين قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ إلى قوله: ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٩): «وأجمعوا على أن خير الصحابة أهل بدر، وخير أهل بدر العشرة، وخير العشرة الأئمة الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضوان الله عليهم».

وقال السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (ص: ٣٨-٣٩): «أجمع أهل السنة: أن أفضل الناس -بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام- أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، ثم باقي أهل بدر، ثم باقي أهل أحد، ثم باقي أهل البيعة، ثم باقي أهل الصحابة».

وقال العلامة السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣١٢): «فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل الصحابة والناس بعد الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، ثم باقي أهل بدر، ثم باقي أهل أحد، ثم باقي أهل بيعة الرضوان، ثم باقي الصحابة، هكذا إجماع أهل الحق».



[وجوب اعتقاد صحة خلافة الخلفاء الأربعة]

ولهؤلاء الأئمة الأربعة الخلافة بعد النبي ﷺ ثلاثون سنة(١): ولي منها أبو بكر رضي الله عنه سنتين وشيئًا، وعمر رضي الله عنه عشرًا، وعثمان رضي الله عنه اثني عشرة، وعلي رضي الله عنه ستا، ثم وليها معاوية رضي الله عنه تسع عشرة سنة وشهورا، وكان قبل ذلك قد ولاه عمر رضي الله عنه الإمارة على أهل الشام عشرين سنة.

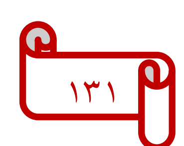
---

(١) كما روى ابن حبان في صحيحه (٦٩٤٣) وحسن إسناده الأرنؤوط في تخريج ابن حبان؛ من حديث سفينة أن النبي ﷺ قال: [الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنةً ثمَّ تكونُ مُلكًا]، قال سفينة: (أمسِكْ خلافةَ أبي بكرٍ رضي الله عنه سنتَيْنِ وعُمَرُ رضي الله عنه عَشْرًا وعثمانُ رضي الله عنه اثنتَيْ عَشْرةَ وعلِيٌّ رضي الله عنه ستًّا)، وهذا الحديث مما يستدل به أهل السنة والجماعة على أن خلافة الأربعة كانت صحيحة بنص حديث النبي ﷺ، كما:

قال الرازي في «معالم أصول الدين» (ص١٤٨): «قوله ﷺ [الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا]، وذلك تنصيص على أنهم كانوا في الخلفاء المحققين لا من الملوك الظالمين».

وقال العلامة الأسنوي الشافعي في «نهاية السول شرح منهاج الوصول» (ص٢٩٠): «أنه ﷺ أمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين كما أمر باتباع سنته، والخلفاء الراشدون هم الخلفاء الأربعة المذكورون لقوله ﷺ: [الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير ملكا عضوضا]وكانت مدة خلافتهم ثلاثين سنة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٥/١٨-١٩): -بعد أن ساق الحديث-: «واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ...، وهو متفق عليه بين: الفقهاء، وعلماء السنة، وأهل المعرفة والتصوف، وهو مذهب العامة».



وخلافة الأئمة الأربعة كانت: باختيار الصحابة ﵃ واتفاقهم ورضاهم، ولفضل كل واحد منهم في عصره وزمانه على من سواه من الصحابة(١)، ولم يكن بالقهر والسيف والغلبة، والأخذ ممن هو أفضل منه.

---

(١) قال أبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص:٢٩٠-٢٩٢): (ويثبت أصحاب الحديث خلافة أبي بكر ﵁ بعد وفاة رسول الله ﷺ،باختيار الصحابة واتفاقهم عليه....

ثم خلافة عمر بن الخطاب ﵁ باستخلاف أبي بكر ﵁ إياه، واتفاق الصحابة عليه بعده، وإنجاز الله سبحانه بمكانه في إعلاء الإسلام، وإعظام شأنه وعده.

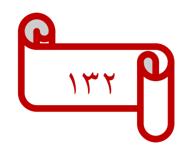
ثم خلافة عثمان ﵁ بإجماع أهل الشورى، وإجماع الأصحاب كافة، ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه.

ثم خلافة علي ﵁ ببيعة الصحابة إياه، عرفه ورآه كل منهم ﵁ أحق الخلق، وأولاهم في ذلك الوقت بالخلافة ولم يستجيزوا عصيانه وخلافه).

وقال أبو المظفر الاسفراييني في «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين» (ص١٧٨): « وأن تعلم أن من جملة ما اجتمع عليه المسلمون ...: أجمعوا على خلافة الخلفاء الأربعة بعد الرسول ﷺ».

وقال جمال الدين الغزنوي في «أصول الدين» (ص٢٨٣-٢٨٦): «الصحابة ﵃ أجمعوا على خلافة أبي بكر الصديق ﵁ استدلالًا بتفويض النبي ﷺ، واتفقوا عليه، وبثبوت خلافته تثبت خلافة عمر ﵁؛ لأنه هو الذي ولاه واستخلفه، وهكذا انعقد الإجماع، ثم بعد وفاة عمر ﵁ اجتمعت الصحابة ﵃ على خلافة عثمان ﵁، وهؤلاء الثلاثة كانوا قريشيين، ثم بعد وفاة عثمان ﵁ اجتمعت الصحابة على علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو قريشي».

وقال الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي» (ص١٣٢): «ولكن إذا ثبت أنه لا يعرف الفضل إلا بالوحي ولا يعرف من النبي إلا بالسماع وأولى الناس بالسماع ما يدل على تفاوت



الفضائل الصحابة الملازمون لأحوال النبي ﷺ، وهم قد أجمعوا على تقديم أبي بكر، ثم نص أبو بكر على عمر، ثم أجمعوا بعده على عثمان، ثم على علي رضي الله عنهم. وليس يظن منهم الخيانة في دين الله تعالى لغرض من الأغراض، وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل، ومن هذا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب في الفضل ثم بحثوا عن الأخبار فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة وأهل الإجماع في هذا الترتيب».

وقال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة» (ص١٢٩): «المسلمون أجمعوا على إمامة أبي بكر رضي الله عنه وانقادوا بأجمعهم له من غير مخالفة، وكذلك جرى الأمر في زمن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم».

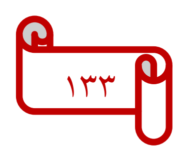
وقال ابن جزي المالكي في «القوانين الفقهية» (ص: ١٥-١٦): «في إثبات إمامة الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم والدليل على إمامة جميعهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل واحد منهم جمع شروط الإمامة على الكمال.

والآخر: أن كل واحد منهم أجمع المسلمون في زمانه على بيعته والدخول تحت طاعته والإجماع حجة.

والثالث: ما سبق لكل واحد منهم من الصحبة والهجرة والمناقب الجليلة وثناء الله عليهم وشهادة الصادق ﷺ لهم بالجنة».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢١٤): «والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي».



[صحة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه]

وأما خلافة أبي بكر الصديق رضوان الله عليه وسلامه ورحمته وتحياته وبركاته؛ فباتفاق المهاجرين والأنصار كانت(١).

---

(١) روى البيهقي في كتابه مناقب الشافعي (١/ ٤٣٤) بإسناده إلى الشافعي قال: (أجمع الناسُ على خلافة أبي بكر، واستخلَف أبو بكر عمر، ثمَّ جعل عمرُ الشورى إلى ستة، على أن يُوَلُّوها واحداً، فوَلَوْها عثمان رضي الله عنهم أجمعين).

وقال ابن أبي عاصم في «السنة » (٢/٦٤٦): «وسماه الله من السماء الصديق وبويع واتفق المسلمون على بيعته وعلموا أن الصلاح فيها فسموه خليفة رسول الله وخاطبوه بها».

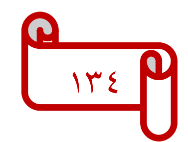
وقال أبو الحسن الأشعري «الإبانة عن أصول الديانة» (ص:٦١٢): «قد أجمع هؤلاء الذين أثنى الله عليهم ومدحهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وسموه خليفة رسول الله ﷺ، وبايعوه وانقادوا له، وأقروا ل بالفضل».

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/ ٢٢١): «وأن عقد ولاية أبى بكر رضي الله عنه بالاختيار والإجماع لا بالنص».

وقال ابن قدامة المقدسي في «المغني» (١٢/ ٢٤٣): «فإن أبا بكر ثبتت إمامته بإجماع الصحابة على بيعته».

وقال القرطبي في «تفسيره» (١/ ٢٧١): «فإن الإجماع قد انعقد على إمامة أبي بكر».

قال النووي في «شرح مسلم» (١٥/ ١٥٤): «(سئلت عائشة: من كان رسول الله ﷺ مستخلفا لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا)؛ يعني وقفت على أبي عبيدة، هذا دليل لأهل السنة في تقديم أبي بكر ثم عمر للخلافة مع إجماع الصحابة، وفيه دلالة لأهل السنة أن خلافة أبي بكر ليست بنص من النبي ﷺ على خلافته صريحا، بل أجمعت الصحابة على عقد الخلافة له وتقديمه لفضيلته ولوكان هناك نص عليه أو على غيره لم تقع المنازعة من الأنصار



وذلك أنه لما توفى رسول الله ﷺ قامت خطباء الأنصار فقالوا: (منا أمير ومنكم أمير، فقام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: يا معشر الأنصار ألستم تعلمون أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يؤم الناس؟ فقالوا: بلى، فقال: فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟ قالوا: معاذ الله أن نتقدم أبا بكر).

وفي لفظ آخر قال عمر: (فأيكم تطيب نفسه عن أن يزيله عن مقام أقامه فيه رسول الله ﷺ؟ فقالوا كلهم: كلنا لا تطيب أنفسنا، نستغفر الله).

فاتفقوا مع المهاجرين وبايعوه بأجمعهم، وفيهم علي والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

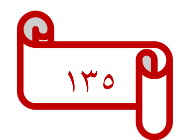
[مبايعة علي لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]

ولهذا قيل في النقل الصحيح: (لما بويع أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قام ثلاثًا يقبل على الناس يقول: أيها الناس؛ قد أقلتكم بيعتي، هل من كاره؟ فيقوم علي عَلَيْهِ السَّلَامُ في أوائل الناس؛ فيقول: لا نقيلك، ولا نستقيلك أبدًا، قدمك رسول الله فمن ذا يؤخرك).

وبلغنا عن الثقات: أن عليًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كان أشد الصحابة قولًا في إمامة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وروي: (أن عبد الله بن الكواء، دخل عليه بعد قتال الجمل، وسأله: هل عهد إليك رسول الله ﷺ في هذا الأمر شيئًا؟ فقال: نظرنا في أمرنا، فإذا الصلاة عضد الإسلام؛ فرضينا لدنيانا من رضى رسول الله لديننا، فولينا الأمر أبا بكر).

وغيرهم أولا ولذكر حافظ النص ما معه ولرجعوا إليه لكن تنازعوا أولا ولم يكن هناك نص ثم اتفقوا على أبي بكر واستقر الأمر».



[إشارة النبي ﷺ لاستخلافه أبي بكر الصديق رضي الله عنه]

وذلك أن النبي ﷺ استخلف أبا بكر في إقامة الصلوات المفروضات بالناس أيام مرضه، فكان يأتيه بلال وقت كل صلاة فيؤذنه بالصلاة، فيقول عليه السلام: [مروا أبا بكر فليصل بالناس](١).

وكان النبي ﷺ يتكلم في شأن أبي بكر في حال حياته بما يتبين للصحابة أنه أحق الناس بالخلافة بعده(٢).

---

(١) حديث عائشة، رواه البخاري (٧١٦)، ومسلم (٤١٨).

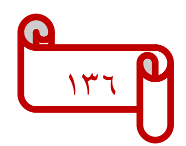
(٢) قال ابن رجب الحنبلي في «لطائف المعارف» (ص: ١٨٦-١٨٨): «لمّا عرَّضَ الرسول ﷺ على المنبر باختياره اللّقاء على البقاء ولم يصرّح، خفي المعنى على كثير ممّن سمع، ولم يفهم المقصود غير صاحبه الخصيص به ﴿ثانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُما فِي الْغارِ﴾.

وكان أعلم الأمّة بمقاصد الرّسول ﷺ، فلمّا فهم المقصود من هذه الإشارة بكى، وقال: بل نفديك بأموالنا وأنفسنا وأولادنا، فسَكَّن الرسول ﷺ جزعه، وأخذ في مدحه والثّناء عليه على المنبر، ليعلم النّاس كلّهم فضله، فلا يقع عليه اختلاف في خلافته، فقال: [إنّ من أمنّ النّاس عليّ في صحبته وماله أبو بكر].

وفي رواية أخرى أنّه قال: [ما لأحد عندنا يد إلاّ وقد كافأناه، ما خلا أبا بكر، فإنّ له عندنا يدا يكافئه الله يوم القيامة، وما نفعني مال أحد قطّ ما نفعني مال أبي بكر]، خرّجه الترمذيّ.

ثم قال رسول الله ﷺ: [لو كنت متّخذا من أهل الأرض خليلا، لاتّخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوّة الإسلام]...، ثم قال ﷺ: [لا يبقينّ خوخة في المسجد إلا سدّت إلاّ خوخة أبي بكر] ،وفي رواية: [سدّوا هذه الأبواب الشّارعة في المسجد إلاّ باب أبي بكر]، وفي هذا إشارة إلى أنّ أبا بكر هو الإمام بعده؛ فإنّ الإمام يحتاج إلى سكنى المسجد والاستطراق فيه، بخلاف غيره، وذلك من مصالح المسلمين المصلّين في المسجد.

ثمّ أكّد هذا المعنى بأمره صريحا أن يصلّي بالناس أبو بكر، فروجع في ذلك فغضب، وقال:



وكذلك في حق عمر، وعثمان، وعلي؛ أن كل واحد منهم أحق بالأمر في عصره وزمانه.

وقد روي عن إمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه: **(أن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص الخفي والإشارة)**(١)، وهو مذهب الحسن البصري، وجماعة من أصحاب الحديث رضي الله عنهم.

[مروا أبا بكر يصلّي بالنّاس].

فولاّه إمامة الصّلاة دون غيره، وأبقى استطراقه من داره إلى مكان الصلاة، وسدّ استطراق غيره، وفي هذا إشارة واضحة إلى استخلافه على الأمّة دون غيره، ولهذا قالت الصّحابة رضي الله عنهم عند بيعة أبي بكر: (رضيه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا).

ولما قال أبو بكر: (قد أقلتكم بيعتي، قال عليّ: لا نقيلك ولا نستقيلك، قدمك رسول الله ﷺ فمن ذا يؤخرك؟).

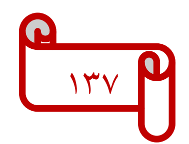
لمّا انطوى بساط النّبوّة من الأرض بوفاة رسول الله ﷺ، لم يبق على وجه الأرض أكمل من درجة الصّدّيقيّة، وأبو بكر رأس الصّدّيقين، فلهذا استحقّ خلافة الرّسول ﷺ والقيام مقامه.

وكان النّبيّ ﷺ قد عزم على أن يكتب لأبي بكر كتابا لئلا يختلف عليه، ثمّ أعرض عن ذلك، لعلمه أنّه لا يقع غيره، وقال: [يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر]، وربّما كان ترك ذلك لئلا يتوهّم متوهّم أنّ نصّه على خلافته كانت مكافأة ليده التي كانت له، والولايات كلّها لا يقصد بها مصلحة المولّي، بل مصلحة المسلمين عامّة».

(١) قول الإمام أحمد (**أن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص الخفي والإشارة**) يجمع تحته قولان:

الأول: قول من حكى الإجماع على أن النبي ﷺ لم ينص –بجلاء– على استخلاف أحد بعده لا أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي رضي الله عنهم، كما:

قال أبو بكر الجصاص في «الفصول في الأصول» (٤/ ٥٤) : «وأجمعوا على عقد البيعة لأبي بكر بآرائهم، ولم يدع أحد منهم نصا على أبي بكر ولا غيره، ولو كان هناك نص لما خفي



عليهم، وهو معظم أمر دينهم، ودنياهم. ولما قالت الأنصار: (منا أمير ومنكم أمير) ولو كان هناك نص على رجل بعينه لما أجمعت الصحابة على جواز الشورى، لأن الشورى لا تجوز فيما يكون فيه نص من الرسول ﷺ.

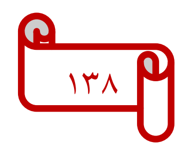
فثبت أن النبي ﷺ لم ينص على أبي بكر، ولا على غيره في الإمامة، وأنه وكلهم إلى اجتهادهم في عقد الإمامة لمن يرونه أهلا لها، وصلاحا للكافة».

والقاضي عياض الذي قال في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/ ٢٢١): «أن النبى ﷺ لم ينص على خلافة أبى بكر، ولا على عليٍّ، ولا على العباس، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وأن عقد ولاية أبى بكر رضي الله عنه بالاختيار والإجماع لا بالنص...، وإجماع الصحابة على الاختيار بعد موت النبى ﷺ، وعلى تنفيذ عهد أبى بكر لعمر، وتنفيذ شورى عمر فى الستة - يرد هذا كله؛ إذ لو كان ما قالوه صحيحـًا لم يخالفه الصحابة، ولا أقرت على ما فعله فاعله بوجه، ولكن نقل ذلك من الأمور المهمة التى لا تغفل».

وقال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤/ ١٣-١٤): «وقوله: (فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف)؛ أي: لم ينصّ على خليفة، لا على أبي بكر ولا على غيره، وهذا هو مذهب جماعة من أهل السُّنة والصحابة ومن بعدهم...، ومدعي النص في ذلك كاذب قطعًا، فلا يُلتَفَتُ إليه، وكل من ذكر له خلاف في هذه المسألة لا يُعتَدُّ بخلافه، فإنه إما مُكَفِّر وإما مُفَسِّق مُبَدَّع، ومن كان كذلك لا يعتد بخلافه، والمسألة إجماعية قطعية».

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٢/ ٢٠٥-٢٠٦): «وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة، وهو إجماع أهل السنة وغيرهم».

والقول الثاني: قول ابن حزم في حكايته إجماع الصحابة على أن النبي ﷺ استخلف بعده أبا بكر رضي الله عنه؛ فقال في «الإحكام في أصول الأحكام» (٧/ ١٢٠-١٢١): «وإنما العلماء في خلافة أبي بكر على قولين أحدهما: أن النبي ﷺ نص عليه وولاه خلافته على الأمة، وأقامه بعد موته مقامه ﷺ في النظر عليه ولها، وجعله أميرا على جميع المؤمنين بعد وفاته ﷺ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ونلقاه إن شاء الله تعالى عليه، مقرونا منا بشهادة التوحيد، وحجتنا الواضحة في



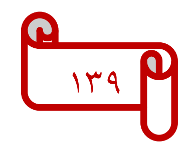
ذلك: إجماع الأمة حينئذ جميعا على أن سموه خليفة رسول الله ﷺ، ولو كانوا أرادوا ذلك أنه خليفة على الصلاة لكان أبو بكر مستحقا لهذا الاسم في حياة النبي ﷺ، والأمة كلها مجمعة على أنه لم يستحق أبو بكر هذا الاسم في حياة النبي ﷺ، وأنه إنما استحقه بعد موت النبي ﷺ؛ إذ ولي خلافته على الحقيقة.

وأيضا فلو كان المراد بتسميتهم إياه خليفة رسول الله ﷺ على الصلاة لا على الأمة لما كان بهذا الاسم في ذلك الوقت أولى من: أبي زهم، وابن أم مكتوم، وعلي؛ فكل هؤلاء فقد استخلفه النبي ﷺ على المدينة، ولا من: عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس وقد استخلفه ﷺ على مكة، ولا من عثمان بن أبي العاص الثقفي فقد استخلفه ﷺ على الطائف، ولا من خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس فقد استخلفه ﷺ على صنعاء.

فلما اتفقت الأمة كلها على أنه لا يسمى أحد ممن ذكرنا خليفة رسول الله لا في حياة النبي ﷺ، ولا بعد موته يسمى بذلك علي -إذ ولي الخلافة- علمنا ضرورة أنه سمي أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ لأنه استخلفه على الخلافة التامة بعد موته في ولاية جميع أمور الأمة، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق».

قلت: ويمكن الجمع بين القول: بما قاله الإمام أحمد: **(أن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص الخفي والإشارة)** على أن هذا لنص الخفي والإشارة كانت مستند الصحابة في إجماعهم على تسمية أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة للنبي ﷺ كما حكاه ابن حزم، لا أنها ثبتت بالنص الجلي الذي حكى العلماء الإجماع على نفيه، كما **قال علاء الدين بن العطار في «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص٢٧١-٢٧٤)** مبينا سبب اتفاق الصحابة وإجماعهم على استخلاف الصديق رضي الله عنه: «خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ ثابتة باختيار الصحابة، واتفاقهم عليه، وقولهم: (رضيه رسول الله ﷺ فرضيناه لدنيانا) يعني: أنه استخلفه في إقامة الصلوات المفروضات بالناس أيام مرضه - وهي الدين -، فرضيناه خليفةً للرسول ﷺ في أمور دنيانا، وقولهم: (قدّمك رسول الله ﷺفمن ذا الذي يؤخرك).

وكان رسول الله ﷺ يتكلم في شأن أبي بكر في حال حياته بما تبين للصحابة أنه أحقُّ الناس



[استخلاف أبي بكر الصديق لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عليه]

وأما خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنما كانت باستخلاف أبي بكر له؛ فانقادت الصحابة إلى بيعته، وسموه أمير المؤمنين(١)، فقال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قولوا

بالخلافة بعد وفاته، فلذلك أجمعوا على خلافته، وانتفعوا، وارتفقوا، وارتفعوا به، وعزّوا، وعلوا بسببه؛ حتى قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (والله الذي لا إله إلا هو لولا أن أبا بكر استخلف ما عبد الله، فقيل له: مَهْ يا أبا هريرة ما تقول؟) ، فأقام الحجة، وأوضح المحجة حتى صدقوه فيه، وشهدوا له بما ذكره فيه».

(١) قال ابو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص:٢٩١): (ويثبت أصحاب الحديث ... خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه باستخلاف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إياه واتفاق الصحابة عليه بعده).

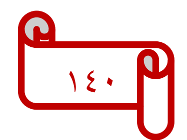
وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ١١٣): «وإذ قد صحت إمامة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فطاعته فرض في استخلافه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوجبت إمامة عمر فرضا بما ذكرنا وبإجماع أهل الإسلام عليهما دون خلاف من أحد قطعا».

قال النووي في «شرح مسلم» (١٥/ ١٥٤): «[سئلت عائشة: من كان رسول الله ﷺ مستخلفا لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا] يعني وقفت على أبي عبيدة، هذا دليل لأهل السنة في تقديم أبي بكر ثم عمر للخلافة مع إجماع الصحابة».

وقال ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٤٣): «وعمر ثبتت إمامته بعهد أبي بكر إليه، وأجمع الصحابة على قبوله».

وقال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٨/ ٢٨٤): «إجماع الأمة من الصحابة ومن بعدهم على استخلاف أبى بكر عمر على الأمة بعده، وأمضت الصحابة ذلك منه على أنفسها».

وقال علاء الدين بن العطار في «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص٢٧٤): «ثم خلافة



لأبي بكر: ما تقول غدًا لربك إذا لقيته؛ وقد استخلفت علينا عمر، وقد عرفت فظاظته؟ فقال: أقول له: استخلفت عليهم خير أهلك) (١).

[إجماع الصحابة على خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه]

وأما خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فكانت أيضًا عن اتفاق الصحابة رضي الله عنهم(٢)، وذلك أن عمر رضي الله عنه أخرج أولاده عن الخلافة، وجعلها شورى بين ستة أنفس، وهم

عمر رضي الله عنه باستخلاف أبي بكرٍ إياه، واتفاق الصحابة بعده عليه، وإنجاز وعد الله سبحانه مكانه في إعلاء الإسلام، وإعظام شأنه».

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٠٦٣٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ١٨٣).

(٢) روى أبو بكر الخلال في السنة (٢/ ٣٢٠) بإسناده عن حمدان بن علي قال: سمعت أبا عبد الله [أحمد بن حنبل] قال: «**ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم**».

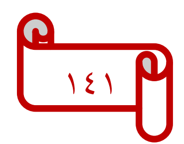
وقال أبو عثمان الصابوني في (عقيدة السلف أصحاب الحديث) (ص:٢٩٢): (ويثبت أصحاب الحديث .... خلافة عثمان بإجماع أهل الشورى وإجماع الأصحاب كافة ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه).

وقال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ١١٣): «أجمعت الأمة كلها أيضا بلا خلاف من أحد منهم على صحة إمامة عثمان والدينونة بها».

قال أبو منصور البغدادي في (أصول الدين) (ص:٣١٥): (ودليل صحة إمامته: إجماع الامة بعد قتل عمر على أن الإمامة لواحد من أهل الشورى وكانوا ستة، فاجتمع خمسة عليه؛ فحصل إجماع الأمة على إمامته).

وقال القرطبي في «تفسيره» (١/ ٢٧١): «فإن الإجماع قد انعقد على إمامة أبي بكر وعثمان وليسوا من بني هاشم».

وقال علاء الدين بن العطار في «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص٢٧٤-٢٧٥): «ثم خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه بإجماع أهل الشورى وجملة الصحابة عليه، وسكون قلوبهم به حين



طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن، فأخرج طلحة، والزبير، وسعد أنفسهم منها، فبقيت بين علي، عثمان، وعبد الرحمن.

فقال عبد الرحمن لعلي وعثمان: (أنا أختار أحدكما لله ولرسوله وللمؤمنين، فأخذ بيد علي وقال: يا علي عليك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسول الله؛ إن أنا بايعتك لتنصحن لله ولرسوله وللمؤمنين، ولتسيرن بسيرة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فخاف علي رضي الله عنه أن لا يقوى على ما قووا عليه؛ فلم يجبه.

ثم أخذ بيد عثمان فقال له مثل ما قال لعلي، فأجابه عثمان إلى ذلك، فمسح بيد عثمان فبايعه، وبايع علي معه، ثم بايع الناس أجمع)(١).

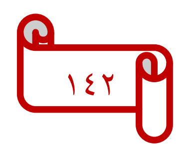
فصار عثمان بن عفان خليفة من بين الستة باتفاق الكل.

فكان إمامًا حقًا إلى أن مات، ولم يوجد منه رضي الله عنه أمر يوجب الطعن فيه ولا فسقه ولا قتله.

جعل الأمر إليه».

(١) انظر: مسند الحارث (٢/ ٦٢٤)، وفيه قول عبد الرحمن بن عوف: (إني لم أزل دأبا منذ ثلاث أسألكم عن هؤلاء النفر، ثم سألتهم عن أنفسهم، فوجدتكم أيها الناس وإياهم اجتمعتم على عثمان رضي الله عنه).

وفيه (٢/ ٦٢٥) بإسناده عن أسامة بن زيد ، عن رجل ، منهم أن عبد الرحمن بن عوف: (كان كلما دعا رجلا منهم تلك الليلة ذكر مناقبهم قال: إنك لها لأهل فإن أخطأتك فمن؟ قال: فيقول إن أخطأتني فعثمان).



[خلافة علي رضي الله عنه كانت باتفاق الجماعة وإجماع الصحابة في المدينة]

وأما خلافة علي رضي الله عنه بعد عثمان؛ فكانت باتفاق الجماعة، وإجماع الصحابة(١)، لما روي أبو عبد الله ابن بطة عن محمد بن الحنفية قال: (كنت مع علي

(١) قال أبو منصور البغدادي في (أصول الدين) (ص:٣١٣): (أجمع أهل الحق على صحة إمامة علي رضي الله عنه وقت انتصابه لها بعد قتل عثمان رضي الله عنه).

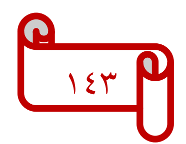
وقال إمام الحرمين الجويني في (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد) (ص: ٤٢٩-٤٣٠): (وأما عمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم فسبيل إثبات إمامتهم واستجماعهم لشرائط الإمامة كسبيل إثبات إمامة أبي بكر، ومرجع كل قاطع في الإمامة إلى الخبر المتواتر والإجماع ... ولا اكتراث بقول من يقول: لم يحصل إجماع على إمامة علي رضي الله عنه فإن الإمامة لم تجحد له، وإنما هاجت الفتن لأمور أخرى

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٥/١٤٩): «وأما علي رضي الله عنه فخلافته صحيحة بالإجماع وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة لغيره».

وقال علاء الدين بن العطار في «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص٢٧٥): «ثم خلافة عليّ رضي الله عنه ببيعة الصحابة إياه، حين عرفه ورآه كلٌّ منهم رضي الله عنهم أحق الخلق وأولاهم في ذلك الوقت بالخلافة، ولم يستجيزوا عصيانه وخلافه».

وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (١/٣٤٩): «أن الحقيق بالخلافة بعد الأئمة الثلاثة هو الإمام المرتضى والولي المجتبى علي بن أبي طالب باتفاق أهل الحل والعقد عليه: كطلحة والزبير وأبي موسى وابن عباس وخزيمة بن ثابت وأبي الهيثم بن التيهان ومحمد بن مسلمة وعمار بن ياسر.

وفي شرح المقاصد: -عن بعض المتكلمين- أن الإجماع انعقد على ذلك؛ ووجه انعقاده: في زمن الشورى على أنها له أو لعثمان، وهذا إجماع على أنه لولا عثمان لكانت لعلي؛ فحين خرج عثمان بقتله من البيت علم أنها بقيت لعلي إجماعا».



بن أبي طالب رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه محصورٌ، فأتاه رجل؛ فقال: إن أمير المؤمنين مقتول الساعة.

قال فقام علي ؛ فأخذت بوسطه تخوفًا عليه.

فقال: خل لا أمَّ لك، قال: فأتى علي الدار، وقد قتل عثمان؛ فأتى داره فدخلها وأغلق الباب؛ فأتاه الناس؛ فضربوا عليه الباب؛ فدخلوا عليه؛ فقالوا: إن عثمان قد قتل، ولابد للناس من خليفة، ولا نعلم أحدًا أحق بها منك.

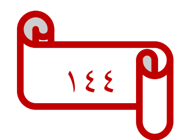
فقال لهم علي: لا تريدوني؛ فإني لكم وزير خير من أمير، فقالوا: لا والله ما نعلم أحدًا أحق بها منك، قال: فإن أبيتم عليَّ؛ فإن بيعتي لا تكون سرًا، ولكن أخرج إلى المسجد، ومن شاء أن يبايعني بايعني، قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس)(١).

فكان إمامًا حقًا إلى أن قتل رضي الله عنه، خلاف ما قالت الخوارج في أنه لم يكن إمامًا قط، تبًا لهم إلى آخر الدهر.

[خلاصة القول في موقعتي الجمل وصفين]

وأما قتاله طلحة والزبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم فقد نص الإمام أحمد رحمه الله على الإمساك عن ذلك؛ وجميع ما شجر بينهم من منازعة ومنافرة وخصومة؛ لأن الله تعالى يزيل ذلك من بينهم يوم القيامة، كما قال -عز وجل-: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

(١) رواه أحمد في فضائل الصحابة (٢/ ٥٧٣).



ولأن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان على الحق في قتاله؛ لأنه كان يعتقد صحة إمامته -على ما بينا من اتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة على إمامته وخلافته-؛ فمن خرج بعد ذلك وناصبه حربًا كان باغيًا خارجًا على الإمام فجاز قتاله.

ومن قاتله من معاوية وطلحة والزبير طلبوا ثأر عثمان بن عفان -خليفة الحق المقتول ظلمًا-؛ والذين قتلوه كانوا في عسكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكل ذهب إلى تأويل صحيح(١).

---

(١) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٣):** «فثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف على: أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له».

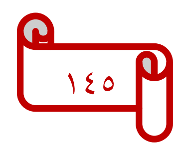
وقال العلامة ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٣/ ٢٢١): «القطع بأن الحق مع أمير المؤمنين علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن محاربه باغ عليه، مباح الدم، خارج عن الطاعة والجماعة، وقد تقدم أو سيأتي أن هذا إجماع الأمة من رواية أئمة أهل السنة».

وقال أبو عبد الله الحميري في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص٣٦٤): «قال الإمام عبد القاهر في كتاب "الإمامة" من تأليفه: أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي أهل الحديث والرأي، منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلمين أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مصيب في قتاله لأهل صفين، كما قالوا بإصابته في قتاله لأهل الجمل.

وقالوا أيضـاً: إن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له، ولكن لا يجوز تكفيرهم ببغيهم».

وقال بَحرَق محمد بن عمر الحميري في «الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول» (ص١١٥): «أجمع الخلف من التابعين وجمهور السلف على أن عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مجتهدا مصيبا فله أجران، لحديث ابن عباس مرفوعا: [ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار] رواه البخاري.

ومخاليفه يومئذ كانوا مجتهدين مخطئين فلهم أجر واحد، وكلا وعد الله الحسنى».



فأحسن أحوالنا الإمساك في ذلك، وردهم إلى الله -عز وجل- وهو أحكم الحاكمين وخير الفاصلين، والاشتغال بعيوب أنفسنا وتطهير قلوبنا من أمهات الذنوب وظواهرنا من موبقات الأمور.

[صحة خلافة معاوية رضي الله عنه]

وأما خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فثابتة صحيحة بعد موت علي رضي الله عنه، وبعد خلع الحسن بن علي نفسه من الخلافة، وتسليمها إلى معاوية لرأي رآه الحسن، ومصلحة عامة تحققت له، وهي حقن دماء المسلمين وتحقيق قول النبي ﷺ في الحسن: [إن ابني هذا سيد؛ يصلح الله تعالى به بين فئتين عظيمتين](١).

فوجبت إمامته بعقد الحسن له، فسمى عامه عام الجماعة، لارتفاع الخلاف بين الجميع؛ ولاتباع الكل لمعاوية، لأنه لم يكن هناك منازع ثالث في الخلافة(٢).

وخلافته مذكورة في قول النبي ﷺ، وهو ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: [تدور رحى الإسلام بعد خمس وثلاثين؛ أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين](١).

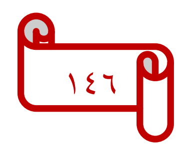
---

(١) حديث أبي بكرة، رواه البخاري (٣٦٢٩).

(٢) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ١٤١): «وحصل على بيعة معاوية عامئذ الإجماع والاتفاق».

وقال العلامة بدر الدين العيني في «البناية شرح الهداية» (٩/ ١٤): «وعند أهل السنة -رحمهم الله- معاوية رضي الله عنه كان باغيا في نوبة علي رضي الله عنه، وبعده إلى زمان ترك أمير المؤمنين حسن رضي الله عنه الخلافة إليه؛ فانعقد الإجماع على خلافة معاوية رضي الله عنه بعده».

وقال ابن نجيم المصري في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري» (٦/ ٢٩٨): «وفي المعراج: انعقد الإجماع على بيعة معاوية حين سلم له الحسن».



والمراد بالرحى في هذا الحديث: القوة في الدين، والخمس السنين الفاضلة عن الثلاثين؛ من جملة خلافة معاوية إلى تمام تسع عشرة سنة وشهورا، لأن الثلاثين كملت بعلي رضي الله عنه على ما بيناه.

[الاعتقاد الواجب في أهل بيت النبي ﷺ من نسائه وذريته]

ونحسن الظن بنساء نبينا ﷺ، ونعتقد أنهن -عليهن السلام والرحمة- أمهات المؤمنين(٢).

وأن عائشة رضي الله عنها أفضل نساء العالمين، وبرأها الله تعالى من قول الملحدين فيها؛ بما يقرأ ويتلى إلى يوم الدين(٣).

---

(١) حديث ابن مسعود، رواه أحمد في المسند (٣٧٣٠)، وأبو داود في سننه (٤٢٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٦٦٦٤)، وقال الأرنؤوط في تخريج صحيح ابن حبان: (إسناده صحيح).

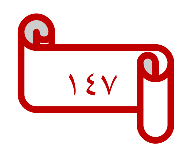
(٢) قال ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٦/ ١٨٣): «قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فدل عموم هذا اللفظ على فضل أزواجه على كل من قبلهن وبعدهن.

وقام الإجماع على أن نبينا محمدًا ﷺ أفضل من جميع الأنبياء، فكذلك نساؤه عليهن السلام لهن من الفضل على سائر نساء الدنيا ما للنبي ﷺ من الفضل على سائر الأنبياء. وقد صح أن نساءه معه في الجنة، ومريم مع ابنها وأمها في الجنة، ودرجة نبينا في الجنة فوق درجة هؤلاء كلهم».

(٣) انعقد الإجماع على أن أفضل نساء النبي ﷺ هن (خديجة وعائشة)، ثم اختلفوا في المفاضلة بينهن، كما:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٧٩): «وخديجة إيثارها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين.

وإيثار عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة وإدراكها من العلم لم تشركها فيه



وكذلك فاطمة بنت نبينا عَلَيْهِ السَّلَامُ -وعليها السلام وعلى بعلها وأولادها- وهي أفضل نساء العالمين، وتجب موالاتها ومحبتها(١) كما يجب ذلك في حق أبيها ﷺ.

خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها.

ومريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون، من أفضل النساء، والفواضل من نساء هذه الأمة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما».

وقال بدر الدين الزركشي -حاكيا خلاف المسلمين في هذه المسألة- في «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص٤٣): «أنها [أي: عائشة] أفضل امرأة مات عنها رسول الله ﷺ بلا خلاف.

واختلفوا في التفضيل بينها وبين خديجة على وجهين؛ حكاهما المتولي في التتمة، وقال الآمدي -في أبكار الإفكار- مذهب أهل السنة إن عائشة أفضل نساء العالمين.

وقالت الشيعة: أفضل زوجاته خديجة، وأفضل نساء العالمين فاطمة ومريم وآسية.

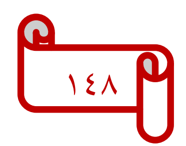
ومنهم من توقف في ذلك وهو ما مال إليه الطبري».

(١) لا خلاف بين أهل السنة والجماعة أن فاطمة هي أفضل بنات النبي ﷺ، لكن وقع الخلاف بينهم في المفاضلة بينها وبين عائشة وخديجة -رضي الله عنهن أجمعين- كما حكاه العلماء، ومنهم:

الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ١٠٩) بقوله: «امتازت فاطمة عن أخواتها بأنهن متن في حياة النبي ﷺ كما تقدم، وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم؛ فإن لخديجة ما يقابله وهي: أنها أول من أجاب إلى الإسلام ودعا إليه وأعان على ثبوته بالنفس والمال والتوجه التام فلها مثل أجر من جاء بعدها ولا يقدر قدر ذلك إلا الله.

وقيل انعقد الإجماع على أفضلية فاطمة، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة».

وقال ابن القيم في «زاد المعاد في هدي خير العباد» (١/ ٩٢): «وكلُّ أولاده توفِّي قبله إلا فاطمة، فإنها تأخَّرت بعده بستة أشهر، فرفع الله لها بصبرها واحتسابها من الدرجات ما فضَلت به نساءَ العالمين.



قال النبي ﷺ: [فاطمة بضعة مني، يريبني ما رابها](١).

[وجوب اعتقاد فضل جميع الصحابة على من سواهم]

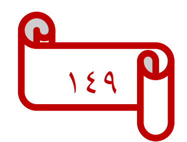
فهذا القرن الذين ذكرهم الله -عز وجل- في كتابه وأثنى عليهم، فهم المهاجرون الأولون والأنصار الذين صلوا إلى القبلتين؛ قال الله تعالى فيهم: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] ،وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وفاطمة أفضل بناته على الإطلاق، وقد قيل: إنها أفضل نساء العالمين، وقيل: بل أمها خديجة، وقيل: بل عائشة، وقيل بالوقف في ذلك».

وقال ابن القيم في تفصيل بديع قرره في «بدائع الفوائد» (٣/ ١٦١-١٦٢) يجمع فيه بين تلك الأقوال: «الخلاف في كون عائشة أفضل من فاطمة أو فاطمة أفضل؟ إذا حرر محل التفضيل صار وفاقا؛ فالتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم فإن أريد بالفضل كثرة الثواب عند الله عز وجل فذلك أمر لا يطلع عليه إلا بالنص لأنه بحسب تفاضل أعمال القلوب لا بمجرد أعمال الجوارح وكم من عاملين أحدهما أكثر عملا بجوارحه والآخر أرفع درجة منه في الجنة وإن أريد بالتفضيل التفضل بالعلم فلا ريب أن عائشة أعلم وأنفع للأمة وأدت إلى الأمة من العلم ما لم يؤد غيرها واحتاج إليها خاص الأمة وعامتها، وإن أريد بالتفضيل شرف الأصل وجلالة النسب فلا ريب أن فاطمة أفضل فإنها بضعة من النبي ﷺ وذلك اختصاص لم يشركها فيه غير إخواتها، وإن أريد السيادة ففاطمة سيدة نساء الأمة وإذا ثبتت وجوه التفضيل وموارد الفضل وأسبابه صار الكلام بعلم وعدل.

وأكثر الناس إذا تكلم في التفضيل لم يفصل جهات الفضل ولم يوازن بينهما فيبخس الحق وإن انضاف إلى ذلك نوع تعصيب وهوي لمن يفضله تكلم بالجهل والظلم مسائل متنوعة في التفضيل».

(١) حديث المسور بن مخرمة، رواه البخاري (٣٧١٤)، ومسلم (٢٤٤٩).



وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ إلى قوله ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

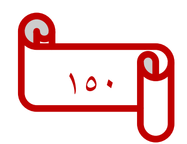
[وجوب الكف عمّا شجر بين الصحابة]

واتفق أهل السنة على وجوب الكف عما شجر بينهم، والإمساك عن مساوئهم، وإظهار فضائلهم ومحاسنهم، وتسليم أمرهم إلى الله -عز وجل- على ما كان وجرى من اختلاف علي وطلحة والزبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم على ما قدمنا بيانه، وإعطاء كل ذي فضل فضله(١)، كما قال الله -عز وجل-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص١٧٢-١٧٣): «وأجمعوا على الكف عن ذكر الصحابة - عليهم السلام - إلا بخير ما يذكرون به، وعلى أنهم أحق أن ينشر محاسنهم، ويلتمس لأفعالهم أفضل المخارج، وأن نظن بهم أحسن الظن، وأحسن المذاهب ممتثلين في ذلك لقوله رسول الله ﷺ: [إذا ذكر أصحابي فأمسكوا]، وقال أهل العلم: معنى ذلك لا تذكروهم إلا بخير الذكر.

وقوله ﷺ : [لا تؤذوني في أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه]، وعلى ما أثنى الله تعالى به عليهم بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْأَنْجِيلِ ...﴾ إلى آخر ما قص الله عز وجل من ذكرهم ثم قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾.

وأجمعوا على أن ما كان بينهم من الأمور الدنيا لا يسقط حقوقهم، كما لا يسقط ما كان بين أولاد يعقوب النبي عليه السلام من حقوقهم».



وقال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى » (٢/ ٥٥٨) حاكيا ما أجمع عليه أهل السنة، ومنها أنهم: «مجمعون على الترحم على جميع أصحاب رسول الله ﷺ ، والاستغفار لهم ، ولأزواجه ، وأولاده ، وأهل بيته ، والكف عن ذكرهم إلا بخير ، والإمساك وترك النظر فيما شجر بينهم ، فهذا وأشباهه مما يطول شرحه لم يزل الناس مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا مجمعون عليه في شرق الأرض وغربها وبرها وبحرها وسهلها وجبلها يرويه العلماء رواة الآثار ، وأصحاب الأخبار ، ويعرفه الأدباء والعقلاء ، ويجمع على الإقرار به الرجال والنسوان والشيب والشبان والأحداث ، والصبيان في الحاضرة والبادية ، والعرب ، والعجم ، لا يخالف ذلك ولا ينكره ، ولا يشذ عن الإجماع مع الناس فيه إلا رجل خبيث زائغ مبتدع محقور مهجور مدحور ، يهجره العلماء ، ويقطعه العقلاء ، إن مرض لم يعودوه ، وإن مات لم يشهدوه».

وقال القاضي عياض في ««إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٤٢١-٤٢٢): «الكلام فى دماء الصحابة وقتالهم؛ وللناس فى ذلك غلو وإسراف، واضطراب من المقالات واختلاف، والذى عليه جماعة أهل السنة والحق: حسن الظن بهم والإمساك عما شجر بينهم، وطلب أحسن التأويل لفعلهم، وأنهم مجتهدون غير قاصدين للمعصية والمجاهرة بذلك؛ وطلبَ سُحقٍ للدنيا، بل كل عمل على شاكلته، وبحسب ما أداه إليه اجتهاده، لكن منهم المخطئ فى اجتهاده ومنهم المصيب، وقد رفع الله الحرج عن المجتهد المخطئ فى فروع الدين، وضعف الأجر للمصيب».

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٨/ ١١): «واعلم أن الدماء التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم ليست بداخلة في هذا الوعيد، ومذهب أهل السنة والحق: إحسان الظن بهم والإمساك عما شجر بينهم وتأويل قتالهم وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولامحض الدنيا بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ فوجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر الله وكان بعضهم مصيبا وبعضهم مخطئا معذورا في الخطأ لأنه لاجتهاد والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه وكان علي رضي الله عنه هو المحق المصيب في تلك الحروب هذا مذهب أهل السنة وكانت القضايا مشتبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين ولم يقاتلوا ولم يتيقنوا الصواب ثم تأخروا عن مساعدته منهم».

بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

وقال ﷺ: [إذا ذكر أصحابي فأمسكوا](١).

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٩): «وأجمعوا على الكف عن ذكر الصحابة رضي الله عنهم إلا بخير ما يذكرون به.

وأجمعوا أنهم أحق أن تنشر محاسنهم ويلتمس لأفعالهم أفضل المخارج، وأني ظن بهم أحسن الظن وأجمل المذاهب.

وأجمعوا أن ما كان بينهم من الأمور الدنيوية لا يسقط حقوقهم.

وأجمع المسلمون أنه لا يسبهم أو أحدًا منهم، ولا يطعن عليهم إلا فاسق.

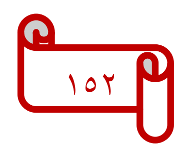
وأجمعوا على هجران من انتقصهم أو أبغضهم أو نالهم بما يكره، وعلى معاداته وإبعاده.

وأجمعوا كلهم على القول بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤): «واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف المحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحدا وأن المصيب يؤجر أجرين».

وقال ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢/ ٦٠٣): «الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب على كل أحد تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم والكف عن الطعن فيهم والثناء عيلهم فقد أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم في آيات من كتابه».

(١) من حديث ابن مسعود؛ رواه الطبراني في الكبير (١٠/ ١٩٨)،وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٤٥).



وفي لفظ آخر: [إياكم وما شجر بين أصحابي؛ فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه](١).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: [لا تسبوا أصحابي؛ فمن سبهم فعليه لعنة الله](٢).

وقال ﷺ : [طوبي لمن رآني، ومن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني](٣).

وروى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: [لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة](٤).

وروى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: [اطلع الله على أهل بدر فقال يا أهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم](٥).

---

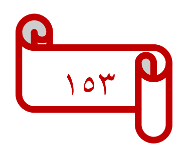
(١) حديث أبي سعيد الخدري في صحيح البخاري (٣٦٧٣) بلفظ: [لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه].

(٢) حديث عويم بن ساعدة، بلفظ: [إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اخْتَارَنِي وَاخْتَارَ بِي أَصْحَابًا فَجَعَلَ لِي مِنْهُمْ وُزَرَاءَ وَأَنْصَارًا وَأَصْهَارًا، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ]، أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٠)، والحاكم في المستدرك (٦٦٥٦) وصححه الذهبي، وحسنه ابن حجر في الأمالي المطلقة (٧١).

(٣) حديث عبد الله بن بسر، رواه الحاكم في المستدرك (٦٩٩٤)، وحسن الألباني في السلسلة الصحيحة بمجموع طرقه (١٢٥٤).

(٤) رواه أحمد في المسند (١٤٧٧٨)، والترمذي في سننه (٣٨٦٠)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

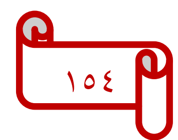
(٥) رواه أحمد في مسنده (٧٩٤٠)، وأبو داود في سننه (٤٦٥٤)، وقال الأرنؤوط في تخريج



وقال سفيان بن عيينة: (من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى)(١).

أبي داود (صحيح لغيره).

(١) أورده البربهاري -مرسلا- في شرح السنة (ص: ٥٥).



[باب: مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من الاعتقادات]

وأهل السنة أجمعوا:

- على السمع والطاعة لأئمة المسلمين واتباعهم، والصلاة خلف كل بر منهم وفاجر، والعادل منهم والجائر، ومن ولوه ونصبوه واستنابوه(١).

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص: ١٦٨-١٦٩): «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ويصلى خلفهم الجمع والأعياد».

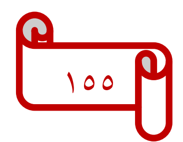
وقال أبو الحسين الملطي في «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص: ١٤-١٥): « أن أصول السنة مما اجتمع عليه الفقهاء والعلماء... والصبر تحت لواء السلطان على ما كان منهم من عدل أو جور ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا».

وقال ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص١٢٦): «واتفقوا ان الامام الواجب امامته فان طاعته في كل ما أمر ما لم يكن معصية فرض والقتال دونه فرض وخدمته فيما أمر به واجبة واحكامه واحكام من ولي نافذة وعزله من عزل نافذ».

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/ ٢٤٠): «وأمر الرسول بطاعة أميره، فمن عصاه فقد عصى أمر رسوله. ولا خلاف فى وجوب طاعة الأمراء فيما لا يخالف أمر الله وما لم يأمر بمعصية».

وقال ابن القطان الفاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع » (١/ ٦٠): «وأجمعوا أن السمع والطاعة واجبة لأئمة المسلمين.

وأجمعوا على أن كل من ولي شيئًا من أمورهم - عن رضا أو غلبة - واشتدت وطأته من بر وفاجر لا يلزمهم الخروج عليهم بالسيف، جاروا أو عدلوا».



• وأن لا ينزلوا أحدًا من أهل القبلة جنة ولا نار، مطيعًا كان أو عاصيًا، رشيدًا كان أو غاويًا أو عاتيًا(١)؛ إلا أن يطلع منه على بدعة وضلالة.

وقال النووي في «شرحه على مسلم» (١٢/ ٢٢٩): «لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الإسلام فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق».

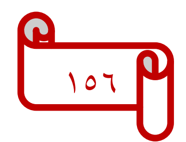
وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٨): «وقولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف قديم لكن أستقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه ففي وقعة الحرة ووقعة بن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد».

وقال ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٦/ ٢٣٩٣): «وأما الخروج عليهم وقتالهم فمحرم بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين.

وأجمع أهل السنة على أن السلطان لا ينعزل بالفسق لتهيج الفتن في عزله وإراقة الدماء وتفريق ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه ولا تنعقد إمامة الفاسق ابتداء، واجتمعوا على أن الإمامة لا تنعقد لكافر».

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «رسالة إلى أهل الثغر» (ص:١٥٨): «وأجمعوا على أنه لا يقطع على أحد من عصاة أهل القبلة في غير البدع بالنار، ولا على أحد من أهل الطاعة بالجنة إلا من قطع عليه رسول الله ﷺ بذلك، وقد دل الله عز وجل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ولا سبيل لأحد إلى معرفة مشيئته تعالى إلا بخبر».

وقال أبو الحسين الملطي في «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص: ١٤-١٥): «أن أصول السنة مما اجتمع عليه الفقهاء والعلماء... ولا ينزل أحد من أهل التوحيد جنة ولا نارا ولا



وأجمعوا:

- على تسليم المعجزات للأنبياء(١)، والكرامات للأولياء(٢).

يكفر أحد من أهل التوحيد بذنب وإن عملوا الكبائر».

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في (كتاب أصول الدين)، (ص: ٢٨٥-٢٨٦): (وأهل السنة أجمعوا أن لا ينزلوا أحدا من أهل القبلة جنة ولا نارا، مطيعا كان أو عاصيا، رشيدا كان أو غاويا أو عاتيا، إلا أن يطلع منه على بدعة وضلالة).

(١) قال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٥/ ٦): «وقد صح إجماع الأمة المتيقن على الآيات التي لا يأتي بها ساحر ولا غير نبي فصح أن المعجزات إذا هي آيات لا تكون لساحر ولا لأحد ليس نبيا».

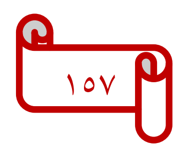
وقال أبو المعالي الجويني في «التلخيص في أصول الفقه» (٢/ ٢٢٨): «والجملة في ذلك أن الأنبياء تميزوا بالمعجزات عن أغيارهم، والمعجزة تدل على تصدقهم في تبليغهم، وليس فيها اقتضاء عصمتهم، فثبت بذلك أنا ثبتنا ما ثبتنا بقضية الإجماع دون دلالة العقل».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «النبوات» (١/ ٥٤٩): «قول الباقلاني: لايدل على صدق النبي إلا المعجزات ولو لم تدل للزم عجز القديم..، ويقال لهم: إنّ من النّاس من لا يشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقًا للعادة.

وهذا كما ذكر إجماع الناس على أنّه لا يدلّ على صدق النبيّ إلا المعجزات، فقال في الاستدلال على أنّها لو لم تدلّ، لزم عجز القديم؛ إذ لا دليل لقول كلّ أحدٍ أثبت النبوّة على نبوة الرّسل وصدقهم، إلا ظهور المعجزة. فهذا إجماعٌ لا خلاف فيه. فلو ظهرت على يد المتنبي، لبطلت دلالة النبوّة، ولوجب عجز القديم عن دليل يدلّ على نبوتهم».

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في (كتاب أصول الدين)، (ص: ٢٨٦): (وأجمعوا على تسليم المعجزات للأنبياء، والكرامات للأولياء).

(٢) قال الكلاباذي في «التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص٧١): «أجمعوا على إثبات كرامات الأولياء...، وقد جاءت الأخبار بها، وصحت الروايات، ونطق بها التنزيل».



- وأن الغلاء والرخص من قبل الله –عزوجل–، لا من أحد من خلقه من السلاطين والملوك، ولا من الكواكب كما زعمت القدرية والمنجمون(١).

وقال الجويني في الإرشاد (ص:٣٢٣): (واتفق الفقهاء على وجود السحر، واختلفوا في حكمه، وهم أهل الحل والعقد وبهم ينعقد الإجماع ... ثم اعلموا أن السحر لا يظهر إلا على فاسق، والكرامة لا تظهر على فاسق، وليس ذلك من مقتضى العقل، ولكنه متلقى من إجماع الأمة).

وقال النووي في «شرح مسلم» (١٤/ ١٩): «هذا الحديث فيه كرامة ظاهرة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيه إثبات كرامات الأولياء وهو مذهب أهل السنة؛ خلافا للمعتزلة».

وقال شمس الدين الكرماني في «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» (٤/ ٢٤٠): «وفيه كرامة ظاهرة للصديق رضي الله عنه وفيه إثبات كرامات الأولياء وهو مذهب أهل السنة».

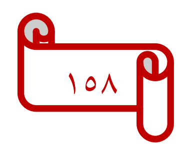
وقال يحيى بن أبي بكر الحرضي في «بهجة المحافل وبغية الأماثل» (١/ ٧٤): «دليل لاثبات كرامات الاولياء الذي أجمع علماء أهل السنة عليه..، [و] ضابط الكرامة انها أمر خارق للعادة غير مقارن لدعوى النبوة على يد من عرفت ديانته واشتهرت ولايته باتباع نبيه ﷺ في جميع ما جاء به والا كانت استدراجا أو سحرا أو اذلالا».

وقال محمد بن عمر الحضرمي الشهير ببحرق في «حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار» (ص١٣٦): «أجمع أهل السّنّة على أنّ كرامات الأولياء حقّ».

وقال الملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٧/ ٢٨٦٧): «فإن الأمور كلها سواء المعجزات والكرامات وموافق العادات بإذن الله ومشيئته وقدرته وإرادته بالإجماع بلا نزاع».

(١) قال الشيخ عبد القادر الجيلاني في (كتاب أصول الدين) ، (ص: ٢٨٦): (وأجمعوا على .. أن الغلاء والرخص من قبل الله –عزوجل–، لا من أحد من خلقه من السلاطين والملوك، ولا من الكواكب كما زعمت القدرية والمنجمون).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «جامع المسائل» (٧/ ٤٢): «وحينئذ فالغلاء بارتفاع الأسعار



[وجوب لزوم السنة وأهلها، ومفارقة البدع وأهلها]

- والأولى للعاقل أن يتبع ولا يبتدع(١)، ولا يغالي ولا يعمق ولا يتكلف لئلا يضل ويذل فيهلك(٢).

والرخص بانخفاضها، هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله وحده، ولا يكون شيء منها إلا بمشيئته وقدرته، لكن هو سبحانه قد جعل بعض أفعال العباد سببا في بعض الحوادث، كما جعل قتل القاتل سببا في موت المقتول، وجعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم بعض العباد، وانخفاضها قد يكون بسبب إحسان بعض الناس، ولهذا أضاف من أضاف من القدرية المعتزلة وغيرهم الغلاء والرخص إلى بعض الناس، وبنوا ذلك على أصول فاسدة.

أحدها: أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله.

والثاني: أن ما يكون فعل العبد سببا له، يكون العبد هو الذي أحدثه.

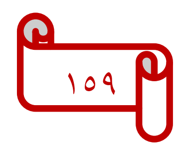
والثالث: أن الغلاء والرخص إنما يكون بهذا السبب.

وهذه أصول باطلة، فإنه قد ثبت **أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، ودلت على ذلك الدلائل الكثيرة السمعية والعقلية، وهذا متفق عليه من السلف والأئمة** ».

(١) قال الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢٤٦): «إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك، وتقبيحها والهروب عنها، وعمن اتسم بشيء منها ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنوية، فهو ـ بحسب الاستقراء ـ إجماع ثابت، فدل على أن كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل».

(٢) قال البغوي في «شرح السنة » (١/ ٢١٦): «واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدال والخصومات في الصفات، وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٢): «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم».



قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم)(١).

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: (إياكم ومغمضات الأمور)(٢).

- وعلى المؤمن اتباع السنة(٣) والجماعة:

---

(١) رواه أحمد في (الزهد) (٨٩٦)، وابن خيثمة في (العلم) (٥٤)، وصحح إسناده الالباني في تحقيقه لكتاب العلم.

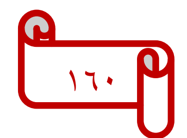
(٢) رواه الهروي في (ذم الكلام) (٢٧٩)،

(٣) قال الشافعي في «اختلاف الحديث - بآخر كتاب الأم» (٨/ ٥٩١-٥٩٢): «الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ولا يزيده غيره إن وافقه قوة ولا يوهنه إن خالفه غيره، وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخبر عنه فإنه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله إن كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله ﷺ وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصحبة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره...، ولم أعلم أحدا من التابعين أخبر عنه إلا قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى إليه؛ فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي - ﷺ - ويجعله سنة.

وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب..، وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي - عليه السلام - وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة بن مضرس عن النبي وثبته سنة وكذلك قبل خبر غيره.

وصنع ذلك إبراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبته سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فيمن لقيا لا أعلم أحدا منهم إلا وقد روى هذا عنه فيما لو ذكرت بعضه لطال».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٨٥): «السنة إذا ثبتت؛ فإن المسلمين



فالسنة: ما سنه رسول الله ﷺ.

والجماعة: ما اتفق عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة الأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين المهديين -رحمة الله عليهم أجمعين-(١).

- وألا يكاثر أهل البدع ولا يدانيهم، ولا يسلم عليهم(٢)، لأن إمامنا أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ قال: (**من سلم على صاحب بدعة فقد أحبه**)؛ لقول النبي ﷺ:

كلهم متفقون على وجوب اتباعها».

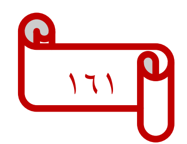
(١) قال أبو المعالي الجويني في العقيدة النظامية (ص: ١٦٦): (والذي نرتضيه رايا، وندين به عقدا: اتباع سلف الأمة؛ فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الامة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة).

وقال ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص٣٥): «ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع».

وقال الحافظ العلائي في «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة» (ص٦٦): «المعتمد أن التابعين أجمعوا على اتباع الصحابة فيما ورد عنهم والأخذ بقولهم والفتيا به من غير نكير من أحد منهم وكانوا من أهل الإجتهاد أيضا».

(٢) قال ابن بطة في الإبانة الصغرى (ص:١٩١): (ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها، وما هي في نفسها، وما الذي إذا تمسك به العبد ودان الله به سمي بها واستحق الدخول في جملة أهلها وما إن خالفه أو شيئا منه دخل في جملة من عيناه وذكرناه وحذر منه من أهل البدع والزيغ مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام، وسائر الأمة منذ بعث اله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا)... إلى أن قال (ص:٣٠٩): (ولا تشاور أحدا من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقاربه في جوارك، ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئا مما ذكرناه وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذب عنه وصاحبه وإن كان الفاعل لذلك يظهر السنة).

قال البغوي في «شرح السنة للبغوي» (١/ ٢٢٧): «وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم،



[ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم] (١).

ولا تجالسوهم، ولا تعودوهم، ولا تهنئهم في الأعياد وأوقات السرور، ولا تصلي عليهم إذا ماتوا، ولا يترحم عليهم إذا ذكروا، بل تباينهم وتعاديهم في الله -عز وجل-، معتقدًا محتسبًا بذلك الثواب الجزيل والأجر الكثير.

وقال فضيل بن عياض:

(من أحب صاحب بدعة: أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه) (٢).

(وإذا علم الله -عز وجل- من رجل أنه مبغض لصاحب بدعة رجوت أن يغفر الله له ذنوبه، وإن قل عمله) (٣).

(وإذا رأيت مبتدعًا في طريق فخذ في طريق آخر) (٤).

وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم».

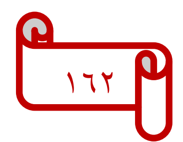
وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (١/ ٢٣٢): «وذكر الشيخ موفق الدين رَحِمَهُ اللَّهُ في المنع من النظر في كتب المبتدعة قال: كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم إلى أن قال: وإذا كان أصحاب النبي ومن اتبع سنتهم في جميع الأمصار والأعصار متفقين على وجوب اتباع الكتاب والسنة، وترك علم الكلام، وتبديع أهله وهجرانهم، والخبر بزندقتهم، وبدعتهم، فيجب القول ببطلانه وأن لا يلتفت إليه ملتفت، ولا يغتر به أحد».

(١) حديث أبي هريرة، رواه مسلم (٥٤).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٩٣٢).

(٣) رواه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الاولياء (٨\١٠٣).

(٤) رواه ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٤٩٣).



وقال فضيل: سمعت سفيان بن عيينة يقول: (من تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع) (١).

وقد لعن النبي ﷺ المبتدع، فقال: [من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا] (٢).

يعني بالصرف: الفريضة، وبالعدل: النافلة.

وعن أبي أيوب السجستاني أنه قال: (إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا بما في القرآن، فاعلم أنه ضال).

(فصل) [من علامات أهل البدع]

واعلم أن لأهل البدع علامات يعرفون بها(٣):

---

(١) أورده البربهاري في شرح السنة (ص:١٣٧).

(٢) حديث علي بن ابي طالب، رواه البخاري (٣١٧٩).

(٣) قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في مقدمة رسالته التي حكى فيها (إجماع السلف في الاعتقاد) (ص:٣٣-٣٤): (هذا مذهب أئمة العلم، واصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها، أو عاب قائلها؛ فهو: مخالف، مبتدع، خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق).

ثم قال (ص: ٩٦- ١٠٠): «وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسموا بها أهل السنة، يريدون بذلك عيبَهم والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السفهاء والجهال

فأما المرجئة فإنهم يسمون أهل السنة شُكاكًا، وكذبت المرجئة، بل هم أولى بالشك،



وبالتكذيب أشبه.

وأما القدرية:فإنهم يسمون أهل السنة والإثبات مُجبرة، وكذبت القدرية، بل هم أولى بالكذب والخلاف، نفوا قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ عن خلقه، وقالوا له ما ليس بأهل له -تبارك وتعالى-.

وأما الجهمية: فإنهم يسمون أهل السنة مشبهة، وكذبت الجهمية أعداء الله، بل هم أولى بالتشبيه والتكذيب، افتروا على الله عَزَّ وَجَلَّ الكذب، وقالوا على الله الزور والإفك وكفروا في قولهم.....

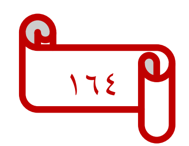
وأما الخوارج: فإنهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة، وكذبت الخوارج في قولهم، بل هم المرجئة، يزعمون أنهم على إيمان وحق دون الناس، ومن خالفهم كفار.

وأما أصحاب الرأي والقياس: فإنهم يسمون أصحاب السنة، نابتة وحشوية، وكذب أصحاب الرأي أعداء الله، بل هم النابتة والحشوية، تركوا أثر الرسول ﷺ وحديثه، وقالوا بالرأي، وقاسوا الدين بالاستحسان، وحكموا بخلاف الكتاب والسنة، وهم أصحاب بدعة، جهلة، ضلال، طلاب دنيا بالكذب والبهتان.

فرحم الله عبدًا قال بالحق واتبع الأثر، وتمسك بالسنة، واقتدى بالصالحين، وجانب أهل البدع وترك مجالستهم ومحادثتهم احتسابًا وطلبًا للقربة من الله وإعزازِ دينه، وما توفيقنا إلا بالله».

وروى الآلكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٩٨-٢٠١) بإسناده إلى أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، «قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين ، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ، وما يعتقدان من ذلك ، فقالا: " أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذاهبهم... .

وسمعت أبي يقول: وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة ، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة. وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية...، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء».



فعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر.

وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل الأثر: الحشوية، يريدون إبطال الآثار.

وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر: مجبرة.

وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة: مشبهة.

وكل ذلك عصبية وغياظ لأهل السنة، ولا اسم لهم إلا اسم واحد؛ وهم (أصحاب الحديث).

ولا يلتصق بهم ما لقبهم به أهل البدع، كما لم يلتصق بالنبي ﷺ تسمية كفار مكة له ساحرًا وشاعرًا ومجنونًا ومفتونًا وكاهنًا، ولم يكن اسمه عند الله وملائكته وعند إنسه وجنه وسائر خلقه إلا: رسولًا نبيًا؛ بريًا من العاهات كلها.

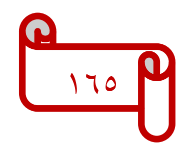
قال الله -عزوجل-: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨].

هذا آخر ما ألفينا في باب (معرفة الصانع والاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة على وجه الاختصار والقدرة) (١).

---

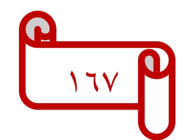
(١) وبه تم الفراغ من هذه الحاشية على هذا السفر المبارك، ومن ثم الفراغ من مراجعته بصورة نهائية في الثالث والعشرين من شهر رمضان الخير، لعام خمس وأربعين وأربعمئة وألف من هجرة النبي ﷺ.

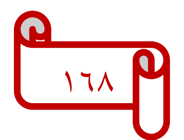
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

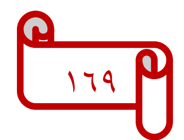


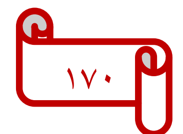
صفحة

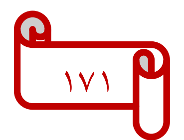
الفهرس

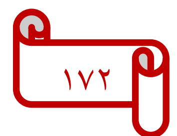












يعد الشيخ عبد القادر الجيلاني من أئمة أهل الإسلام المتفق على فضله وعلو منزلته. وقد وضع الله تعالى له القبول في الأرض بين مختلف مذاهب ومدارس أهل السنة والجماعة في العالم الإسلامي. ولم يختلف أهل السنة على سلامة وصحة معتقد هذا الإمام القدوة الرباني؛ والتي سطرها في كتابه (الغنية لطالبي طريق الحق).

فما أجدر بالمسلمين عامة؛ وفي العراق ـ بلد إقامته ووفاته ـ على جهة الخصوص: أن يجتمعوا على عقيدته التي جاءت موافقة لما اجمع عليه علماء أئمة السنة النبوية. فيكون اجتماعهم هذا من أوائل لبنات جمع كلمة المسلمين على معتقد واحد. لإمام واحد متفق عليه بينهم. تحقيقا لقول ربنا سبحانه: {إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} (الأنبياء: 92).

